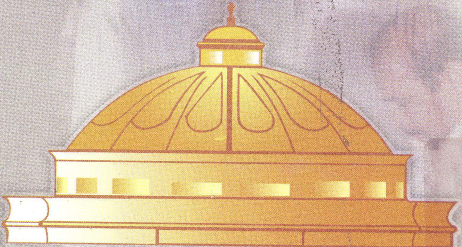


مذبحة القبة ٢٠٠٥



الديموقراطية على الطريقة البلطجية

للكاتب / جمال شكرى

يخصص إيراده بالكامل لتحقيق أهداف
الجمعية المصرية لتنمية السواعد الشبابية

مذبحة القبة

٢٠٠٥

الديمقراطية على الطريقة البلطجية

للكاتب/ جمال شكري

خريف ٢٠٠٥

ا لحزب حـزب اللـــه
والدم مين ينســــــاه
والأمـــة يا ولـــداه
لا حول ولا قــــوة
حفنة رجال من نور
في قلبها المهجـــور

الظلمة في الهَّوة

شايلة السلاح والكفن
ماشية في وسط العفن
بتنـادي ع إللي إندفـن
في ضميرنا من جـوة
ساقيـة وفيها البشـــر
الظلـــم ليه انتشـــــر

خريف ده أم نوَّة ؟؟؟

موسوعة تاريخية !!!

بقلم
الأستاذ/ أسامة سليمان
المحامي بالنقض
دراسات عليا بالقانـــون جامعـــة الإسكندريـــة.
المستشار القانوني للجمعية المصرية للسواعد الشبابية.
المشـــرف العام لجريدة أخبار المستقبل الأسبوعيـــة.

كما إعتدنا دائماً من الأخ الصديق الكاتب / **جمال شكري** مؤلف هذا العمل "مذبحة القبة" سواء في كتاباته الصحفية أو إصداراته السابقة أنه سباحاً ماهراً وجديراً بقواعد الغوص وطياراً بارعاً وقديراً بالتحليق فوق الأجواء نعم هو سباحاً وطياراً في آنٍ واحد حيث يصطحب القارئ في رحلة غوص بأعماق بحار الواقع دون حذف وبلا إضافة هذا ما إعتدناه منذ سنوات بعيدة فمنذ أن طالعت وانتظمت في قراءاتي له من خلال تحقيقات صـحفية للـرأي العـام فمازالـت حـروف وسـطور وكلمـات وعـبارات وموضوعاته كالناقوس تدق في أذناي كذلك من خلال إصداراته السابقة فقد سبق لـي شرف الإبحار على متن سفينته "القـوادون في الأرض" التـي خاض فيها أعاصير ورياح وعواصف عالم القوادون والقوادات وكيفية تعاملاتهم المريبة والمشينة في واقعية لم ولن أتحسسها من قبل لدى أي كاتب أخر ...

بينما أجده في سفينة أخرى "الوقائع السكندرية" هو أشد صدقاً وأكثر إحترافاً من خلال سرده تاريخ مدينة الثغر الحديث حيث امتاز وبرع في أساليب التعبير الجمالي من خلا ل التوصيف والتصنيف فما أجمل أن يوصف الإسكندرية بامرأة شاردة الذهن – هزيلة الجسد – ممزقة الثياب – غجرية الشعر حافية القدمين مفتقرة هي لأدنى أنواع الترف ورغم ذلك يحيطها البحر بذراعيه ويحتويها بكل عوامل الديكتاتورية زاعماً زيجته منها دون أن يفكر ذلك البحر في إظهار نضرتها وخضرتها فيرزقها رب العالمين بفارس مغوار يقتاد جواده وبين يديه الدرع والسيف ألا وهما درع التطوير وسيف التجميل.

أما في "الأسطورة الكاذبة" فنجد جمال شكري طيارا حربيا انتحاريا لا يهاب الموت حتى ولو سقط بطائرته في أعماق الغرب المتغطرس نجده غواصاً بحرياً خطيراً لا يأبه الغرق في مستنقع الوحل السياسي فيكشف لنا أهداف الغرب والفكر الصهيوني المتغطرس من خلال معايشتنا للحرب الغاشمة على العراق الشقيق والتعتيم الإعلامي والطمس الظاهري لما يدور في أفغانستان.

وبدلاً من أن تلاطمنا أمواج السياسة العاتية ومطبات الجو الصلبة راح الكاتب يسدد بكلتا يديه ضربة مدوية ليلطم بها الأمواج ذاتها من خلال طائرته الحربية عالية التجهيز الحربي وهي " قهر الرجال"

نعم " قهر الرجال" تكاد لطمة قوية ورمية عظيمة سددها **جمال شكري** في شباك الغرب ليكشف من خلالها آيات وعلامات دالة وحقائق مؤكدة على ذلك الفكر الغربي المتغطرس.

أما في هذه الموسوعة " مذبحة القبة" فلم يكن جمال شكري سباحاً ولم يكن هو بطياراً وأبداً لم يكن هو بلاعب كرة.. لم يكن سباحا جديرا بالغوص في الأعماق .. ولم يكن طيارا ماهرا يحلق بطائرته فوق أرض المعركة .. ولم يكن لاعب يسدد الكرة في شباك خصمه..

قدر ما كان دليلا مصاحبا للباحثين عن الحقيقة والمستكشفين في صحراء المعرفة .. قدر ما كان معلماً يبغي توصيل المعلومة بسهولة ويسر.. قدر ما كان تاجرا يبتاع سلعته بأمانة وشرف وياله من وصف ذات بريقاً ولمعاناً كالذهب حين أدمج الأمهات ببعضهن فكانتا أم المعارك في الخليج وأم المهازل في الخريف وما أعظمه تشبيهاً أن يكون خريفاً غاضباً تأتيه طبول الحرب فيصيب المحاربون بالوقوع في مثلث برمودة ذلك المثلث المرعب والمخيف ولا نتاج من الرعب والفزع سوى الفضائح خاصة إذا ما أتت بالجملة وتظل المطاردة من شبح الهزيمة هي العامل المخيم لضرورة استدعاء بلطجي يعمل على طمس وتعتيم حقيقتها فيخفيها وتكون الهدنة هي الأمل المنشود في حرباً ضروس يكشفها المستور وما أقبح أن يكون المستور كالرياح والعواصف الكاشفة لثياب امرأة وتكشف عن عورتها فتنتابها حمرة الخجل وتكسو وجهها. حقا ذلك الكتاب هو موسوعة تاريخية ووجبة ثقافية دسمة مداها الصدق وقوامها الجرأة وأنا شأني كشأن كثيرين لي ولهم رؤية في شخصية الأخ والصديق الكاتب/ **جمال شكري** بأنه مؤرخ الواقع تحية إجلال وتقدير له ولهذا العمل التاريخي...

إهــــداء

لا أملك إلا أن أهدي هذا العمل
لكل أسرة أصيب من أصيب
من أفرادها في معركة ليس له
أو لها فيها ناقة ولا جمل،
أهديه لكل ابن وابنة وأخت
وأخ وأب وأم سالت الدماء
أمام أعينهم من أجل التعبير
عن الرأي وجريمة الإرادة في
الإختيار، مناشداً عدم
الإستسلام والتسليم بأن الحياة
كلها هي خريف وإنما هي
فصول مختلفة والأيام فيها
دولاً وأنه معروفاً لنا جميعا
أن دوام الحال من المحال
راجياً أن تظل إرادتنا باقية
وألا نحتجزها في صدورنا
ونغلق عليها أفواهنا
فيصيبها برداً شديداً لأن
شمس التعبير غائبة عنها
بل ينبغي أن تظهرها تلك
الإرادة لتسلط عليها
الشمس أشعتها وتكون
إرادة التعبير عن الرأي
هي السمة الغالبة
على الشعب المصري
عبر التاريخ.

شكر خاص

لله الواحد القهار الذي هدانا
لهذا ولولا أن هدانا ما كنا
لنهتدي ولرسوله الكريم
صلى الله عليه وسلم الذي
أنقذ البشرية وأخرجها من
ظلمة الجهل إلى ومضات
النور ولكل عقل شارك وكل يد
ساهمت في خروج
هذا العمل بدءاً من
المناقشة بالقبول والرفض
ومروراً بعاملين المقاهي
التي كنت أرتادها ونهاية
بعاملين المطابع التي
نفذت هذا العمل.

﴿ المقدمة ﴾

عزيزي القارئ سلام الله عليكم ورحمته وبركاته .. سلام هو أول كلماتي التي بدأتها معك فهل إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ كان فيها ما يسمى بالسلام؟؟ هل غلفتها الحرية؟؟ هل تعمم فيها الفكر الديمقراطي ؟؟ هل ساد فيها جواً من الهدوء والإستقرار؟؟ هل تعاون فيها الجميع كرجل واحد؟؟ هل أخذت المرأة فيها حقها الدستوري المشروع ؟؟ هل اختفت فيها خفافيش الظلام؟؟ هل سكن فيها التعبير عن الرأي بيتا واحدا من بيوت الحماية الآمنة؟؟ هل نال القضاء إستقلاليته من خلالها؟؟ هل علم ضابط الشرطة حجمه الحقيقي فيها؟؟ لو كانت عزيزي القارئ كل علامات الاستفهام هذه لم يكن لها وجود فلما قمت إذن بتأليف وإخراج هذا العمل .. لقد أطلق الرئيس العراقي صدام حسين على معركته في الخليج مسمى كان يتفاخر به أينما ذهب حين أطلق عليها بأم المعارك لكونه تصدى لما يقرب من واحد وثلاثين دولة من دول الغرب أغارت عليه أثناء غزوه دولة الكويت فإذا كانت حرب الخليج من منظور صدام هي بأم المعارك ففي مذبحة انتخابات البرلمان ٢٠٠٥ هي بمنظوري بأم المهازل لما لمسناه وعايشناه وتحسسناه وشممناه من مهازل وتربيطات وإتفاقات وإنفاقات وعنف وبلطجة وصل مداها لدرجة من الصعب كل الصعب أن يصدقها عقل لدرجة أنه تم الإعتداء على القضاة أثناء مباشرتهم الإشراف على هذه الانتخابات. كان خريف غاضب وعارم للشعب المصري الذي مُنع من أدنى حق في حقوقه وهو التصويت للتعبير عن آراءه واختياراته وحدث التخبط والارتباك ودقت طبول الحرب بين فئات الشعب وبين الحزب الذي يقوده وقد وقع الحزب في مخالفات وأخطاء وسلبيات عدة مما تسهل في مثوله في مثلث برمودة المخيف والمظلم ليسقط في وحل الفشل المدوي فتلاحقه الفضائح بنظام الجملة وليست هي بنظام القطاعي وتظل تلك الفضائح كالشبح يطارده أينما ذهب وبدلاً من أن يعتبر ويستعيد ثقة

الشعب من جديد راح يعقد الصفقات ويأتي ببلطجية إنما هي تحت الطلب فينهض القضاء المصري الشامخ من الأرض ليزيل الأتربة التي عالقت بثيابه ويصيح بإنذاره الأخير كي يمتثل ويعاود في بث روح المبادئ والقيم والأخلاقيات وإن لم يمتثل فأنذره القضاء بالإطاحة به وإبادته حتى يكون عبرة وعظة للاحقين به عبر الأجيال والأزمنة ويكون كشف المستور هو ختام الأحداث .. لو لم تكن تلك هي الأحداث الواقعة والتي كانت رحاها عشية انتخابات ٢٠٠٥ فلماذا تعيش المستشارة نهى الزيني أحلك أيام عمرها في تهديدات وتحذيرات سافرة وبالغة بسبب شهادتها الخطيرة في مصداقية وقوع حالات التزوير بهذه الانتخابات ..

لو لم تكن تلك هي الأحداث فلماذا سقط أحد القضاة غارقا في دمائه من جراء " دبشك" بندقية أحد جنود الأمن المركزي..

عزيزي القارئ لم تكن هي أحداث واقعة قدر ما كانت مؤسفة ومخجلة ولن تكفي أنهار العالم لغسل وجه محدثيها من حُمرة الخجل فقد أشاع عنا سفلة القوم من بلاد الغرب الذين لا نعوا عنهم جذوراً أو تاريخاً بأننا شعبا همجياً بلطجياً جاهلا بسبب أحداث برلمان ٢٠٠٥ وقبة ٢٠٠٥ والملف الأسود لإنتخابات ٢٠٠٥ لقد زعم الحقراء عنا من بلاد الغرب أن المصريين دأبوا على التخلف والجهل حيث يبيعون أصواتهم لمن يدفع أكثر مقارنة ببائعي أعضاء أجسادهم ولو كان شعار إرفع رأسك يا أخي في طريق الزوال الأكيد للإستبدال بشعار آخر ضع رأسك في التراب يا أخي، املأها بالوحل والأتربة يا أخي، بكم تشتري ضميري ونفسي يا أخي، انت ابن مين في مصر يا أخي، ولو كان ذلك ما تمثله وتسعى لإنشائه فئة من فئات شعب مصر فمن المؤكد أن هناك فئات تسعى لإشاعة مناخ الاعتدال والإصلاح ولنا الله في الأحداث الجارية..

المؤلف ،،،

الفصل الأول : أول الخريف..

المشهد رقم١ : أم المهازل..

في هذا المشهد:

١. إيقـاف العملـية الإنتخابـية بأمـر القضـاة إحتجاجـاً على غلق اللجـان.
٢. حـوادث العـنف والشـغب إجـتاحت كفرشـكر بالقليوبيـــــة.
٣. شـهادة المستشـارة نهـى الزينـي أكدت عملـية التزويــــر.
٤. ألاعـيب الحـزب الوطنــي المتكـررة بوضــع البسطاء والحواة في جــراب واحــد.
٥. أول امرأة تخوض الإنتخابات في جهينة.

أم المهازل في انتخابات ٢٠٠٥

السيرة البرلمانية في إنتخابات ٢٠٠٥ سيرة كبيرة والبطل حيوان، تفاصيل مثيرة والضعيف حيران، أسرار خطيرة وراح الإنسان حتى الحقوق في طي النسيان وعلى غرار الشعار الذي تجمل به الرئيس العراقي صدام حسين أثناء غزوه لدولة الكويت حيث أعلن متفاخرا بأنه يقود أ م المعارك وهو ما كان مسلكا وسبيلا في تدخل أمريكا السافر في شئون العرب وقد زاد الطين بلة حينما استغاث الشيخ جابر الصباح أمير الكويت وهو فاراً هارباً من بلده تاركاً شعبه كدمية يتلاعب بها صدام وجنوده حيث إستغاث وإستجدى الأمريكان طالباً حمايتهم وإعادته لكرسي الحكم مرة أخرى وخاضت أمريكا وبجوارها ثلاثون دولة حربا ضارية ضد الجيش العراقي فما كان من صدام إلا التفاخر والكبر والتعالي في أن يتصدى وحده لإحدى وثلاثين دولة هذا كان حال عربيد متسلط قاده غروره للسقوط السريع كما قاده خياله المريض بأنه يقود معركة هي "أم المعارك" في تاريخ البشر فإذا كانت حرب الخليج عام ١٩٩٠ هي من منظور صدام أم المعارك فهناك معركة أخرى هي سميت أم المهازل عام ٢٠٠٥ وهي معركة انتخابات مجلس الشعب التي شهدت العديد من المواقف والتناقضات خاصة في جولة الإعادة للمرحلة الثانية حيث جرت في تسع محافظات فقد تجددت أعمال العنف وقد عزف الكثير من القضاة تلك الانتخابات بسبب قيام الأمن بمنع الناخبين من التصويت في عدة لجان رغم التصريحات والتوجيهات الكثيرة التي أصدرها وزير الداخلية حبيب العادلي والمتضمنة الحياد الكامل والشامل للداخلية في صدد العملية الانتخابية غير أنه قد تمت تغييرات كثيرة في جداول انتخابية خصوصا في الدوائر التي يتنافس فيها مرشحو الإخوان المسلمين لدرجة أن بعض القضاة

توقفوا عن أداء مهامهم في متابعة ومراقبة ومباشرة العملية الانتخابية احتجاجا على إغلاق اللجان مثلما حدث في وادي النطرون والبحيرة والفيوم بعد قيام بلطجية بتحطيم الصناديق. الأمر الدافع في إصدار اللجنة العليا للإنتخابات قرارا بإيقاف الانتخابات في ثلاثة دوائر هن أطسا بالفيوم والقناطر الخيرية بالقليوبية والمنشية بالإسكندرية وقد جاء ذلك القرار نتيجة صدور أحكام من القضاء الإداري بإعادة انتخابات المرحلة الأولى.

وإنتشرت حوادث العنف بشكل ملحوظ في بعض الدوائر الملتهبة أبرزها كفر شكر بالقليوبية حيث شهدت معارك هناك بالسيوف والسنج والمطاوي بين أنصار مرشح التجمع خالد محي الدين وبين مرشح الإخوان المسلمين تيمور عبد الصادق ووصل عدد المصابين إلى اكثر من ٣٢ مواطن بينما كانت الإسكندرية على صفيح ساخن من أحداث اكثر إلتهابا في هذه المرحلة حيث التعزيزات الأمنية المكثفة والعناصر المنحرفة التي أدت إلى عزوف الناخبين عن المشاركة في التصويت وخاصة في دوائر الدخيلة والعامرية وغربال وهو نفس الأمر الذي تكرر في عدد من دوائر محافظات البحيرة والغربية والفيوم ففي البحيرة أصيب ٣ مواطنين في دوائر إيتاى البارود في مواجهات بين مرشح الحزب الوطني السابق حسين الصيرفى ومرشح الإخوان المسلمين محمد الجزار وقد تم نقلهم إلى مستشفى إيتاى البارود وهم في حالات خطيرة في حين قامت أجهزة الأمن بالقبض على ١٥٠ فرد من مثيري الشغب بالإسكندرية وبورسعيد والبحيرة والفيوم وقد زعم مصدر أمنى بأنه قد تبين أن كافة عناصر الشغب مثيري العنف والبلطجة هم جميعا من أنصار الإخوان المسلمين ففي دائرة غربال تم القبض على ثمانية عشر مسجل خطر هم أنصار مرشح الإخوان أسامة جاد وكذلك في دائرة الدخيلة تم القبض على واحد وعشرون شخص هم أنصار مرشح الإخوان المسلمين توكل محمد مسعود قد قاموا أيضا بأعمال عنف

وشغب وبلطجة ورشق الأمن بالحجارة وإصابة الناخبين بالسيوف هذا ما زعمه المصدر الأمني في بيانه غير أن المشاهد المأساوية والتي رآها المجتمع المدني تختلف كثيرا عن هذا البيان.

وفي مركز سنورس بدائرة بندر الفيوم تم القبض على خمسة أشخاص كانت الأسلحة البيضاء في حوزتهم وفي دائرة قسم أول طنطا أحيل سبعة من أنصار مرشحين التيار الإسلامي إلى النيابات المختصة بعد قيامهم برشق الشرطة بالحجارة وفي نفس السياق قام العديد من القضاة بالإنسحاب وإغلاق اللجان تماما احتجاجا على منع الناخبين من التصويت والمعاملات السيئة التي لاقاها قضاة من ضباط الأمن فقد انسحب اكثر من خمسة عشر قاضياً يترأسون نحو سبعة لجان بدائرة كفر الدوار وعودتهم بالصناديق وإبلاغ وزير العدل بالموقف.

كما فعلها آخرون في دوائر أخرى مثل رشيد والعرب والضواحي ببورسعيد والمحمودية وغربال والدخيلة بالإسكندرية وقد وصف حزبا الوفد والتجمع انتخابات ٢٠٠٥ بأنها خالية تماما من النزاهة والشفافية وانها مجرد حلقة من مسلسل تزوير الانتخابات التي اعتاد مسئولو الحكومة المصرية على كتابته منذ سنوات مضت وان انتخابات ٢٠٠٥ هي نفس سيناريو انتخابات عام ٢٠٠٠ وهذا إن دل على شئ فإنما هو يدل على ردة فعل الانفراجة الديمقراطية التي شهدتها مصر مؤخرا.

ففي دائرة الحامول والبرلس كان الصراع على أشده بين أحزاب الكرامة والوفد والوطني حيث تصاعدت أسهم حمدين صباحي رئيس حزب الكرامة تحت الإنشاء بشكل كبير أمام منافسه "على رجب" مرشح الوطني الذي يلقى دعما مباشرا من القيادات التنفيذية بكفر الشيخ ومن ناحية أخرى يدخل المنافسة بقوة مرشح الوفد "محمد الدمنهوري" رغم فرصته الضعيفة أمام المستقلين أمثال

محمد أبو شعيشع وأحمد مجاهد الذي يعتمد على شعبية عائلته التي استضافت الرئيس السادات في الماضي.

كانت شهادة المستشارة الدكتورة نهى الزيني - نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية - أثرها الشديد على تجربتها في انتخابات دائرة بندر دمنهور رغم التجاوزات التي شاهدناها ولمسناها وسمعناها إلا أن شهادة قاضي عن وقائع وتفاصيل جريمة كان لها وقعاً مختلفاً حيث فضحت قبح وقذارة ما جرى وتلك الشهادة كشفت فضائح لم نكن نتخيلها إلا أنها أثارت بداخلنا سؤالا مهماً وملحاً وهو!!! لماذا يلجأ الحزب الوطني إلى تلك الألاعيب والجرائم؟؟؟؟..

لماذا يرتكب هذا الجرم البشع لصالح مرشحين بعينهم أمثال الدكتور مصطفى الفقي والدكتورة أمال عثمان ويتخلى عن آخرين مثل الدكتور حسام بدراوي فكلنا نأمل ألا تشوبها شائبة وأن تكون حقا انتخابات فاصلة بين مرحلة خمول سياسي ومرحلة حراك واصلاح تمثل لنا أملا إيجابياً في مناخ حر ديمقراطي لا نخاف فيه من تلك القلة التي يتحدثون عنها ويخافونها مناقضين أنفسهم فهل هم قلة أم هم قوة فعلية فاعلة ذات قدرات وإمكانات تثير رهبة حزب ضخم وحكومة ونظام ودولة.

للأسف المخجل والمخزي والمحزن لم يتحقق حلمنا في أن تكون تلك الانتخابات هذه المرة نموذجاً ناجحاً يفتخر به الحزب الوطني وحكومته فلا ينكر نزاهتها أحد ولم يتحقق حلمنا في أن يغلب طابع الفكر الجديد على تلك الانتخابات في مراحلها فإن صراع الفقي مع حشمت أثبت بعين اليقين مدى الجرم الذي يقوده الحزب الحاكم في الاستماتة على مناصرة مرشحيه بشتى الطرق تارة وبتزييف الأصوات والنتائج وأخرى بالرشاوى وشراء الأصوات وأخرى بإثارة الشغب والبلطجة وأخرى بالتصويتات الدوارة نعم هي جريمة بكل المقاييس فمن اغتصب مقعد البرلمان في أغلب الدوائر لصالح الحزب الوطني قد احترق به فهل هذه هي الديمقراطية أن يتم شحن

بطاقات التصويت قبل الفرز في سيارة نقل قمامة فهذا ما حدث في دائرة الدكتورة أمال عثمان "الدقي" والذي خالف كل القوانين والأعراف حيث كانت كل الأصوات لصالح حازم صلاح نائب رئيس حزب الأحرار وأحد المرشحين عن حزب الأحرار " دائرة الدقي" فيقول محمود ياسر رمضان:-

" بعد أن وصلت الصناديق على اللجنة العامة في المتحف الزراعي والتي يرأسها المستشار مصطفى الفقي بدأت عملية الفرز مرة واحدة على عكس ما ذكرته الدكتورة أمل عثمان وصفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني وكان عدد الصناديق ١١٦ تم فتحها جميعا في أن واحد ولكوننا مرشحين كنا نلف على الصناديق لحصر ما حصلنا عليه من أصوات ولاحظت أن غالبية الأصوات تتجه مباشرة إلى الجمل رمز مرشح العمال عن الحزب الوطني والمفتاح رمز حازم صلاح إسماعيل مرشح الإخوان عن الفئات وبعد فرز معظم الصناديق توجهت إلى حازم لأهنئه على الفوز ففوجئت به يقول:-

لا أنا ولا انت هاننجح فاستغربت تشاؤمه رغم سير النتيجة لصالحه لكنه أشار إلى أحد لواءات الشرطة وقال: طالما ده موجود فلن ننجح وطلب مني التوقيع على الطعن فيما حدث. وأثناء ذلك فوجئت بالمستشار رئيس اللجنة يتلقى اتصالا على هاتفه المحمول وبعد إنهائه أغلق الميكروفون الذي كان يوجد به القضاة بشكل مستمر طوال الفرز ووضع يده على رأسه وظل صامتا لمدة ساعة ولاحظت أن عدد من الضباط الموجودين حاولوا إعطائه موبايلاتهم ليحدث أشخاصا اتصلوا به على تليفونات هؤلاء الضباط لكنه رفض ثم أمسك الميكروفون فجأة وطلب من القضاة الذين سلموا محاضر الفرز أن يغادروا القاعة رغم أنهم أعضاء في لجنة الفرز . وبالفعل امتثل له الجميع ثم طلب من رجال الشرطة إخلاء الصناديق وطلب من المندوبين مغادرة القاعة أيضا ثم أخيرا وبغرابة شديدة طلب من

المرشحين ووكلائهم مغادرة المكان فثارت ثائرتهم وتجمهروا أمام المنصة وترافع أحد المحامين وقال للمستشار الفني: إن هذا المكان ليس بمحكمة ولكنه لجنة عامة وليس من حقه إخراجهم منها وطالب حازم إسماعيل المستشار بألا يشارك في عمل غير نزيه وعليه احترام القانون ويسمح للمرشحين بالبقاء وتحدثت أنا موضحا ضرورة تواجدي لمعرفة عدد الأصوات التي حصلت عليها لأتأكد من مدى شعبية الحزب الذي أمثله ولكن المستشار لم يستجب لنا وهدد باستخدام القوة ضدنا إذا لم نغادر القاعة خلال ثلاث دقائق وفجأة أحاط بنا طابوران طويلان من رجال الأمن المركزي المدججين بالسلاح والعصي وإنتهى بنا المطاف إلى حديقة المسرح وسارعت أنا وحازم إسماعيل إلى خلف المسرح لنشاهد أقذر ما تراه العين وهو حضور سيارتان مخصصتان لرفع الزبالة تحملان أوراق الفرز من داخل الصناديق وعددا من الأشخاص يعبثون بها وقام حازم صلاح إسماعيل بإعتراض إحدى هذه السيارات وهي في طريقها إلى مغادرة المكان حاملة الأوراق وكادت أن تحدث مشكلة مع ضباط الشرطة لكن هناك قيادات أمنية تدخلت وإحتوت الموقف بعد ذلك ثارت ثائرة عدد من شباب الإخوان وطلبوا من حازم السماح لهم بمواجهة الشرطة وعندما تدخلت لتهدئتهم ردوا عليَّ بقسوة فإنسحبت قبل تعرضي للإيذاء وتركت مندوباً عني وعلمت بعد ذلك أن شخصاً ما أبلغ حازم بفوزه لكن فجر ذلك اليوم تم نقل رئيس اللجنة العامة إلى قسم شرطة الدقي ليعلن من هناك نبأ فوز أمال عثمان ".

وفي كلمات إمتلأت بالإحباط واليأس يقول الدكتور محمود ياسر رمضان:-

" تخيل أنه لا أحد منا نحن المرشحين عرف عدد الأصوات التي حصل عليها بعد كل الجهد والمال الذي بذلناه في الإنتخابات !!!"

وفي كلمات إمتزجت بالثقة أقول له أتخيل !!!...

وفي سابقة فريدة من نوعها لم تحدث في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية فاز شقيقان من خارج الحزب الوطني بمقعدي الدائرة فئات وعمال وسيدخلان مجلس الشعب هما طلعت السادات ومحمد أنور السادات بدائرة تلا المنوفية كادت تكون الأسرة ثلاثة في حالة نجاح شقيقهم الثالث عفت بالإسكندرية لكن هذا لم يحدث ليسجلا أيضاً أول وقفة لنجاح شقيقين في دائرة واحدة.

وفي حديث سريع جرى حواره بيني وبين طلعت السادات لتهنئته بالفوز عبر المحمول تبسم ضاحكاً وقال أنه متوقع حل هذا المجلس خلال عام من إنعقاده بسبب الصراعات الكثيرة والمتوقعة حيث يرى أن زيادة مقاعد الإخوان بالمجلس لن يغير في الأمر شئ لأن الوطني سيبقى حزب الأغلبية وعن إنتخابات تلا أشار لي أنها كانت تعني الكثير للحزب الوطني نظراً لقيام أحمد عز بدور الممول لمرشحي الوطني في المنوفية وإتباع أسلوب التقنية للأصوات ومخاطبة ود الإخوان والإستعانة ببلطجية لكن المواطن أصبح يمتلك الوعي لإختيار شقيقين في دائرة واحدة رغم وجود تعليمات كنسية بمنح أصوات الأقباط للوطني إلا أن المسيحيين منحوه أصواتهم.

ومن ناحية أخرى إندلعت نيران المنافسة الشرسة لخوض الإنتخابات البرلمانية من أجل الفوز بمقعدي الفئات والعمال بدائرة مركز جهينة الغربية فكان محمد علام مرشح الوطني الذي إتصف بأنه من أقوى رجال الحرس القديم للحزب على مقعد الفئات ولا ينافسه عليه سوى اثنين من المرشحين أحدهما الدكتور همام عابدين الذي خاض الإنتخابات عن حزب الوفد وكانت المفاجأة في المرشح الثاني الذي ينافس مرشح الوطني وهي تعد المرة الأولى في تاريخ جهينة أن تخوض الإنتخابات سيدة وهي السيدة محاسن الضبع هي أول إمرأة في التاريخ تتقدم للترشيح عن دائرة جهينة الغربية مما أثار جدلاً كبيراً وواسعاً في الشارع الصعيدي منذ إعلانها ترشيح نفسها وبإستعراض المرشحين لمقعد العمال في جهينة الذين بلغ عددهم

إثنى عشر مرشح يأتي النائب السابق عبدالرحمن بهادر مرشح الحزب الوطني .. وفي قنا أكد محمد السيد الشعيني عضو الحزب الوطني بنجع حمادي بأنه لابد من توحيد قبيلة العرب حقناً للدماء بأن تم الصلح بين هشام الشعيني مرشح الوطني الذي ينتمي لقبيلة العرب وبين عمه أحمد إسماعيل الشعيني المرشح المستقل وقد نتج عن هذا الصلح تنازل العم لإبن أخيه مما جعل الأوضاع قد حسمت في هذه الدوائر بالمقعدين الفئات والعمال إحداهما لقبيلة العرب التي يتزعمها الشعيني والثاني لقبيلة الهوارة التي يمثلها اللواء عمر الطاهر مرشح الوطني جاء هذا الصلح توحيداً لصفوف العرب والإلتفاف حول مرشحي الوطني تماماً كما حدث في غرب الإسكندرية في لحظات الصراع الأخيرة بالمرحلة الثانية وإنقاذ مرشحي الوطني من سقوط ذريع.

أما في أسوان فكان الصراع القبلي هو السمة الغالبة على دوائر محافظة أسوان ففي مركز كوم أمبو يحتدم الصراع بين قبيلة الجعافرة التي يمثلها سعد درويش العضو السابق وبين قبيلة الحجازية ومرشحهم المستشار محمد سليم وتدخل قبائل المطاعنة والعبابدة في الصراع بمرشحيهم صلاح أبو زايد والقهموري وجميعهم على مقعد الفئات وتظهر القبلية في الدعاية بشكل ظاهري حيث أن كل قبيلة تقوم بالهتافات بإسمها وتوزيع دعاية خاصة بالقبيلة أولاً ثم المرشح ثانياً حتى الأهالي يطلقون الرموز الإنتخابية بإسم مرشح العائلة.

وفي دوائر إدفو رغم الشعبية الواسعة التي يحظى بها الوطني حسين معوض إلا أن الساحة ليست بخالية أمام الوطني فهناك الدكتور جابر عوض عميد المعهد العالي للخدمة الإجتماعية وحوله العديد من الطلبة الجامعيين وأساتذة المعهد الأمر الذي تطلبه بذل المجهودات الخارقة لمساندة مرشح الوطني بطرق وأساليب غاية في الغرابة والإستعجاب. وفي دائرة مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية إستعان

مرشح الإخوان محمد مرسي بطلاب الجامعة هناك في مسيرة من منطقة الصاغة حتى مبنى ديوان المحافظة وسار الطلبة في صفين متوازيين حيث قاموا بتوزيع الصور ووسائل الدعاية على المارة ويأتي تكثيف مرشح الإخوان للدعاية رداً على المنشورات التي وزعها الوطني والتي مفادها إستغلال حادث حبس أحد أولاد مرشح الإخوان لكسب تعاطف الناس معه في الدورة السابقة.

أما في مركز طما بسوهاج فكانت المعركة الإنتخابية قد إشتعلت لأبعد الحدود فمقعد العمال الذي يقوده نوميري العمدة معتمداً على قوة الشباب التي تأمل في التغيير حاملاً على عاتقه حل المشاكل وخاصة المتعلقة بالمزارعين المتعاقدين مع بنك التنمية والإئتمان الزراعي وعلى مقعد العمال المنافسة صعبة للغاية في وجود مرشح قوي وهو علي عبد العال الدردير إبن شقيق أمين الوطني الدكتور أحمد عبدالعال الدردير في قرية مشطا في الشرق والأمال معقودة عليه بالفوز بالمقعد خاصة وأن مرشحي الوطني قد رسبوا في انتخابات ٢٠٠٠ ويبذل الوطني قصارى جهده إستعادة هيبته من جديد وعن المرشح الثالث مختار المعبدي الذي لا يقل قوة عن سابقيه الذي يخوض المعركة وينتمي لمنطقة شرق السكة ويأتي محمد محمود القاضي مرشح العمال في طما والذي يعتمد على خدماته السابقة لأهالي الدائرة إبان عمله كمديراً لمكتب وزير المالية الأسبق محي الدين الغريب.

وفي المنيا بعد إنتهاء جولتي الإعادة بدائرة مطاى بمحافظة المنيا وفوز الإخوان والسقوط المدوي للحزب الوطني قام مرشح مستقل عمال بتهديد مرشح ا لوطني على نفس المقعد / علي شمردن بالقتل حيث قام بسحب جملين إشارة إلى رمز شمردن الإنتخابي وتوجه بهما وبرفقته أنصاره إلى منزل شمردن حيث قام بذبح إحدى الجملين على عتبة منزل شمردن وأطلق الأعيرة النارية على منزل مرشح الوطني وهدد شمردن بإطلاق النار عليه في حالة خروجه

من المنزل وقد تحددت إقامة شمردن في منزله وعلى الفور قام شمردن بابلاغ الشرطة التي نشرت قواتها حول منزل شمردن لحمايته، الغريب أن المرشح المستقل عندما هدأت الأمور وإنصرفت الشرطة من أمام منزل شمردن عاد مرتدياً شورت وفانلة حاملاً سلاحاً آلياً ومكث أمام منزل شمردن متوعداً إياه بقتله إذا خرج من باب منزله.

وفي دائرة كفر صقر بالشرقية قضت محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار فايز شكري باستبعاد المرشح المستقل وعضو مجلس الشعب الحالي علي أمين الزيات باستبعاده لعدم تأديته الخدمة العسكرية كما قضت المحكمة أيضاً بقبول الطعن المقدم من محمد موسى المرشح المستقل عمال بدائرة الحسينية في صفة مرشح الوطني محمد أحمد عمر على نفس المقعد وتحويل صفته إلى فئات.

ورغم تل وجبال الفضائح المتوالية طوال عام ٢٠٠٥ التي مر بها نادي الزمالك على يد النائب مرتضى منصور إلا أن حمرة الخجل لم تقترب من وجه مرتضى في معركة الأباطرة التي خاضها في إنتخابات البرلمان ٢٠٠٥ والتي دارت رحاها في أتميده نظراً لثقل متصارعيها على مقعدي العمال والفئات هناك فبالنسبة للفئات يكاد يتوارى إسم مرشح الحزب عبدالوهاب العادلي أمام منافسيه الشرسين مرتضى منصور رئيس نادي الزمالك وعبدالرحمن بركة رئيس مجلس إدارة بنك مصر رومانيا. ويحرص مرتضى على كسب أصوات أنصاره بالتأكيد في حملاته على إعتذار النادي الأهلي ورموزه حتى لا يتم إستغلال المشكلة الأخيرة بينه وبين الأهلي ضده في المعركة الإنتخابية وقد أقام عبدالرحمن بركة مؤتمراً إنتخابياً وبجواره لافتات تأييد من مجلس إدارة النادي الأهلي ولافتة تأييد من إسماعيل سليم نائب رئيس مجلس إدارة نادي الزمالك وبعيداً عن صراع مرتضى وبركة يعيش مرشح الإخوان شفيق الديب عمال نشوة تفوق الإخوان في المرحلتين الأولى والثانية

ويعد بتفجير مفاجأة تقلب موازين اللعبة أمام مرشح الوطني وهو الطعن الذي قدمه الديب ضد خالد شلبي مرشح الوطني والذي تم رفضه شكلاً وموضوعاً لتغيير صفته من العمال إلى الفئات.
وفي روايات برلمان ٢٠٠٥ ما هو عجباً منها ما تقشعر له الأبدان ويشيب له الرأس ومنها ما يضحك في شر البلية ففي مركز المنصورة وصلت الخلافات الإنتخابية إلى حد العداء الأسري حيث دارت مشاحنات ومشاجرات عنيفة أدت إلى الإصابة والجراح بين أب وإبنه في قرية ميت فراج التابعة للمركز بعدما فوجئ الأب بأن ابنه يقوم بتقطيع وتمزيق صور المرشح الذي يناصره الأب ويعلق صورته على المنزل وإستبدالها بصور مرشح الإخوان ولم يقتصر الأمر على الأب والإبن فقط بل تدخل عدد لابأس به من مؤيدي المرشح الذي يناصره الأب ضد الإبن وقاموا بتمزيق صور مرشح الإخوان ولم يهدأ أنصار الإخوان وراحوا يردون على الإعتداء بمثله حتى أصبحت جدران تلك القرية مجرد بقايا صور المرشحين وهكذا تجد إنتخابات ٢٠٠٥ معركة ضارية وصلت فيها الدماء للحلقوم ولم تكن للركب فقط وكأنما البرلمان الذي يتصارعون من أجله هو الطريق الأمثل للجنة.
وتأكيد المستشار زكريا عبد العزيز رئيس نادي القضاة أن طلب النادي بوجود قوة عسكرية لحفظ الأمن والأمان والنظام أمام لجان الإنتخابات ليس بأمراً غريباً لأن هذا منصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون ٧٣ لسنة ٥٦ الذي ينص على حفظ النظام بالإنتخابات منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب الشرطة أو القوة العسكرية عند الضرورة أصبحت تحتم ذلك بعدما حدث من عجز للشرطة أثناء المرحلة الأولى والثانية خاصة وأن إنعدام الثقة في الشرطة من شأنه إبطال العملية الإنتخابية.
بالطبع لن يقبل أي شعب وأجهزته السيادية أن تزوَّر إرادته ولكن ما أدراكم أن إرادة الأغلبية الصامتة تؤيدكم ولا تؤيد الأقلية الإيجابية

التي تحركت واختارت ألا تختار الحزب الوطني فإن صح هذا تكون إرادة الشعب قد زورَّت وتكون أجهزته السياسية قد تخاذلت في تحقيق إرادته خصوصاً في الدوائر التي شهدت نجاحاً ساحقاً لمرشحين من خارج الحزب الوطني وفجأة تحولت النتيجة لصالح من لا يستحق فإن كان الحزب الوطني ممثلاً حقيقياً للأغلبية لكان لزاماً عليه أن يلتزم على الأقل بنتائج الدوائر التي شهدت نجاحاً ساحقاً لمرشحين من خارجها ولا يفرض وجودها على ثقة الجماهير حتى وإن إقتربت النتائج إلى درجة التعادل .. إن الحزب الوطني الذي تريده الناس والذي هو حزب الإلتزام بقيم وأخلاق الأغلبية التي يمثلها هذا هو الحزب الوطني الذي نعرفه فإن كان على غير ذلك إذن فهو ليس وطنياً على الإطلاق ولا يستحق أن تكون له الأغلبية.

إن إعتماد الحزب على كوادر معاقة فكرياً وسياسياً وتدعيمه لهم وتمسكه بهم قللت من شأنه وهيبته كحزب حاكم فتلك الكوادر كانت أدوات إعاقته للوصول إلى قلوب الجماهير وكانت السبب الرئيسي في سقوطه الذريع والسريع أمام غالبية الدوائر كذلك الجرم البشع الذي ارتكبه الحزب لصالح مرشحين بعينهم أمثال الدكتور مصطفى الفقي والدكتورة أمال عثمان وتخليه عن أخرين مثل الدكتور حسام بدراوي وهذا الجرم الذي شهدته الدكتورة نهى الزيني وعن رواية تورط بعض القضاة في تزوير الإنتخابات في بعض الدوائر وفيما يتعلق بالمقارنة التي أثيرت مؤخراً بين القضاء الجالس والقضاء الواقف وتشكيك البعض في كفاءة أعضاء هيئة النيابة الإدارية وقضايا الدولة والتلميح بأن إختيار عدد كبير من أعضاء الهيئتين للإشراف على الدوائر الساخنة في المرحلة الثانية كان مقصوداً وبالمناسبة لقد أثارت المستشارة نهى الزيني هذه النقطة بقوة في شهادتها التي نشرتها إحدى الجرائد " المصرى اليوم" حيث قالت عنها وبالحرف الواحد:_

" وأنتم يا رجال القضاء يا أملنا في عالم أفضل لقد صدعتم رؤوسنا بالحديث عن القضاء الجالس والقضاء الواقف وبالتشكيك في ذمم الناس على أساس من الجلوس والوقوف ولكنكم نسيتم نوعاً ثالثاً أخشى أن يزداد إنتشاراً وأن يسود وهو القضاء المنبطح"

وواقعة الدكتور جمال حشمت مرشح الإخوان صاحب السابقة الشهيرة مع الدكتور مصطفى الفقي مرشح الوطني وواقعة التزوير حيث إعلان فوز الفقي بعد أن كان خاسراً أمام حشمت بكل المقاييس حيث فاز عليه حشمت بفارق ثمانية وعشرين ألف صوت وقد صرح حشمت بأنه حزب ملوث ـ مزور ـ مرتشي مشيراً إلى أن الوزراء منقسمون تجاهه جزء كبير منهم متعاطف معه وجزء أخر له تجاهه موقف لعله بسبب وقوفه أمام العديد منهم داخل البرلمان وأنه تسبب في إقالة سبعة مسئولين خلال سنتين قضاها في البرلمان وعن مصطفى الفقي يقول الدكتور جمال حشمت أن من يقبل أن يغتصب إرادة الناس ويزعم أن هذا حقه لا يستحق له أن يكون إنسان.

وفي نفس الأثناء التي تشتعل فيها نيران معركة الإنتخابات وتسيل فيها دماء المذبحة من أجل الفوز بالمكوث على مقعد أعرج أسفل القبة إنما خصصت هذه المقاعد للسادة أصحاب الشعارات الكثيرة مثل البعد الاجتماعي ورعاية محدودي الدخل.. السادة مرشحي الحزب الوطني ومن ينثرون الأموال بمئات الملايين من أجل ذلك الكرسي الساحر.. السادة أقطاب أحزاب المعارضة أصحاب فكرة الإصلاح والتغيير هي نفس الأثناء التي يقدم فيها بعض الشباب على فكرة الإنتحار إحتجاجاً وشجباً ورفضاً لسياسات الحكومة فقد أقدمت إحدى الطالبات الجامعيات على الإنتحار بعد أن أصيبت باليأس والإحباط بسبب الظروف الطاحنة إذ أنها توجهت إلى شئون الطلبة لختم أوراق إشتراكها بالمترو ولأنها لم تسدد المصروفات لهذا العام ٢٠٠٥ عام المذبحة البرلمانية عام توزيع الأوراق النقدية فئة

الخمسون والمائة جنيه على عتاة الإجرام ومقاولي الإنتخابات ولأنها لم تسدد المصروفات ذات النقود الزهيدة نظراً لضيق ذات اليد فما كان من الموظفة المختصة بشئون الطلبة إلا أن منحتها وجبة دسمة من "سم البدن" وعادت الطالبة وفي قرارة نفسها ضرورة تكملة هذه الوجبة بوجبة أشد قوة من تلك التي تناولتها على يد الموظفة وهي أن تتناول كمية كبيرة من حبوب الأدوية التي يتناولها والدها المريض والمحال إلى المعاش وصاحب أصغر معاش في مصر ١٨٦ جنيه شهرياً حيث كان موظف بوزارة التربية والتعليم منذ ثلاثون عاماً ويعاني أمراض السكر والضغط والكلى..

كادت الطالبة الجامعية الشابة أن تفقد حياتها إحتجاجاً على إزدراء الحكومة للفقراء ولكن العناية الإلهية تدخلت لإنقاذها فقد سارع والدها بنقلها إلى مستشفى قصر العيني الذي قام بتحويلها إلى المركز القومي للسموم بعد أن طلب سيارة الإسعاف ودفع خمسين جنيهاً لها من أصل معاش الأب ١٨٦ جنيه وقد إكتملت أحزان المواطن المريض الأب الفقير صاحب المعاش الصغير حينما طلب منه مسئولو المركز سداد مبلغ ٨٠ جنيه تحت الحساب بخلاف سداد مستحقات التحاليل اللازمة والتي أجريت لإبنته وبلغت أكثر من ٣٠٠ جنيه أي ضعف المعاش الصغير.. مهلاً فالكوارث مازالت تتوالى فقد عاود مسئولو المركز بمطالبة الأب مبلغ ألف جنيه قيمة إقامة وإحتجاز الطالبة الجامعية لديه لمدة أربعة أيام وكأنما هي أقامت في فندق خمس نجوم بإحدى منتجعات أوروبا رغم أنه وكما ذكرت إسمه المركز القومي للسموم وهو كما يتضح من اسمه مركز مصري قومي تم بناؤه من أموال ذلك الشعب المسكين ولعل تلك المتطلبات المالية المغالى فيها تكون عقاباً على فكرة إنتحار الشباب إحتجاجاً على تردي الأوضاع وإزدراء الحكومة للفقراء أهكذا تتم معاملة الفقراء في مصر!!!.. بدلاً من أن تساهم الحكومة كلها في إنقاذ حياة مواطنة صالحة محترمة تضع العراقيل أمام عملية الإنقاذ

وكأنما تقول للمنتحرة في ستين ألف مليون داهية أراحت واستراحت يحدث ذلك في الوقت الذي صدر فيه قرار علاج ممدوح البلتاجي وزير السياحة ووزير الإعلام سابقاً ووزير الشباب حالياً في فرنسا على نفقة الدولة وتكرر نفس الشيء مع كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب وعضو البرلمان لأكثر من ٣٧ سنة وهو ما حدث مع الفنانين فريد شوقي وأحمد زكي وسعاد حسني وغيرهم وهم ليسوا في حاجة للعلاج من أموال دافعي الضرائب. ماذا يفعل الأب المريض الفقير والد الفتاة الجامعية المنتحرة هل يغضب ويثور وينتقم ويكسر ويتحول إلى قنبلة بشرية قابلة للإنفجار في وجه المجتمع ككل ولنفس السبب الذي جعل إبنته تقدم على الخلاص من حياتها أم انه يجلس بالشارع يتسول قيمة ما يطلبه المجلس القومي للسموم من أجل إنقاذ ابنته؟؟؟...

ومن وراء كواليس وردهات القبة روايات لها العجب ففي تقليعات جديدة لمرشحي الأموال السائلة كانت لأحد المرشحين نظرة أخرى في إستقطاب الأصوات بأسلوب جديد للغاية وهو الإستعانة بالمطربة العارية دائماً "روبي" في حملته الإنتخابية فقد شوهدت روبي عبر مئات عيون المارة بشارعي مجلس الشعب وقصر العيني في وضح النهار وهي تهبط من سيارتها متجهة إلى إختراق أحد أبواب المجلس الموقر ولم يعترضها موظف أمن واحد تماماً كما حدث في فيلم التجربة الدنماركية عندما تعطلت مصالح البلاد والعباد بمجرد أن وطأت قدما "نيكول سابا" أرض المطار فقد تكرر هذا المشهد بحذافيره عندما شاهد رواد شارع مجلس الشعب تلك المطربة وهي تهبط من سيارتها وتأخذ طريقها إلى المجلس الموقر فالعيون شاخصة نحو شئ وحيد فقط هو "روبي".

وبدلالها المعهود إتجهت روبي من فورها إلى المجلس الموقر ولم يستوقفها أحد من أفراد الأمن فيبدو أنه كانت لديهم تعليمات بذلك وغابت روبي داخل أروقة المجلس الموقر لمدة ساعة وخرجت

بعدها حيث كان ينتظرها شخص أجنبي الملامح تبادلا القبلات واصطحبها متوجهاً إلى السفارة الأمريكية. وهكذا ظهرت الحقيقة المرة وقد عرف الحزب الوطني شعبيته الحقيقية بسبب لجوء عناصره لأساليب عدة من أجل الفوز فإن رؤية العديد من الساسة للأحداث والنتائج الأخيرة تجد معارك وصعوبات شديدة في ذلك الحزب لأنه يعزف نشاذاً لوجود اثنان مايسترو له إثنان يديران المعركة تدور الخلافات بينهم بشكل واضح فالأول شاب يحمل في صدره الكثير من التطلعات ويحلم بالخيرات من إصلاح والأخر كهل يعيش على الوعود بنظام بكرة أحلى من النهاردة فانشق ذلك الحزب بين الحرس الجديد والحرس القديم ولن نتحدث عن نتائج غير حقيقية كلها زيف وغش خاصة بعد ضم المستقلين إلى الوطني لأن هؤلاء المستقلين تم ضمهم بالعافية والذي نجح يذهب دون إرادته تحت ظل الحزب الحاكم الذي يمكنه من تحقيق مصالحه وأحلامه.

ومن الواضح أن حالة المريض الوطني قد وصلت إلى حد خطير يصعب على الطبيب ا لمعالج جمال مبارك أن يعالجه خاصة وإذا كان ذلك الطبيب جمال مبارك يريد فعلاً المشاركة السياسية في مصر وأنه فعلاً يريد تطويراً ويريد بث روح جديدة ويريد تنفيذ أفكار جديدة فمن الواضح أن الحزب الوطني ليس السبيل المناسب لتحقيق كل هذا والأمر الدال على ذلك هو نتيجة الإنتخابات حيث نسبة الوطني لا تتعدى ٤٠% بالرغم من تاريخه وبرنامجه وأن الإخوان نسبتهم ١٥% مما يعني أن الناس أعطت للشعار " الإسلام هو الحل " فقط دون أن يعرفوا برنامج الإخوان

أو أن يروا لهم بصمة أو تاريخ مما يعني أن الناس زهقت من الحزب الوطني والسلام وتريد فقط التغيير حتى وإن كان هذا التغيير ضد مصالحهم وأحلامهم وقد فعلها شارون ذاته في إسرائيل وإنشق عن حزب الليكود وأسس حزباً جديداً والتوقعات تشير إلى نجاحه

والفرصة أمام جمال مبارك واتية لتحقيق أحلامه وخدماته لهذا البلد، الفرصة أمامه لمعرفة رصيد حب الناس له كشاب بأن ينشق عن ذلك الحزب المريض المعاق والذي دأب على شراء الأصوات والضمائر..

انتهت الإنتخابات في نصف مراحلها على الأقل وظهرت النتائج وسقطت الأقنعة وفاز من فاز وخسر من خسر المهم أنه لا جديد ولا تغيير والأهم في تلك الإنتخابات هو ذلك السقوط المدوي للأحزاب تلك الأحزاب التي ملأن الدنيا ضجيجاً حول قدراتها وأنها تستطيع فعل الكثير وإنما هي فقط تريد الفرصة..

وعندما سنحت لهم الفرصة لإظهار قوتهم في الشارع المصري اكتشفنا أنها أحزاب هشة مجرد هياكل عظمية ضخمة لكنها جوفاء إذ لا يؤمن بمبادئها وأفكارها ولا بأشخاصها أي مصري فلماذا هذا السقوط المدوي؟؟..

لن نقبل أن يقال لنا من قيادات أحزاب المعارضة إن التضييق الحكومي والأجهزة التنفيذية هو السبب في السقوط لسببين :- الأول أنه من تابع هذه الإنتخابات وجد الحكومة وأجهزتها التنفيذية كانت أفضل من المرات الإنتخابية السابقة في مسائل الحياد وعدم التدخل في العملية الإنتخابية اللهم ما في المرحلة الأخيرة عند الشعور بانهيار الحزب الوطني.

والسبب الثاني الصمود الملحوظ لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة " لاحظ المحظورة" فالضغوط التي تتعرض لها الأحزاب هي ذاتها التي تتعرض لها تلك الجماعة المذكورة بل إن موقف الجماعة بالطبع أصعب من موقف الأحزاب ولكنها أدت وفعلت وأثرت ونجحت وهذه هي الحقيقة وهذه هي الأحزاب المصرية فشلت فشلاً ذريعاً وسقطت أقنعتها وكشفت المستور من ضعف وترهل وعدم تنظيم لا لإدارة ولا كوادر ولا إستعداد ولا حتى خطة وحتى نصدق أن أحزاب قديمة وكبيرة لم تكن لديها خطة

مستقبلية هذا بإعترافهم أو لم تكن لديهم خطة لإنتخابات الرئاسة أو لم تكن لديهم خطة لإنتخابات مجلس الشعب وإن قالوا متحججين أن هذه الأمور جاءت فجأة ولم تكن متوقعة فهذه مصيبة أكبر وهي دليل على عدم التخطيط لأن الأحزاب الكبيرة والمحترمة عليها أن تخطط للمستقبل وتتوقع حدوث المفاجآت وأسوأها وأفضلها ناهيك عن أنهم يزعمون عدم قدرتهم على العمل في الفترات الماضية إذن فكان من الأدعى أن يستغلوا وقتهم هذا في إستشراق المستقبل وتوقعاته والتخطيط له وإن لم يكن التخطيط بالأحداث والتغيير فعلى الأقل التخطيط للتفاعل مع ما قد يحدث وما قد يتغير هل يعقل أن الأحزاب المصرية لا تعرف ماذا تريد؟ فليفعل الحزب الوطني ما يشاء ولتتقدم الجماعة المحظورة كما تشاء ولندعو نحن ربنا أن يرزقنا بأحزاب جديدة صادقة مع أنفسها قبل أن تصدق معنا ، أحزاب لديها الرؤية والخطة والقدرة والتنظيم..

سؤال يفرض نفسه على السادة الذين أزهقوا الملايين في الدعاية الإنتخابية خصوصاً في محافظة الإسكندرية ألم يرى أي منهم أن هناك أرض المحجر يقطن بها نحو عشرون ألف نسمة يعانون أشد المعاناة من تحول المنطقة إلى مستنقع كبير بسبب إعتماد الأهالي على نظام الصرف الصحي البدائي وهو الطرنشات المحفورة بالشوارع أو أسفل المنازل والتي تنفجر من وقت لأخر لتغرق المنازل والشوارع بمياه المجاري لتحول المنطقة إلى مستنقع كبير كان من سببها إنتشار الحشرات وتفشي الأمراض بين السكان والروائح الكريهة؟؟؟..

إذا كانت إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ تشهد في كل الدوائر سباقاً غير مشهود من ذي قبل بين المرشحين وكل منهم يقدم ما لديه من إمكانات لأفراد الناخبين حتى يحظى بأصواتهم وتأييدهم للجلوس على مقعد تحت قبة المجلس فمنهم من يستخدم نفوذه وسلطانه في دائرته للهيمنة وكسب أصوات الناخبين سواء بالترهيب أو بالترغيب

على طريقة " كل شيخ وله طريقة " ومنهم من يستخدم أمواله الطائلة للإنفاق على الدعاية الإنتخابية وكسب الأصوات وتكون الأموال التي تصرف إما في صورة أموال سائلة أو في صورة توزيع سلع عينية للناخبين أي من الأخر شراء أصواتهم وطبعاً تحت وطأة الحاجة في ظل هذه الظروف التي لا يعلم بها إلا الله والتي نجد فيها الناخبين يبيعون أصواتهم لمن يدفع أكثر أما من يقدم الوعود والأمنيات فهذا ليس لديه مكان بيننا وعليه أن يتوجه إلى الله سبحانه وتعالى بالدعاء حتى ينال النجاح. والملاحظ في مذبحة القبة ٢٠٠٥ صعود التيار الإسلامي في صورة الإخوان المسلمين وحصوله على ما يقرب من ٣٤ مقعداً تحت قبة البرلمان وذلك في المرحلة الأولى فقط وهذا ما يعني أنه سيكون للإخوان المسلمين الحظ الوفير في مقاعد مجلس الشعب وكذلك من الملاحظ أيضاً السقوط المدوي للحزب الوطني في الكثير من الدوائر مما يدل على نزاهة الإنتخابات في هذه الدوائر بالذات أما في الدوائر الأخرى والتي فاز فيها مرشحو الحزب الوطني بمقاعد تحت القبة فإن هؤلاء المرشحين من علية القوم الذين لا سبيل لهم إلا النجاح والفوز.

وكثيراً ما تسعى الأنظمة في كل دول العالم إلى تحويل المثقفين إلى أبواق تخدم أيديولوجياتهم السياسية فإذا ما إختصمت هذه الأنظمة مع أنظمة أخرى أو مع قوى سياسية أخرى تكون تلك الأبواق جاهزة لكي تقرع منها الطبول الحرب ويعلن حالة الإستنفار القصوى إنهم يريدون أن يجعلوا تلك الأبواق مجرد ببغاوات ترد شعارات كاذبة وخطب رنانة يكون من شأنها تخدير الوعي لدى الجماهير فتتجرع تلك الجماهير الظلم راشية تطلب المزيد متوهمة أنها تعيش أزهى عصور الرخاء والسلام لكن الحقيقة المؤلمة عكس ذلك تماماً فقد تعودت الشعوب على الأسوأ فإذا إستطعت أن تعيش في السيئ فذلك إنجاز بالنسبة لها لكن المثقف الحقيقي يرفض تلك التبعية ويقوم بدوره الهمام في إيقاظ المجتمعات حتى وإن دفع حياته ثمناً في سبيل

ذلك والأمثلة كثيرة على تأكيد تلك النظرية فمن الحلاج إلى لوركا والشرفاء يتساقطون في ميادين الدفاع عن المبادئ التي لا تقبل المساومة وقد أثبتت إنتخابات ٢٠٠٥ أن هناك حزبين في مصر فقط وهما الحزب الوطني وحزب الإخوان المسلمين فالحزب الوطني نجح بأكبر عدد من المقاعد لأنه الحزب الحاكم والمتحكم في مصير العباد والأخر حصل على ٣٤ مقعد من فم الأسد نتيجة للشعبية الجارفة التي يحظى بها أما باقي الأحزاب أو ما تسمى بأحزاب المعارضة فهي غير موجودة كالطبل تصدر أصواتا عالية جداً لكنها جوفاء..

في جهود مبذولة وتوترات وإنفعالات أمام مهازل إنتخابات ٢٠٠٥ التي إتسمت بالمذابح والدماء السائلة كالبحار في غالبية المحافظات والدوائر هناك حوالي ٤٣ سياسي ومفكر طالبوا الرئيس مبارك بسرعة التدخل إيقاف هذه المهازل التي تنم عن تزوير الإنتخابات التي أدت لإنهيار شرعية الدولة حيث قاموا بتذكير الرئيس لتنفيذ ما وعد به في حملته الإنتخابية نحو تحقيق أمال الشعب بإقامة النظام الديمقراطي الذي طال انتظاره وقد ألقت هذه الرموز السياسية بياناً لها أنهم يتابعون بقلق عميق ما يحدث لمصر وأبرزه إنهيار الأمال المتعلقة ببناء نظام ديمقراطي عادل ونظيف وركز البيان على أن تجربة الإنتخابات الحالية التي لحقها التزوير والعنف غير المسبوق بناءاً على ما كشفت عنه شهادات الشرفاء من قضاة مصر من شأنها أن تؤدي إلى إنهيار شرعية الدولة واللافت للنظر أن الموقعين على هذا البيان ينتمون إلي توجهات فكرية مختلفة كان أبرزهم المستشار طارق البشري والمفكر محمود أمين والدكتور عبدالوهاب المسيري والدكتور حسن نافعة والدكتور أسامة الغزالي حرب والدكتور محمد سليم العوا وجورج إسحاق وبهاء طاهر والدكتور عبدالعظيم أنيس والدكتورة رضوى عاشور والمهندس أبو العلا ماضي والدكتورة منار

الشوربجي والدكتور محمد السيد سعيد والمستشار يحي الرفاعي والدكتور جمال أمين والفنانة محسنة توفيق والدكتور حامد عمار والدكتور محمد أبو الغار وسلامة أحمد سلامة والدكتور عمرو الشوبكي وضياء رشوان وأمين إسكندر وفهمي هويدي والدكتورة منى كرم عبيد والدكتور محمد عمارة وجمال أسعد عبد الملك وجورج عجايبي والدكتور حسام عيسى وصلاح حافظ.
حيث فجرت إنتخابات جولة الإعادة في كفر شكر سلسلة من المواجهات بين أنصار المتنافسين على مقعد الفئات خالد محي الدين مرشح التجمع وتيمور عبدالغني مرشح الإخوان ونشبت بين الجانبين معارك ضارية بالسنج والمطاوي مما أوقع عشرات الإصابات وصل منها إلى مستشفى كفر شكر المركزي ٣٥ حالة إصابة بين الطرفين وفرضت قوات الأمن طوقاً أمنياً حول المقر الإنتخابي لمرشح الإخوان لمنع الإحتكاك في الوقت الذي تم منع مراسلي الجرائد الحزبية والمستقلة الوصول إلى مقر المجمع الإنتخابي وجابت سيارات تابعة لزعيم حزب التجمع مزودة بمكبرات الصوت لحشد الناخبين على الإبتعاد عما وصفوه بمرشح الإرهاب والتصويت لصالح محي الدين وفي وقت لاحق إمتدت المواجهات إلى لجان السيدات بمدرسة السلام الإبتدائية ولجأت السيدات المؤيدات لمرشح الإخوان إلى حيلة شكلية للتصويت دون مشاكل أو مواجهات حيث نزعن الخمار وأكتفين بأغطية رأس تقليدية حتى تسهل عليهن عملية التصويت وبدا أن هناك تحالفاً بين محي الدين ومرشح الوطني على مقعد العمال في مواجهة تحالف الإخوان مع مرشح المستقل وطالت الإصابات عدداً من مراقبي منظمات حقوق الإنسان وقد أكد مراقبو المجتمع المدني أن أبرز ملامح المذبحة الإنتخابية هو إغلاق الأمن لبعض اللجان وإعتقال العشرات وتجاوزات طالت معظم الدوائر وعنف ظاهري من السماح للكثيرين من الناخبين بدخول اللجان.

حظى مؤيدو الإخوان بأكبر عدد من الإنتهاكات والتجاوزات الأمنية التي شهدتها مذبحة القبة ٢٠٠٥ حيث قامت قوات الأمن بتحطيم أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم في مركز سنورس بالفيوم وقيام البلطجية بمنع الناخبين من الدخول إلى اللجان للتصويت في منطقة المشرج بالفيوم كما إعتقلت قوات الأمن عشرات من أنصار الإخوان ووكلائهم خاصة دائرة العرب ببورسعيد حيث تم إعتقال ٢٠ وكيلاً للمرشح أكرم الشاعر وفي دائرة محلة روح هاجم مجموعة من البلطجية يحملون الأسلحة البيضاء هاجموا اللجنة وقام عمدة إحدى القرى بقطع حبل المركب الذي يربط بين قريته وإحدى العزب لمنع الناخبين من الوصول إلى مقر اللجان للإدلاء بأصواتهم وشهد مركز إشواي بالفيوم دائرة الدكتور يوسف والي والتي ينافسه فيها الدكتور حسن يوسف المرشح المستقل عدة تجاوزات أيضاً منها قيام مندوب والي بالإعتداء بالضرب على مندوبة المرشح المستقل وتهديد الناخبين وأوضحت التقارير تخلي بعض رؤساء اللجان عن الحياد وقيامهم بتوجيه الناخبين للتصويت لصالح مرشح الوطني لدرجة إصرار البعض منهم على أن يدلي الناخب بصوته أمامه دون الحفاظ على سرية التصويت وهو ما تكرر كثيراً في دائرة شبرا الخيمة كما قام أنصار عبدالحميد المناع مرشح الوطني في دائرة شبرا الخيمة أول بتوزيع الرشاوى الإنتخابية داخل حرم المقر الإنتخابي .

ومن طرائف وعجائب الأمور في مذبحة القبة أن يقوم رئيس اللجنة العامة بالفيوم بإيقاف الإنتخاب في جميع الدوائر وتحرير مذكرة بإلغاء فوري للعملية الإنتخابية ووقع عليها رؤساء اللجان الفرعية بإحدى المدارس وتم رفعها إلى وزير العدل محمود أبو الليل بسبب التجاوزات ضد الناخبين إلا أنه وبعد خمس دقائق تم إعلان إستمرار عملية التصويت وكأن شيئاً لم يحدث بعد والمثير للبكاء والضحك معاً في أن واحد أن التجاوزات والبلطجة لم تكن من مرشحي

الوطني ضد الإخوان أو العكس فحسب وإنما جاءت أيضاً من الوطني ضد الوطني حيث شهدت لجذب الناخبين مم أدى إلى نشوب معارك وإشتباكات عنف بينهم أما في لجان سنورس بالفيوم فلم يسمح للناخبين بالدخول إلا بعد التأكد من أنهم أنصار مرشح الحزب الوطني. وفي تطور مفاجئ أحالت الأمانة العامة لمجلس الشعب إلى محكمة النقض ١٩٠ طعناً إنتخابياً في نتائج إنتخابات المرحلة الأولى والجولة الأولى من المرحلة الثانية ببطلان إنتخابات في العديد من الدوائر وتقدم بالطعون الإنتخابية غالبية نواب مجلس الشعب الحالي الذين لم ينجحوا في الإنتخابات وبعض المرشحين المستقلين والمعارضة حيث أرفق الطاعنون أحكاما قضائية من محاكم القضاء الإداري بشأن وقف إجراءات الإنتخابات وإعادتها مرة أخرى وعدم الإعتداد بالنتائج التي أعلنت من قبل اللجنة العليا للإنتخابات وسوف تقوم المحكمة بالتحقيق في الطعون الإنتخابية وإحالة نتائج التحقيقات إلى البرلمان مرة أخرى لمناقشتها أمام اللجنة التشريعية عند إقرار صحة عضوية النواب.

وعلى صعيد أخر أهابت اللجنة العليا للإنتخابات ببندر دمنهور جميع المشاركين في إجراءات العملية الإنتخابية الحرص على إنجاح التجربة الديمقراطية وتفويتِ الفرصة على كل من يعمل على إثارة العنف والشغب.

التصعيد الخطير الذي تم بين القضاة وبين أجهزة الأمن كان نتاجه إيقاف انتخابات في عدد كبير من الدوائر فالقضاة أوقفوا الإقتراع وغادروا اللجان إحتجاجاً على الحواجز الأمنية ومنع الناخبين من الوصول إلى مقار اللجان وحملوا مسئولية إغلاق هذه اللجان أمام الناخبين ومنعهم من التصويت لرجال الأمن وأجهزة الشرطة التي فرضت طوقاً أمنياً وحصاراً حول اللجان في عدد من الدوائر بمحافظات الإسكندرية والبحيرة وبورسعيد والقليوبية وهدد القضاة من رؤساء لجان فرعية في هذه الدوائر بالإنسحاب من الإنتخابات

وإغلاق هذه الدوائر ولجانها تماماً وإعادة الصناديق إلى اللجان العامة وإثبات ذلك في محاضر اللجنة إحتجاجاً على منع الناخبين والمعاملة السيئة التي لاقاها بعض القضاة من بعض الضباط في الوقت نفسه أشارت مصادر قضائية إلى إنسحاب نحو ١٥ قاضياً يترأسون لجاناً بدائرة كفر الدوار وعودتهم بالصناديق إلى اللجنة العامة وإثبات إحتجاجهم في محاضر اللجان وتم تشميع الصناديق أرقام ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ بكفر الدوار وتم إبلاغ وزير العدل رئيس اللجنة العليا للإنتخابات بهذه التطورات لإتخاذ اللازم وهناك عشرات من القضاة في دوائر أخرى كرشيد والعرب والضواحي ببورسعيد والمحمودية وغربال والدخيلة بالإسكندرية أبلغوا لجنة متابعة ومراقبة الإنتخابات بنادي القضاة بأنهم سينسحبون من الإنتخابات وسيغلقون صناديق الإقتراع وقام قضاة بارزون بإنتقاد موقف ضباط الشرطة الرافض أي محاولات لفتح طريق أمام الناخبين للإدلاء بأصواتهم وأوضح القضاة أن الضباط شددوا على منع الناخبين من التصويت خصوصاً إذا كانوا من أنصار المرشحين المستقلين أو الإخوان على حد سواء وأشاروا إلى أن رجال الأمن لم يرضخوا لتعليمات رؤساء اللجان بإتاحة الفرصة للناخبين لإختيار مرشحيهم ووصل التصعيد الخطير في مواجهة القضاة ورجال الشرطة إلى حد السباب وإفتقاد السلامة على الأرواح سواء للقضاة أو الناخبين وإفتقار الإستقرار الأمني في تلك الدوائر بعد أن إنتشرت عناصر البلطجة حاملي الأسلحة البيضاء والذين وقفوا مباشرة في الصفوف الأمامية وخلفهم مباشرة جنود وضباط الأمن المركزي مما يؤكد وجود صفقة مشبوهة تمت فيما بينهم وعدم القبض عليهم رغم أنهم يتصدون للناخبين سواء باللفظ أو بالضرب والإصابة. ففي وادي النطرون شهدت إنتخابات الإعادة تجاوزات عدة حيث تم منع التصويت بلجان مدرسة الحمراء الإبتدائية وكفر داود الإبتدائية ووادي النطرون الإعدادية بنات علاوة على منع المندوبين من

التواجد داخل اللجان خصوصاً مندوبي مرشحي الإخوان المسلمين كما تم التعرف على أسماء بعض الذين تم إحتجازهم أمام اللجان وهم جلال عبدالتواب محمد وعلي الحلوى ومحمود عبدالفتاح إلى جانب إحتجاز حسين سويدان مندوب الإخوان بلجنة النوبارية في منزله وأعترض ناخبون على تبديل الكشوف بكفر داود بوادي النطرون بكشوف كفر داود بالمنوفية وهو ما أدى إلى إضطراب بين الناخبين الذين لم يجدوا أسمائهم التي إنتخبوا على أساسها في الجولة الأولى من إنتخابات المرحلة الثانية. وفي الغربية كان الإقبال ضعيفاً في معظم الدوائر بسبب التدخل الأمني اللافت في عرقلة عملية التصويت عبر منع المواطنين من الذهاب إلى اللجان خاصة في الدوائر التي يتنافس فيها مرشحوا التيار الإسلامي حيث قامت قوات الأمن بغلق الطرق المؤدية إلى اللجان من الذهاب للتصويت وسط حالة من السخط الشديد وشهدت قرى مركز المحلة خاصة في الهياتم ومحلة حسن وبلقين أحداث عنف شديدة حيث قام عدد من أنصار مرشح الحزب الوطني عبدالرحمن الشهاوي بإطلاق أعيرة نارية من بنادق ألية وقام أنصار الشهاوي بالإعتداء على الناخبين مما تسبب في إصابة عدد منهم .

وفي الإسماعيلية سادت حالة من الفوضى أجواء الدائرة الثالثة وقامت قوات الأمن بمنع مندوبي إبراهيم جعفر مرشح الإخوان من دخول اللجان دون إبداء أسباب وإحتشد أنصار مرشح الوطني أحمد أبو زيد فيما حدثت مناوشات وتحرشات بينهم وبين أنصار مرشح الإخوان في الوقت الذي قام فيه أشقاء مرشح الوطني بإلقاء قنابل مولوتوف على أنصار الإخوان إضافة إلى التحرش بالضرب لكل الناخبين المحسوبين على مرشح الإخوان.

وفي البحيرة القضاة يستنجدون برئيس اللجنة العامة من تجاوزات الأمن الذين يتحرشوا بهم داخل اللجان وإستبدلوا كشوف الناخبين بأخرى في دوائر رشيد وكفر الدوار حيث جرت جولة الإعادة

للإنتخابات البرلمانية وسط إقبال ضعيف من الناخبين على مستوى الدوائر بأكملها.
ففي الدائرة الأولى ببندر دمنهور شهدت أعمال وأحداث عنف وشغب وشكا القضاة من عدم وجود مندوبين للمرشحين ورفض الناخبين التطوع بالقيام بدور المندوبين وفي الدائرة العاشرة بحوش عيسى بأبو المطامير جرت المنافسة والعنف بين مرشحي
الوطني حمدي قريطم وحمادة الفحام وفي الدائرة ١٣ في بدر والساحل التي يتنافس فيها المهندس أحمد الليثي وزير الزراعة مع المرشح المستقل محمد كمال خضر على مقعد الفئات تسير الأمور لصالح خضر بينما يكتسح محمد شتات مرشح الإخوان على مقعد العمال وفي وادي النطرون وهي بلد مرشح العمال عطية مسعد النائب الحالي الذي تم ضمه للوطني وفي أبوحمص تم عمل كردونات أمنية بين قرية وأخرى وهو ما تسبب في تعطيل عملية التصويت لأكثر من ٤ ساعات في لجنة ١٤ بمدرسة أبو حمص وفي كفر الدوار قام عدد من القضاة بإبلاغ رئيس اللجنة العامة محمود الغول بأن الأمن يتحرش بهم وأنهم سيتركون لجانهم.
وفي لجنتي ٤٦ و٤٧ ومقرهما شركة المياه بالسعرانية أوقف المستشاران المشرفان على الإنتخابات أعمال التصويت باللجنتين بسبب أعمال الشغب والبلطجة وفي رشيد تم إغلاق تام لكل اللجان داخل مدينة رشيد ولم يدخل أحد من المواطنين للإدلاء بصوته وفي إدكو جرت الإنتخابات بشكل هادئ وتمتع مرشح الوطني فيها بالأغلبية لكونها مسقط رأسه وتم إغلاق لجان قرية المعدية التابعة لإدكو والتي لا يتمتع فيها مرشح الوطني بأي شعبية وفيها تم القبض على صلاح أبو الفضل مرشح الإخوان في الدورة السابقة ومحمود عبد الجواد القيادي الإخواني البارز.
وفي إتاي البارود جرت مشاجرة في قرية قليشان بين أنصار مرشح الوطني السابق الذي سقط في الدور الأول حسين الصيرفي عضو

مجلس الشعب وبين أنصار مرشح حزب الغد إسلام أبو العلا الذي سقط أيضاً.

الفصل الأول : أول الخريف..

المشهد رقم ٢ : خريف الغضب..

في هذا المشهد:

١. تحويل الإسكندرية من عروس البحر إلى ثكنة عسكرية.
٢. خريف ٢٠٠٥ يقتلع الديمقراطية من جذورها.
٣. "إخواني" يتهم وزيري العدل والداخلية بجريمة التزوير.
٤. حواراً ضاحك ساخر بين إعرابي من البدو ومرشح إخوان.
٥. مكالمة منتصف الليل التليفونية التي أنقذت مرشح الوطني من سقوط محقق.. ومازال CD مسرحية الفتنة يتداول في الأسواق.

خريف الغضب بالإسكندرية!!!..

تحولت الإسكندرية عروس البحر في إنتخابات ٢٠٠٥ إلى ثكنة عسكرية حيث شهدت إنتخابات الإعادة في ٧ دوائر تجاوزات ومهازل وشغب وعنف وبلطجة لا مثيل لها ولم تشهدها المحافظة من قبل فقد أغلق الأمن المركزي خلالها اللجان في دائرتي غربال والدخيلة وأغلق جميع الشوارع المؤدية إليهما في وجه الناخبين المؤيدين لمرشحي الإخوان الذين تظاهروا رافعين البطاقات الإنتخابية التي في حوزتهم وإشتعلت المواجهات بين الإخوان والأمن في الدائرتين بينما أوقفت إنتخابات الإعادة في دائرة المنشية والجمرك بسبب خوض مرشح الوطني أحمد عزت الإنتخابات بصفة " عامل " رغم صدور حكم قضائي بتغيير صفته إلى " فئات " ففي دائرة غربال تأخر فتح لجنة مدرسة أحمد طلعت ساعة كاملة وتم منع مندوبي مرشح الإخوان أسامة جادو من الدخول إلى اللجنة وفرض طوق أمني مشدد أمام كل اللجان ومنع إقتراب الناخبين منها للإدلاء بأصواتهم خاصة في لجان مدارس النهضة النوبية بنين والنهضة النوبية بنات ومدرستي إتحاد الجمهوريات وعمر بن الخطاب ودب الرعب في نفوس أهالي دائرة غربال بعدما أشيع عن تجول سيارات ملاكي بدون لوحات معدنية تقوم بخطف مؤيدي الإخوان من أمام اللجان وسيارات أخرى تحمل جنود أمن مركزي بملابس مدنية يلقون القبض على كل من يشتبه فيه مؤيداً للإخوان وقد قامت أجهزة الأمن بالقبض على ١٨ من العناصر المشاغبة في دائرة غربال رشقوا القوات الأمنية بالحجارة أمام مقر لجان مدرسة النهضة النوبية وأصابوا عدداً من أفرادها وحطموا زجاج سيارة الشرطة، زعم مصدر أمني أن العناصر الثمانية عشر من أنصار المرشح أسامة سعد جادو مرشح الإخوان كما زعـــم إلقـــاء القبض على ٢١ من أنصار المرشح الإخواني توكل محمد مسعود " فئات " بدائرة الدخيلة لإثارتهم الشغب والعنف أمام المقار الإنتخابية بمدرستي بن رباح والثانوية الصناعية بنات رشقوا أفراد

الشرطة بالحجارة فأصابوا خمسة منهم وهشموا زجاج ثلاث سيارات شرطة وفي دائرة الدخيلة تم منع الناخبين بالقوة من الإدلاء بأصواتهم في مدرسة ضيف جمعة بزاوية عبد القادر مع السماح بالتصويت الجماعي لمؤيدي الحزب الوطني وشهد كوبري المكس تجمع أنصار الإخوان حيث هناك مجمع مدارس طاهر بك الإعدادية وطاهر بك الثانوية وسوزان مبارك والصنايع بنات والتي تضم نحو أربعون ألف صوت وتظاهروا وسط حراسة مشددة رافعين البطاقات الإنتخابية منددين بالتزوير ومنعهم من الإدلاء بأصواتهم وكانت الشرطة قد لجأت لبعض الحيل لغلق اللجان في الدخيلة حيث أوقفت سيارات الشرطة المهشم زجاجها وسط الطريق لإيهام المواطنين بحدوث تشاجر وتتخذ ذلك ذريعة لغلق اللجان أمام الناخبين وتوعد أنصار الإخوان بالرد على ما فعله الحزب الوطني من منع مؤيدي مرشحيهم من دخول اللجان والصفقة القذرة التي تمت بين الأمن وعناصر البلطجة في ترهيب ناخبي الإخوان بالأسلحة البيضاء.

ومن جانبه حمل الدكتور حمدي حسن الفائز بمقعد " الفئات " بدائرة مينا البصل في الجولة الأولى رئيس الجمهورية ووزير العدل المستشار محمود أبو الليل ووزير الداخلية اللواء حبيب العادلي مسئولية تزوير الإنتخابات في المرحلة الثانية التي جرت بالإسكندرية مشيراً إلى أن أعمال العنف والبلطجة وتزوير الإنتخابات ناتجة عن السياسة التي يتبعها الحزب الوطني الذي يرأسه رئيس الجمهورية وقال حمدي حسن إن منع دخول الناخبين حتى الثانية ظهراً في يوم الإنتخابات بالإسكندرية إنما ينم عن سياسة خاطئة ونظام ظالم وحكومة ظالمة.

ومن خلال رصد تحركات الحزب الوطني ومحاولات التزوير التي تمت من عناصره للنجاة من السقوط الذريع رصدت إحدى مراكز حقوق الإنسان بالإسكندرية عن تحرك ٧ سيارات منها ٢ تابعة لشركة محمد رجب أرقامها ١٩٥٩ ، ٢١٩ ، و٢ أتوبيس تابعة لشركة الصفوة أرقامها ١٧٤ و ١٧١٤ وثلاثة أتوبيسات خاصة بالرحلات أرقامها

٩٧٩ ، ٢١٧٢ ، ١٦٥١ وكلها إتجهت إلى دائرة الدخيلة والعامرية حيث تم نزول الراكبين بها والإدلاء بأصواتهم لصالح مرشح الحزب الوطني عبدالمنعم راغب ضيف الله . ومن وراء كواليس الإنتخابات وعلى مقاهي غرب الإسكندرية روايات تتسم بالتعجب والدهشة والإستغراب حيث أن رجل الشارع هناك في حالة إستنفار تام من مرشح الوطني بدائرة الدخيلة لما لاقاه من مهانة وتجاهل طيلة الدورة السابقة فلم يرى رجل الشارع مرشح الوطني طيلة خمس سنوات مضت ولم يرى خدمة واحدة إستطاع مرشح الوطني تقديمها إياه طوال السنوات الماضية اللهم إلا الأعراب الذين تهافتوا على تأييده نظراً للذبائح العديدة في ولائم الأعراب التي دأبوا على تناولها وفي حوار ضاحك ساخر تم بين أحد مرشحي الإخوان وبين أحد شيوخ قبائل الأعراب يردد هذا الحوار بشكل دائم بين كل مرتادي وقاطني غرب الإسكندرية والحوار هو:-

مرشح الإخوان : السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته أود منحكم لي أصواتكم وعلى الله قصد السبيل..

شيخ القبيلة : يا دكتور ماذا ستقدم لنا من خدمات حتى ننتخبك؟؟..

الإخواني : بعون الله سأعمل جاهداً على إسراع الحكومة لإدخال شبكات الصرف الصحي والرعاية الصحية وتحسين الناحية التعليمية وتشغيل الشباب وتجويد كافة المرافق العامة.

شيخ القبيلة : نحن لا يهمنا شبكات صرف ما دامت الآبار البدائية تؤدي الغرض ولا يهمنا رعاية صحية مادامت الأعشاب موجودة ولا يهمنا التعليم فلسنا منشغلون بتشغيل أولادنا بالحكومة لأن الحكومة باعت الشركات ولسنا في حاجة لتجويد المرافق العامة.

الإخواني : إذاً ماذا تريدون من مرشحكم ؟؟..

شيخ القبيلة : نحن لا نعي شئ في الحياة إلا تجارة المخدرات ولحظة القبض على أولادنا نريد من يسارع بإطلاق سراحهم فهل ستفعل ذلك إذا ما أعطيناك أصواتنا.

الإخواني : حاشى لله أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين.

ومن روايات وشائعات مقاهي غرب الإسكندرية ما هو عجباً تدور الحوارات والأحاديث حول مرشح الوطني يعلم الله كم هي شائعات مؤكدة أم هي مغرضة ولكن الدلائل والبراهين تؤكد مصداقيتها ففي رواية قيل أن مرشح الوطني الذي كاد أن يسقط سقوط مدوي أمام منافسه مرشح الإخوان لولا الإنقاذ الأخير الذي تم بالقبض والمنع لمؤيدي وأنصار توكل حيث يردد أن مرشح الوطني أجرى حواراً هاتفياً بينه وبين مسئول كبير في مجلس الشعب مفاده:-
مرشح الوطني: ألو ليش بتتخلوا عني ليش ما ارتكبت خطية تجولو موافجين تجول موافجين تجولوا هات جروشات نعَّمر الحزب إنجيب جروشات ليش بتسيبوا أبو دجن يفوز عليَّ.
المسئول الكبير: يا عبدالمنعم دي ديمقراطية ثم المجلس مش عزبة وملكية علشان تفضل معَّمر فيها إنت وغيرك إذا كانت الفرصة متاحة للأخرين فلا حجر على رأي أو قلم ودي توجيهات رئيس الجمهورية.
مرشح الوطني: إيش ديموقراطية منين دي وبكام وأنا ابعث أشتريها جولي بس لو كانت بالكيلو أو بالواحدة أنا مستعد أدفع فيها إللي تجولوا عليه بس وغلاوة أولادك ما تسيبوني كده أنا ما أجدر أسيب الجُبة.
المسئول الكبير: يابني مالك كده ح تموت عالمجلس ده إنت عمرك ما كان ليك رأي فيه ولا عمري طوال الخمس سنين اللي فاتوا شوفتك تقدمت باستجواب واحد تحلية منظر كده عشان حتى تطلع في التليفزيون مالك بقى ح تموت عليه ليه ؟؟؟...
مرشح الوطني: أصل إنت ما تعرف اللي بيحصل كل ما أعدي بسيارتي كل العوامة والجنيهشات وعرعر وعج عج والعائلات لبديو بيعمل إيش بيجفوا ويسجفوا لي من شان كده لا ممكن أسيب الجُبة وبعدين لو ده حصل يجي أسحب اللوادر والمعدات والسيارات الموجودة في توشكى والله ما بعرف ح أشتغل إيش.
المسئول الكبير: طب إهَّدىَ إهَّدىَ عندي فكرة تنفذها وسيب الباقي عليَّ عندك شوية عيال منحرفين ح تجيبهم ومعاهم السيوف والمطاوي والسنج يدوَّروا الضرب في أي حد رايح اللجنة يكون مش ناوي

ينتخبك دي حاجة. الحاجة الثانية عندك مرشح مستقل قبطي سقط إسمه نادي صدقي تروح له وتتساوم معاه لشراء أصوات الأقباط فاهم بسرعة.
مرشح الوطني: والله هذا زين بس الوليد المنحرفين الداخلية لو مسكتهم مع التعذيب ح يجولوا إني أنا اللي جايبهم.
المسئول الكبير: إنت مالك ومال الداخلية هات إنت بس العيال ومالكش دعوة وعلى فكرة الحزب بس عايز شوية توضيب إبقى إعمل حسابك ومبروك مقدماً.
مرشح الوطني: والله ما تشغل بالك بتوضيب الحزب ما تشغل بالك مربوحة يا راجل مربوحة.
هذا ما تخيله من حوار خيالي رجل الشارع في غرب الإسكندرية ولكن يبدو أن خيال رجل الشارع مرتاد المقاهي ليلاً سرعان ما تبدل إلى حقيقة فكل ما كان من أحداث الصباح تؤكد مصداقية ذلك الخيال ففي الصباح الباكر وفي لجنتي مدرسة الوادي رقمي ١١٨،١١٧ تجمع مجموعة من البلطجية يحملون الشوم والسيوف والسنج ضربوا مندوبي ووكلاء مرشح الإخوان الدكتور توكل مسعود، نزعوا وإستولوا على موبايلاتهم الخاصة بهم ، أحدثوا بهم الإصابات، سالت الدماء، علت الصرخات، توالت الآهات، لم يتم السماح بدخول اللجان إلا لمؤيدي مرشح لوطني عبدالمنعم راغب ضيف الله للإدلاء بأصواتهم وفي دائرة غربال حاصرت مجموعة من البلطجية لجان مدرسة الرافعي وإتحاد الجمهوريات وعمر بن الخطاب بالسيوف والسنج وإعتدوا على مرشح الإخوان أسامة جادو.
ومن هنا يجب أن نتأمل جيداً ما يجري في طهران حالياً حتى نفهم أنه لا فائدة من مجلس الشعب الذي سوف يتشكل هذه الأيام من هنا يجب أن نعي أنه لا فائدة من المجلس الذي سوف يليه مثلما لم تكن هناك فائدة من المجالس التي سبقته فالرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي تولى السلطة في أغسطس الماضي من هذا العام ٢٠٠٥ عاجز حتى هذه اللحظة عن تعيين وزير للبترول في بلاده لأن البرلمان هناك

يجب أن يوافق أولاً على أي تعيين لأي وزير في أي وزارة والرئيس نجاد كان قد إختار واحداً من التيار السياسي المحافظ الذي ينتمي إليه لهذه الوزارة المهمة فرفض البرلمان الإسم المرشح من جانب الرئيس بالإضافة إلى ثلاثة وزراء آخرين أيضاً وتم تشكيل الوزارة وبقت أربعة حقائب خالية فعاد الرئيس نجاد لتسمية أربعة وزراء آخرين فقرر البرلمان قبول ثلاثة منهم ورفض الإسم المرشح لوزارة البترول للمرة الثانية والثالثة ولا أحد يعرف كيف سيتم ملء وزارة البترول خاصة وأن الدستور الإيراني ينص على ألا تبقى أي وزارة بغير وزير لأكثر من ثلاثة أشهر والمشكلة أن الأمر لم يعد مقصوراً على وزير البترول وحده فهناك الآن درجة من عدم الرضا عن إدارة "نجاد" للبلاد وهناك كلام يتردد هنا وهناك عن أن البرلمان يمكن أن يسحب الثقة من الرئيس نجاد نفسه ويسقطه كما حدث من قبل مع الرئيس الحسن بن الصدر وبالتالي فلم يعد الرئيس نجاد يفكر في سرعة إختيار رجل للبترول يوافق عليه البرلمان بقدر ما يفكر في إنقاذ نفسه ومحاولة تعديل سياساته قبل أن يقرر البرلمان إلقاءه خارج قصر الرئاسة!!.

وحين يكون إختيار الوزراء على هذه الصورة فإن ولاء الوزير المؤكد لن يكون أبداً للرئيس نجاد الذي إختاره وإنما سيكون للبرلمان الذي يملك الموافقة والرفض عليه وبما أن البرلمان يمثل الشعب في أي بلد فإن ولاء الوزير سيكون له بغير شك أو جدال بهذا الشعب وليس للحاكم على الإطلاق.

ولسنا في حاجة إلى القول بأن مجلس الشعب عندنا لا يملك هذا الترف فكل ما يملكه هو أن ينتقل إلى جدول الأعمال حين يجد نفسه في مأزق لا يعرف كيف يواجهه ولذلك فولاء الوزير أو أي مسئول لدينا يظل للحاكم وليس للمواطنين أي وجود على خريطة إهتماماته إلى أن يكتب الله لنا أن نكون مثل إيران أو غير إيران من البلاد التي يحاسب فيها البرلمان ويعاقب ويطرح الثقة في أعلى سلطة في البلد.

هل ماتت الديمقراطية قبل أن تولد في إنتخابات ٢٠٠٥ كما وصفها اللامع مصطفي بكري وأنه ينبغي أن نأخذ العزاء فيها قائلين البقاء لله في الديمقراطية هل يجب أن نصيح ونصرخ ونعلن أن إنتخابات ٢٠٠٥ هي إنتخابات باطلة وأنه من الواجب أن نقيم مأتم وعزاء للديمقراطية فبالأمس القريب كان يوماً حزيناً في تاريخ مصر حيث تم منع الناخبون من التصويت في جولة الإعادة بكل محافظات مصر وحيث اعتقل المئات من كوادر الإخوان المسلمين وحيث شعر القضاة بالمهانة وحيث تم إيقاف عمليات التصويت في العديد من اللجان بقرارات من القضاة بعد أن أدركوا حجم وأبعاد المؤامرة وحيث تناقلت وسائل الإعلام تلك الأنباء الحزينة والمؤسفة والتي نسفت كل الإدعاءات عن الحرية وحيث أجهضت المبادرات السياسية التي أعلنت وغنى لها الجميع وبعد ساعات قليلة أعلن الحزب الوطني إكتساحه الكبير لكافة الدوائر ونجاح يوسف والي ومن هم على شاكلته وسقط المعارضون حتى إستوعب الجميع الدرس الأبدي وهو أن الحزب الوطني سيبقى دائماً وأبداً جاثماً على الأنفاس والصدور رغم أنف الجميع..

وقبيل حدوث المأساة بقليل كنت أتذكر هؤلاء المرضى الكثيرين والذين رأيتهم بعيني وهم طريحوا الفراش بالمستشفى الجامعي بالإسكندرية " الأميري" حيث كنت أعاني آلام القولون المزمنة والتي إستوجبت إحتجازي وإجراء جراحة لإستئصال جزء من القولون فيما يقارب شهران داخل أروقة المستشفى لازمت فيها عنابر وحجرات الأقسام الباطنة والصدرية والمسالك ورأيت وتعرفت على أناث كثيرين الغالبية منهم يعانون آلام السرطان ذلك المرض الذي هاجمهم وهم في ريعان شبابهم حيث المواد المسرطنة التي أصيبوا بها والتي تسبب في دخولها البلاد ذلك الوالي المدعو يوسف والي قبيل حدوث المأساة بقليل كنت أتذكر أنباء الصحف قومية كانت أم معارضة أو مستقلة وهي تفترش الأرصفة وتزينت صفحاتها الأولى مانشيتات إستدعاء النائب العام لوزير الزراعة السابق يوسف والي لتورطه في

إدخال مواد مسرطنة أصابت الشعب المصري في مقتل والوزير يتجاهل إستدعاءات النائب العام دليلاً قاطعاً بأنه فوق مظلة القانون .. قبيل حدوث المأساة بقليل كنت أتذكر كيف لهذا الوزير السابق قلباً من فولاذ حيث لم يتوارى ويختبأ أو يهرب خارج البلاد خشية محاكمته لما بدر منه من أضرار أصابت الشعب المصري في مقتل بل إنه ظل موجوداً على الساحة لا تعتريه أية مخاوف في محاكمته بل إنه مكث في نفس مبنى وزارة الزراعة ولديه حرسه الخاص وكأنما هو يخرج لسانه للشعب المسكين ليزيده غيظاً وغلاً وكأنما هو صاحب زلة على الحكومة المصرية فيثبت لكل من أراد فضح أمره بمشكلة المواد المسرطنة أنه لا يجرؤ أحد في مصر على مساءلته والأمر الدال على ذلك أنه يخوض إنتخابات ٢٠٠٥ من بلدته الفيوم دليلاً قاطعاً لاشك ولا جدال فيه أن الدولة تساند بكل ما تملك من قوة كل من يهين ذلك الشعب رغم ما لاقه والي من مواجهات في بلدته تلك المواجهات التي ينبغي أن تزداد فيها حمرة الخجل وغسل ماء الوجه.

فحينما خاض والي إنتخابات ٢٠٠٥ في دائرته بالفيوم دخل أحد المساجد ليقيم الصلاة لكسب رضى الناخبين وفوجئ بالمصلين من فلاحين بسطاء يقومون بطرده من المسجد ويصرخ في وجهه أحدهم قائلا:- منك لله ح تروح من ربنا فين أخويا مات بسببك!!!

ترى عزيزي القارئ كم من ملايين ماتوا بسبب والي ومواده المسرطنة؟؟؟ ومع ذلك لم يتراجع والي عن معركته الإنتخابية ولم يستيقظ ضميره تجاه الملايين الذين ماتوا أو تجاه الملايين طارحي فراش المرض بالمستشفيات الأن قبيل حدوث المأساة بقليل كنت أتذكر أثناء إحتجازي بالمستشفى الجامعي بالإسكندرية " الأميري " ذات يوم في الصباح الباكر كنت أستيقظ مبكراً نظراً لعدم إعتيادي النوم في فراش غير فراشي في منزلي وكان هناك أحد المرضى شاب في العقد الثالث من عمره يعاني آلام السرطان كنت قد تعرفت عليه كلما أردت السير في حديقة المستشفى رغبت في المرور عليه أولاً، كان رحمة الله عليه متفائلاً دائم الإبتسامة عامل باليومية فلاح بسيط يعمل مزارع

في الحقول لا يملك أرض وليس له مصدر رزق ثابت متزوج حديثاً وله من الأبناء اثنان لا يتعدى الواحد منهم الثلاثة أعوام أصيب بالسرطان الذي أقعده عن العمل فتأتيه زوجته حاملة أولاده من القرية الريفية لزيارته إزداد المرض عليه حتى تطلبت الحاجة لنقل دماء له ونظراً لقلة ذات اليد عجزت الزوجة عن توفير شيكات الدم له وفجأة مات ورأيت صراخ زوجته وطفليها. ترى عزيزي القارئ من سيوفر الحياة الكريمة لهذه الأسرة التي تهدمت جدرانها بموت عائلها ؟؟؟ كل ذلك تذكرته وأنا أعلم من هو القاتل بل البلد كلها تعلم أن القاتل هو يوسف والي ورغم ذلك فها هو يوسف والي يقف أمام إرادة شعباً بأكمله يخرج لسانه ويخوض الإنتخابات وكأن شيئاً لم يحدث بعد ولك عزيزي القارئ قصة المأساة...

جمهور غفير من البشر يتدفق بإتجاه اللجان الإنتخابية في مدينة دمنهور قال أحدهم الأن سوف نسترد كرامتنا التي أهدرت في إنتخابات ٨ يناير عام ٢٠٠٣ نظر الأخر إليه وقد بدا متشائماً وقال : أخاف أن يسقطوا د/جمال حشمت مرة أخرى مع سبق الإصرار والترصد .. كانت دمنهور تبدو كعروس حزينة تبحث عن إسترداد شرفها، الناس تمضي بإصرار غريب بينما العيون تنطق بالتحدي لم تكن غالبية الحشود تعادي الدكتور مصطفى الفقي لكنها كانت تصر على إنجاح جمال حشمت الذي جرى إسقاط عضويته في ١٤ ديسمبر عام ٢٠٠٢ لأسباب واهية وغير منطقية. إنتظمت اللجان الـ ١٦٠ في أداء عملها القضاة استعدوا ليوم شاق ينتهي في السابعة مساء بعد فتح الصناديق بقليل إنتشرت العشرات من البلطجية المسلحين بالأسلحة البيضاء في اللجان التي يتمتع فيها د/جمال حشمت بشعبية ساحقة وتحديداً في ٢٤ لجنة بمنطقتي شبرا وأبو الريش حاول البلطجية إقتحام اللجان ومنع الناخبين. تصدى لهم الناس ، جاء الأمن المركزي بناءاً على إستدعاء القضاة ، أغلقوا الطريق أمام اللجان ولم تنفرج الأزمة إلا بعد مجيء أحد المستشارين وأمر بالسماح للناخبين بالدخول عبر فتحة في جدار الحصار الذي فرضته قوات الأمن. مضت الساعات

ثقيلة ، في السابعة تم إغلاق الصناديق بالشمع الأحمر ومضت إلى حيث اللجنة العامة.
وهناك هطل المطر على الخيام المقامة فتم الإنتقال إلى أحد المدارس القريبة وبدأت عملية الفرز بسرعة فائقة كانت كل الأرقام المرصودة تشير إلى فوز د/ جمال حشمت فوزاً ساحقاً وكان المستشار أحمد عبدالستار ناصر رئيس اللجنة العامة يرصد بدوره لنتائج أولاً بأول وحتى الساعة الثانية عشر مساءً كان قد جرى فرز نحو مائة صندوق تشير إلى فوز جمال حشمت قال المندوبون إن الصناديق سليمة ولم يحدث فيها أي تلاعب وأن القضاة كانوا حريصين على النزاهة إلى أبعد الحدود وأنهم أجهضوا أية محاولات لإستبدال الصناديق بأخرى مزورة كانت السعادة تبدو واضحة على وجوه مندوبي د/جمال حشمت بينما راح مندوبو د/ مصطفى الفقي ينسحبون من داخل لجنة الفرز الواحد تلو الأخر بعد أن أدركوا أن النتيجة في طريقها إلى الحسم لصالح د/جمال حشمت أما الكثير من رؤساء اللجان الفرعية فقد بدءوا هم أيضاً في تهنئة الدكتور جمال حشمت بالفوز. في الساعة الواحدة صباحاً كانت غالبية محاضر الفرز قد سلمت إلى المستشار أحمد عبدالستار ناصر رئيس اللجنة العامة وبدأت عملية جمع الأصوات. في هذه اللحظة طلب حشمت من رئيس اللجنة أن يسمح له بالتواجد لمتابعة إعلان النتيجة النهائية إلا أن رئيس اللجنة قال له لو كنت تشك فيَّ فأنا مستعد لتقديم إستقالتي وإنتداب مستشار أخر لإستكمال المهمة. حاول الدكتور حشمت أن يقول إن هذا هو حقي الطبيعي وأنه لا علاقة للأمر بالثقة من عدمه إلا أن رئيس اللجنة كان مصراً على موقفه!!! في هذه اللحظات طلب رئيس اللجنة العامة من رجال الشرطة وكافة الحاضرين الخروج من مقر اللجنة العامة إلى الخارج .. كان الإرتباك يبدو واضحاً على الجميع .. الكل في حالة ترقب وإنتظار .. ساور الشك والقلق والتوتر والهواجس والمخاوف قلب وعقل الدكتور/ حشمت. أجرى على الفور إتصالات بالمستشار محمود الخضيري رئيس نادي القضاة بالإسكندرية وأيضاً المستشار زكريا عبدالعزيز

رئيس نادي القضاة في القاهرة وكذلك المستشار أحمد مكي رئيس اللجنة المشكلة من نادي القضاة لمتابعة الإنتخابات وأجابه المستشار الخضيري مؤكداً إتصاله برئيس اللجنة العامة والذي أخبره إكتساح الدكتور جمال حشمت وأن سبب تأخير إعلان النتيجة هو مشكلة العمال وليس لفئات.

ظل الموقف على حاله .. الكل في حالة ترقب وانتظار إنطلق صوت أذان الفجر فبدأ الحاضرون يؤدون الصلاة وبعد قليل إنطلقت شائعة تقول إن المطر تسبب في ضياع معالم أوراق التصويت وبعدها فوراً عاد مندوبو مصطفى الفقي إلى مقر اللجنة العامة من جديد بعد أن تركوها منذ ساعات. في السادسة صباحاً دق جرس الهاتف الخاص بالمستشار محمود الخضيري أخبره الطرف الأخر بأن مدير أمن البحيرة ورئيس المباحث الجنائية قد وصلا إلى مقر اللجنة، أبدى المستشار الخضيري دهشته. إتصل على الفور بالمستشار أحمد عبدالستار ناصر رئيس اللجنة العامة بدمنهور الذي قال له أنه مشغول ويطلب منه أن يعاود الإتصال بعد ربع ساعة حتى يتمكن من الحديث معه بعد ذلك إتصل جمال حشمت بالمستشار الخضيري وأبلغه أن مدير الأمن ورئيس المباحث إنصرفا وأن الأمن المركزي قام بتفريق المتجمعين حول مقر لجنة الفرز ثم بعدها مباشرة أعلنت النتيجة بفوز الدكتور/ مصطفى الفقي. وحصوله على ٢٢٩٨٢ صوتاً بينما لم يحصل الدكتور/ جمال حشمت إلا على ١٢٣٩٠صوت.

كان للخبر وقع الصدمة على الجميع، لم يصدق الناس ما حدث، الهتافات راحت تنطلق د/ جمال حشمت لم يملك من الكلمات سوى كلمة واحدة راح يرددها في حالة ذهول "حسبنا الله ونعم الوكيل".

كثير من رؤساء اللجان الفرعية الذين استمعوا إلى الواقعة لم يصدقوا الأمر أيضاً راحوا يجرون الإتصالات بنادي قضاة الإسكندرية ويبدون إستعدادهم للشهادة، اتصل المستشار الخضيري برئيس اللجنة العامة بدمنهور ليستفسر منه عن حقيقة الأمر إلا أنه وجد هاتفه مغلقاً وغير متاح أدرك أن الأمر قد إنتهى وهناك شيء ما قد حدث وأن الأمر

يستدعي التحقيق لإستجلاء الحقيقة التي تمس شرف القضاة شكل على الفور فريق لتقصي الحقائق من أعضاء نادي القضاة بالإسكندرية وبدأ الفريق على الفور في الإتصال برؤساء اللجان الفرعية الذين أشرفوا على الإنتخابات وعملية الفرز وحتى هذا الوقت كان قد جرى الحصول على شهادة ١٣٧ لجنة أشرفوا على ١٣٧ صندوق من مجموع ١٦٠ صندوقاً وكانت النتيجة التي جرى إبلاغها رسمياً لنادي القضاة من واقع محاضر الفرز هي ٢٤٦١١ حصل عليها الدكتور جمال حشمت و٨٦٠٦ حصل عليها الدكتور مصطفى الفقي.

بعدها مباشرة أرسل المستشار الخضيري برسالة عاجلة إلى السيد المستشار وزير العدل بصفته رئيس اللجنة العليا للإنتخابات وإلى المستشار رئيس نادي القضاة بالقاهرة وإلى المستشار النائب العام يبلغهم فيها نتيجة التحقيقات التي أجراها نادي القضاة بالإسكندرية وأرفق برسالته الفرز التفصيلي للـ١٣٧ صندوقاً التي حصل عليها بدأت الأحداث تتداعى..

فالمستشارة نهى الزيني نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية كانت واحدة من رؤساء اللجان الفرعية التي أشرفت على الإنتخابات في دمنهور ظلت حتى اللحظات الخيرة تتابع عملية الفرز تأكدت من فوز الدكتور جمال حشمت فقد حصل حتى وقت إنصرافها كما تقول على ٢٥ ألف صوت على أقل تقدير بينما لم يحصل الدكتور مصطفى الفقي إلا على ٧ آلاف صوت على أعلى تقدير إنصرفت بعدها هي في وقت متأخر من الليل إلا أنها فوجئت في الصباح بنتيجة مختلفة أشعرتها بالصدمة والمهانة ثارت المستشارة نهى الزيني وأمسكتا الهاتف وراحت تجري الإتصالات بزملائها كانت غاضبة وثورتها عارمة هدأت بعد قليل راحت تفكر في الأمر قالت إنها لن تسكت وستدلي بشهادتها للرأي العام إستشارت أسرتها فطلبوا منها جميعاً أن تنأى بنفسها عن المواجهة حتى لا تصاب بأذى لم تستطع أن تصمت كان ضميرها يصرخ فالساكت عن الحق شيطان أخرس رفضت الإستماع إلى كل التحذيرات قاومت الضغوط العائلية كان الخوف يحاول التسرب إلى

داخلها لكنها قاومته بكل قوة. أمسكت بالقلم وأغلقت غرفتها على نفسها وإنسابت الدموع من عينيها حسرة وراحت تروي المأساة وقالت في نهايتها هذه شهادتي أدلي بها أمام الرأي العام وأنا أعلم ما سوف تسببه لي من متاعب ولكن ماذا لو كسب إنسان العالم أجمع وخسر نفسه كانت كلماتها قوية صارخة ناشدت فيها ضمائر القضاة بالقول:" وأنتم يا رجال القضاة يا أملنا في عالم أفضل لقد صدَّعتم رؤوسنا بالحديث عن القضاء الجالس والقضاء الواقف وبالتشكيك في ذمم الناس على أساس من الجلوس والوقوف ولكنكم نسيتم نوعاً ثالثاً أخشى أن يزداد إنتشاراً وأن يسود وهو القضاء المنبطح".

كان وصفاً عنيفاً ذلك الذي وصفته المستشارة نهى الزيني وكانت صلابة القوة في قولها ولن أعتذر للكلمة ولن أسحبها فأنتم تعلمون أنها كلمة حق لقد خرج القضاة من مذبحة ١٩٦٩ متطاولي القامة شامخي الهامة لم يزلزلهم إغتيال حصانتهم وقطع أرزاقهم بل ظلوا خير سياج للعدل والحق غير أنه مع الأسف من لم يرهبهم سيف المعز تراخت إرادتهم أمام ذهبه وبدلاته ومكافآته وإنتداباته في السلطة التنفيذية حيث يتحول الجميع جالسين وواقفين إلى مرؤوسين لوزراء تنفيذيين منبطحين أمام توجيهاتهم حريصين على عدم ضياع مكتسبات مادية مغرية إستبدلوها باستقلالهم وشموخهم وترفعهم عن الشبهات .. ووجهت نهى الزيني نداء لكل من شهد واقعة التزوير التي حدثت في دمنهور أن يدلي بشهادته فيها حيث ذكرت أن أحد زملائها من القضاة قال لها وبالحرف الواحد.. أنا لا أستطيع أن أنام منذ ما رأيت من حادث مؤسف حيث تزييف الضمائر..

ويبدو أنه عصر الجليد المتجمد ذلك الذي نعيشه وفي رواية التزوير في دمنهور ما هو عجباً حيث قامت الدنيا ولم تقعد وكأن الصحف القومية بلا آذان وكأن وسائل الإعلام كالتليفزيون المصري بلا نبض وكأن المسئولون بالدولة في وادي وإرادة الشعب في وادي أخر حيث ورغم الحادثة الشهيرة والتي تناولتها كافة الصحف المستقلة ووسائل إعلام غربية إلا أن التليفزيون المصري سرعان ما قام بإستضافة

الدكتور مصطفى الفقي في برنامجه الشهير " البيت بيتك " فراح الفقي يشن هجوماً عنيفاً مسلحاً بالقول واللفظ وادعاء على الإخوان المسلمين مستنكراً قيام الدكتور جمال حشمت بإطلاق ما أسماه بشائعات مغرضة وحرب شعواء وتشكيك ضده زاعماً أن حشمت قدم رشاوى لشراء الأصوات أبرزها توزيع أجهزة موبايل على الناخبين.
وبما أن الداخلية في مصر زعمت حيادها الكامل في العملية الإنتخابية فكان من الأجدر على التليفزيون المصري إلتزام الحياد إسوة بالداخلية بإستضافة الدكتور جمال حشمت عملاً بسياسة الحياد حتى يستطيع الدفاع عن نفسه ولم يتوقف الدكتور مصطفى الفقي عن حد إلصاق التهم الضالة على الدكتور حشمت بل راح يكيل بميزان التشكيك في شهادة الدكتورة نهى الزيني زاعماً علاقتها العائلية مع جماعة الإخوان المسلمين وعلاقة الزمالة التي تجمعها مع مرشح الإخوان جمال حشمت مشيراً أن تلك العوامل كانت الدافع وراء شهادتها المثيرة للجدل حول نتائج الإنتخابات البرلمانية في دمنهور وزاوية غزال. معلناً أن المستشار العشماوي قطب جماعة الإخوان هو خال الدكتورة نهى الزيني ناصحاً الدكتورة بأنه كان يجب عليها أن تنأى بنفسها عن المشاركة في الإشراف على العملية الإنتخابية بحكم تلك الصلة التي تجمع بينها وبين الإخوان.
وبدأت طبول الحرب تعلن عن وجودها ضد شهادة المستشارة نهى الزيني حيث صاح المستشار السيد الشربيني رئيس اللجنة العامة للإنتخابات بالبحيرة في بعض التصريحات قائلاً:-
المستشار الشربيني: إن ما بدر من نهى الزيني يعد إهانة ومهانة للهيئات القضائية وكلامها يعد مرسل وعام وأن ما ذكرته من أقوال يمثل إهانة وحطاً من كرامة الهيئات القضائية ولو صح ما ذكرته فإنه يتعين محاسبة القاضي ورئيس اللجنة الذي أشارت إليها.
أنا لست ناصفاً للإخوان لكوني حتى الأن لا أعرف لأي مرشح منهم شئ عن برنامج الإخوان ولم أسرد الأحداث المؤسفة من أجل إنصافهم بل إن لي رأياً ورؤية ونظرية عن الإخوان منذ الثمانينات في إغتيالهم

الرئيس السادات ولكن سرد الوقائع لا علاقة له بموقفي تجاه الإخوان لأن ما حدث يعد إغتصاب لإرادة الجماهير وإنه إعتداء على كرامة الناس وإنها الفضيحة تلك التي جرت بكل معاني الكلمة للتجربة السياسية في مصر فالخاسر فيها هي مصر وسمعتها والنظام السياسي وسمعته كنا نأمل في أن تصدق الحكومة في شعاراتها وأن تسمح لإرادة الجماهير بأن تترك الحكم للجماهير في الإنتخابات ولكن يبدو أن الآمال تتراجع والأحلام تم إغتيالها وأصبح حلم الحرية بعيد المنال. ومن هو المتسبب الفعلي لهذه الأحداث المؤسفة ومن الذي منح الفرصة لصعود الإخوان ولهث الجماهير ورائهم دون أن يعوا شيئاً عن برنامج الإخوان ومن الذي صنع الزيف والتزوير ومن الذي دفع الجماهير للعزوف عن المشاركة في صنع القرار وتحديد المصير ومن الذي أتى بالبلطجية وكيف يتفق البلطجي في الحوار مع الإخواني إذا كنا رأينا أسلوب الحوار بين إخواني مثل الدكتور توكل مسعود وأحد شيوخ قبائل الأعراب في غرب إسكندرية بالصفحات السابقة حينما خيَّره الأخير في منحه أصوات القبائل مقابل إطلاق سراح شباب الأعراب المتورطين في جلب أو بيع مواد مخدرة وأقتصر الحوار بين توكل وشيخ القبيلة بالإنسحاب فيتضح لنا أن لغة الحوار بين الإخواني والخارج عن القانون بعيدة المنال في التداول كذلك تؤكد لنا الدلائل أن أقسام الشرطة الكائنة بغرب الإسكندرية هي كرموز وميناء البصل والدخيلة والعامرية وبرج العرب إنما غالبية القضايا المتداولة فيها هي قضايا مخدرات وأن غالبية هذه القضايا خاسرة قبل وصولها إلى ديوان النيابة العامة بسبب تدخل عنصري الواسطات والمحسوبية من خلال توصيات تليفونية يجريها عضو مجلس الشعب بهذه الدوائر. من هو المسئول الحقيقي عن عزوف الناس وإنسياقهم وإنقيادهم إنقياد أعمى وراء شعار الإسلام هو الحل فالناس لم تنجرف وراء مرشح الإخوان بل إن الناس راحت تلهث وراء الشعار أملاً في إصلاح ما أفسده الحزب الحاكم الذي لم يتخير مرشحيه بدقة هذا هو المتسبب الحقيقي للأحداث المؤسفة.

الكثيرين يعيشون على الأمل والعزيمة والإصرار على نيل الحرية فالأمل يظل موجوداً طالما بقى في مصر قضاء عادل ونزيه وطالما بقى في مصر شعب قوي لا يخاف ولا يتراجع وطالما كانت لنا شخوص شريفة من نوعية المستشارة نهى الزيني وغيرها من شرفاء كثيرين وبما أن الحديث جرفني عن المتسبب الحقيقي وراء الكوارث والنكبات التي تتوالى والفضائح المتكررة وأسباب إنسياق الناس بإنقياد أعمى وراء شعار الإسلام هو الحل دون أية دراية منهم عن البرنامج الذي يطرحه الإخوان في رؤيتهم للإصلاح فهناك سبباً أعمق وأقوى وهو الجُرح العميق الذي أصاب الجسد الإسلامي. نعم هناك جُرحاً عميقاً فقد أصبح الجسد الإسلامي في مصر نهباً للطاعنين منذ أن تنازلت الدولة وتخلت عن حقها الفعلي أو بالأصح تخلت عن واجبها في حماية مواطنيها وقامت بتسليم كل من وفاء قسطنطين وماري عبدالله إلى الكنيسة الأرثوذكسية بغير سند من القانون وبالمخالفة له هاتان السيدتان اللاتي كانتا قد أسلمتا فقد فوجئنا وفوجئ العالم أجمع بعد شهور من هذا الإستسلام الحكومي للإرادة الكنسية القوية بفضيحة المسرحية السكندرية ولما أصبح العلم بأمرها عاماً لدى الكافة ولم ينكره أحد من إخواننا الأقباط ولا من أركان الكنيسة ولا من صغار كهنتها فقد طالعت تصريحاً للسيد المستشار/ ماهر عبدالواحد النائب العام بأحد أعداد صحيفة الأهرام ينفي فيه وجود مسرحية أو وجود CD وأن هذه مجرد رواية شائعة لإثارة الفتنة الطائفية بين الأقباط والمسلمين في مصر كما أكد في نفيه للحدث بلهجة التحدي أن يكون أحد قد شاهد مسرحية بهذا الوصف البذيء وإنتهزت القيادة الكنسية صمت المستشار النائب العام وقامت بمحاكمة الكاهن الأب فلوباتير لأنه نشر بعد التصريحات التي تجافي الحقيقة ما ينفيها ويؤكد وجود المسرحية ووجود قرصها المدمج الذي لا يزال يتداول حتى الأن والأثر الذي أحدثه المستشار النائب العام لجريدة الأهرام كان أشد وطأة على كثير من المصريين من صمته ونفيه وسكوته فقد تعود الناس على الثقة بالنيابة العامة وإحترام كلماتها وتصديق ما تنتهي إليه

تحقيقاتها فلما خالف تصريح النائب العام ما هو أمر واقع فقد تراجع الناس وتمثلوا بقول الشاعر:

وليس يصح في الأذهان شئ .... إذا إضاج النهار إلى دليل!!!..

كان ذلك هو الجرح العميق الجائر في جسد الأمة الإسلامي بتسليم المسلمات إلى الكنيسة وكذلك عرض وتصوير وترويج مسرحية تهزأ بالإسلام ونبيه وكتابه وبرب العالمين وأيضاً نفى رئيس النيابة العامة كان ذلك الجرح العميق الجائر حدثاً كالثقب لا كالفجوة لا كالجسر الغائر في الجسد الإسلامي المصري سَّبب من شأنه الألم ما لم يكن محتاجاً معه إلى مزيد. سَّبب هذا الجرح إنسياق وإنجراف الناس وراء الإخوان المسلمين في جميع الدوائر دون وعي وإدراك أو حتى مجرد معرفة ببرنامج الإخوان الذي يُسعى الإخوان لتحقيقه فقط إنساق الناس وراء الشعار "الإسلام هو الحل" كما أن العبث الذي تم في غالبية هذه الدوائر والذي يخالف الشريعة والقانون كان من شأنه إهدار إرادة الناخبين إن ما نشرته جريدة العربي الناصري في عددها الصادر يوم ٢٠/١١/٢٠٠٥ وعلى لسان الدكتور ميلاد حنا وجريدة المصري اليوم في عددها يوم ٢٤/١١/٢٠٠٥ تصريحاً للبابا شنودة بأنه إذا وصل الإخوان إلى الحكم سيرحل الأقباط عن مصر وأن الأغنياء من الأقباط هم الراحلون عن مصر ولن يبقى فيها من أقباط سوى الفقراء الذين سيضطهدون فيكرهون على التحول إلى الإسلام أو يأبون فيعيشون مقهورين. أهذا يعقل من فكر القطب الأوحد في مصر مثل البابا شنودة الذي إعتدنا دائماً منه فكراً مستنيراً لا مثيل له من أخلاق وثقافة. ولي أن أناقش البابا والدكتور حنا في هذا الصدد ناهيك عزيزي القارئ عما فعله جرجس مع محمد إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ أو تحالف الهلال مع الصليب في ثورات مصر عبر تاريخها الطويل ما الذي يقلق الكنيسة من وصول الإخوان فماذا فعل الإخوان في إنتخابات ١٩٩٥-٢٠٠٠ ألم يكن ما حدث معهم في هاتان الدورتان يعد فضيحة عالمية سجلتها ضد بلادنا الدنيا كلها ألم يدخل منهم مجلس ١٩٨٧ حوالي أربعين نائباً وبرلمان ٢٠٠٠ نحو ١٧ نائباً فما الضرر الذي أحدثوه في الحياة

السياسية؟ وما الفساد الذي أصابوها به ؟ وما التأثير الحقيقي الذي كان لهم في الوطن كله لا في مجلس الشعب وحده ؟

أرجو سيدي البابا وأنت يا دكتور ميلاد يا من أحببت فيكم روح الجوار الهادئ البناء المتسم بالثقافة والفكر أرجو أن يسمح لي الذين يخافون من الإخوان والذين يتفاءلون بهم والذين يحبونهم والذين يبغضونهم. الذين يرونهم ملائكة الرحمة والذين يحسبونهم ملائكة العذاب أرجو أن يسمح لي هؤلاء بأنه قد آن الأوان لكي يتعامل هذا الوطن مع أبنائه جميعاً على قدم المساواة لا يضع أحداً منهم فوق مظلة القانون أو يضع أحداً أسفلها ولا يبقى خارج الشرعية السياسية أحد بسبب مذهبه السياسي أو الفكري أو الديني فالمسلم مصري والمسيحي مصري والشيوعي والناصري والقومي والفرعوني والعلماني والمتغرب والمتزمت والمنفتح كلنا مصريون يحملنا تراب هذا الوطن نتغذى من خيره ونحيا جميعاً متساوين في ظل قانونه ودستوره وقيمه فمن أصاب منا كأنما أصاب نفسه ومن أساء فعليها وكلنا سادة في وطننا لا يعلو أحد منا على أحد إلا قانون البلاد ودستورها.

أحلم بأن نعامل بعضنا البعض على هذا النمط هكذا سنرى كيف يتطور ذلك الوطن وكيف يقوى وكيف يسمو ماذا لو كانت هذه سياستنا وتلك مناهجنا سنرتقي إلى أعلى مستوى فكري وثقافي بين كافة الأمم ولكن إذا ظلت سياسات فرق تسود هي القائمة بإضافة المخالفين في الرأي وقهرهم وسجنهم وتكميم أفواههم وإطلاق سراح البلطجية على خصوم السياسة والفكر وعلى المذيعين والصحفيين أمثال أخرهم الزميل أحمد منصور وقبله عبدالحكيم قنديل وجمال بدوي ومجدي أحمد حسين تروا كيف نزداد ضعفاً وتخلفاً وهواناً على الناس عاملوا الإخوان وغير الإخوان بسياسة الحقوق والواجبات حتى نتطلع للعبور للمستقبل كما يزعم الحزب الوطني في شعاراته لا تمنحوا الفرصة للإخوان من خلال السلبية والبلطجة ومنع الناخبين من التصويت لا تمنحوا الفرصة لأعداء الإستقرار في إيقاظ الفتنة بأسلوب التجاهل والإستنكار والنفي لدلائل موجودة ومشهورة هكذا نبني مصر من جديد.

هكذا فور إغلاق صناديق الإقتراع وفرز الأصوات الزائفة المشتراة في معظم دوائر المحافظات طفت على السطح فجأة الصراعات داخل أروقة الحزب بالمحافظات على طريقة " ماشافوهمش وهما بيسرقوا شافوهم وهما بيتحاسبوا " صراع بين حرس قديم وتيار أطلق على نفسه " إصلاحي " ورد الإعلام الرسمي الوصف. أخبار تتردد حول حركة تغييرات واسعة ستطال القيادات التاريخية بالحزب مع إستبعاد أمناء المحافظات المتهمين بمساندة المرشحين المستقلين ضد مرشحي الحزب. . قلق وحيرة ودهشة على الوجوه من أعضاء غرفة العمليات التي تتابع نتائج الإنتخابات فما حدث هو إنكشاف للوزن الحقيقي للحزب رغم كل ما تم من بذل وجهود ودعم حكومي وقرارات أصدرها وزراء لمرشحيه من أجل تذليل الصعاب والعقبات أمام هؤلاء المرشحين ورغم كل ذلك تم إنكشاف الوزن الحقيقي لذلك الحزب الذي أثبت أنه أقل وزناً من الذبابة لا بل البعوضة رغم الترسانة الإعلامية الكبيرة التي قامت بدعم هؤلاء المرشحين تليفزيون وصحف يومية ومجلات أسبوعية مرشحون مدعومون من رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للحزب فالحزب خاض إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ببرنامج الرئيس مبارك في إنتخابات الرئاسة ورغم كل هذا الدعم فلن يتحقق سوى الرسوب ففي المرحلة الأولى " جولة أولى إعادة " رسب ٥٩% من مرشحي الحزب ولم ينجح إلا ٤١% وحصل الحزب على ٦٧ مقعداً فقط في حين حقق الإخوان نجاحاً بنسبة ٦٠% وفي المرحلة الثانية الجولة الأولى فاز الحزب الوطني بـ٦ مقاعد وجماعة الإخوان بـ١٣ مقعداً.

هكذا أصبح الحزب كالعقار أيل للسقوط فالصراعات وسوء الإختيار وممارسة الحكومة كلها عوامل أدت للإنهيار والمنقذ الأوحد القائم لعملية الترميم وإعادة البناء هو " عودة الإبن الضال" من أجل غسل ماء الوجه وإخفاء حمرة الخجل وإستدعاء فوري لعتاة الإجرام البلطجية لإنقاذ الموقف فإن إعلان صفوت الشريف عن إنضمام المرشحين المستقلين قبل الإعادة أصاب المرشحين بالهلع والخوف من

السقوط إذا إرتبط اسمهم بالحزب بعضهم لجأ إلى استخدام سيارات مزودة بميكروفونات تطوف الدائرة نافياً إنضمامه للحزب مثل أشرف هداية بنى نوار وعلي ناصر مركز ناصر ووصفا ما أشيع عن إنضمامهما بأنه شائعة وأكذوبة روجها المنافسون لإسقاطهما وكذلك الدكتور حسام حلمي ماضي الأستاذ بطب أسيوط ـ دائرة منفلوط ـ الذي نفى إنضمامه للحزب الوطني أثناء إستخراجه الكارنيه بالبهو الفرعوني. مرشح أخر لجأ إلى نشر إعلان بالصحف قبل الإعادة ينفي فيه إنضمامه للحزب.

يا ألطاف الله الحزب الوطني ـ حزب الحكومة ـ أصبح تهمة تبرأ منها كثيرون . جرثومة يهرع منها كثيرون، الحزب الذي تنافس ٢٧٠٠ مرشح ليجدوا مكاناً على قائمته أصبح الإنتساب إليه شبهة. وإنقاذ الحزب بإنضمام المستقلين يحدث للمرة الثالثة حيث حدث في إنتخابات ١٩٩٥ وإنتخابات ٢٠٠٠ أي كأنما يكون بروفة فيلم في مشهد يتكرر كلاكيت ثالث مرة لعرض فيلم عودة الإبن الضال كذلك إستعان الحزب بابن ضال أخر وهو البلطجي حيث أشيع أنه تم التنسيق بين المنحرفين عتاة الإجرام وبين بعض التيارات الحزبية على إثارة الشغب والبلطجة ومنع ناخبي الإخوان والمستقلين من التصويت والإقتراب من اللجان مقابل ثلاثون جنيهاً وعلبة سجاير مستوردة ووجبتي الإفطار والغذاء كذلك الإعفاء من تسجيل المراقبة بأقسام الشرطة التابعين لهم لمدة شهر كامل والدرس الذي لم يستوعبه المستقلون الذين إنضموا للحزب بعد الفوز هو أن الناخب لا ينسى فعدد من خاضوا إنتخابات عام ٢٠٠٠ تحت صفة مستقل وإنضم للوطني أسقطهم الناخب في إنتخابات ٢٠٠٥ وهم يحملون صفة الحزب الوطني ولكن ما سيحدث بعد إنتهاء الإنتخابات هو أشبه بالمذبحة لأمناء الحزب بالمحافظات ولن يقتصر الحساب على أمناء الحزب لأن السقوط الحزبي حدث في غالبية المحافظات باستثناء محافظة المنوفية التي جاءت نتائجها "صدمة" فالمحافظة التي أعلن منها الرئيس ترشيحه لفترة ولاية جديدة وأعلن منها برنامجه أعلنت عدائها للحزب ولم يحصل الحزب فيها إلا على ٦

مقاعد من ٢٢ مقعد وحصل الإخوان فيها على ٩ مقاعد. المحاسبة والتغييرات ستنال قيادات حزبية كبرى الذين غلبوا أموراً أخرى على مصلحة الحزب. أذكر أن أحد أعضاء أمانة السياسات وصف تلك النتائج في المرحلة الأولى والجولة الأولى بأنها كارثة إلا أنني أختلف معه في وصفه بأنها كارثة لأنها ليست مفاجئة بل متوقعة للمتابع الجيد لكل الأحداث خاصة فيما يدار داخل أروقة الحزب من صراعات وحرص على المصالح الشخصية والتمسك الأعمى بالكراسي وصد أكثر من مستوى للصراع .. صراع على مستوى الأمانة العامة وصراع على المستوى المحلي والمتمثل في التنافس بين أعضاء الحزب البارزين في بعض المحافظات الذين كانوا يتوقعون ترشيحهم من قبل الحزب وعندما تم إختيار آخرين أعلنوا الحرب على مرشحي الحزب إما بترشيح أنفسهم بشكل علني أو إما بدعم منافسين لمرشحي الحزب.

المنافسة بين مرشحي الحزب الوطني وبين المستقلين المنشقين عن الحزب كانت أشد شراسة من المنافسة بين مرشحي الحزب وبين الإخوان والمعارضة وأعتقد أن تلك النتائج سوف تؤثر أيضاً على تشكيل الحكومة الجديدة فالوزراء الذين فازوا خاصة من إقترب من السبعين ومن تعداها سيخرج من الوزارة ويكفيه كرسي البرلمان كما أعتقد أن الحكومة قد تأثرت بالنتائج وظهر الخلاف بين وزراء لجنة السياسات وبين وزراء وقد تبادل الفريقان الإتهامات حول من المسئول عن النتائج وقد حمَّل الفريق الأول المسئولية كاملة بإسقاط مرشحي اللجنة خوفاً من منافستهم في التعديل القادم.

وبدأت حرب المبررات والحجج ووضع شماعات الأخطاء بزعم خيانة الحزب من بعض أعضاؤه بأسلوب الدعاية لمنافسي الحزب وتم وصف بعض أعضاء الحزب بالخونة وضرورة تخليص الحزب منهم.

من المؤكد أن تحدث مراجعة في الحزب أشبه بما حدث بعد إنتخابات ٢٠٠٠ حيث تم تقييم التجربة من خلال لجنة خاصة وتعددت التفسيرات والمبررات والآراء فيها ما بين الضعف العام في الحياة

الحزبية الذي إمتد إلى الحزب الوطني ورغبة الناخبين في التجديد وإنعكاساتها على بعض مرشحي الحزب وإنتهى الأمر على حركة تغييرات واسعة شملت أمناء المحافظات والمراكز والأقسام ودارت مناقشات داخل الأمانة العامة ولجانها النوعية حول التطوير والتصحيح وإنتهى الأمر إلى إختيار أسلوب المجمع الإنتخابي الحزبي الذي يتشكل من أمانة الحزب والهيئة البرلمانية. وتم إعتماد المجمع أساساً لإختيار المرشحين وبدأ بإنتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في يوليو ٢٠٠١ ولكن بعد فشل المجمع هناك عدة أسباب لإنهيار الحزب سبب مرتبط بنشأة الحزب الذي صدر بقرار من الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية الأسبق في يوليو ١٩٨٧ بإعلان الحزب الوطني الديمقراطي وإختار له لجنة من ٢٠٠ عضو وبعد تأسيس الحزب إنضم إليه ٢٧٥ عضواً من أعضاء مجلس الشعب من أعضاء حزب مصر. إرتبط الحزب في نشأته برئاسة الدولة وبدأ حزب الأغلبية بإنضمام ٢٧٥ نائباً إليه فلم يكن في حاجة إلى جماهير تدعمه فهو حزب ولد من رحم السلطة وكل مؤسسات الدولة مسخرة لخدمته ولذلك إرتبط الإنضمام إليه بالمصالح والرغبة في الإستفادة من إمكاناته كحزب الحكومة سواء من خلال إقامة شبكة علاقات تسهل الصفقات وتفتح الأبواب الموصدة أو بهدف الوصول إلى مراكز إتخاذ القرار ولذلك جرب الحزب شريحة كبيرة من رجال الأعمال والمشتاقين إلى مراكز الحكم.

وإضافة إلى السبب التاريخي هناك سبب بيولوجي وهو الإفتقار للذكاء الذي إتسم به أداء الحزب وهناك أكثر من مؤشر فهل من المتصور في ظل الشكوى الدائمة من عدم تمثيل المرأة والأقباط في البرلمان أن يرشح الحزب من ينافس الدكتورة منى مكرم عبيد التي تحمل الصفتين وتملك خطاباً سياسياً وتاريخاً وطنياً وعندما يخوض فيه فخري الإنتخابات (حزب الوفد) وهو صاحب الأداء البرلماني الراقي ينافسه بمرشح يواجهه وتقف الدولة خلفه وفيه صاحب الخطاب الوطني ويكفيه ما قاله رداً على وفد لجنة الحريات الأمريكي الذي زار مصر

حيث قال فيه:- مصر ليست في حاجة إلى لجان تفتيش !!! لم يطلب فيه فخري دعم الحزب الوطني له ولكن فقط الحياد حزب قدر بين مرشحيه المرأة والأقباط بحجة حرصه على المقاعد وضعف فرص المرأة والأقباط في الفوز فإذا به يرسب ويفقد أغلب المقاعد.
وسبباً أخر هو ترشيح الحزب للدكتور يوسف والي كان أسوأ خطأ إرتكبه الحزب في حق نفسه بإختيار الوزير الذي إرتبط إسمه بأكبر قضايا الفساد والمبيدات المسرطنة ورغم ذلك نال ثقة الحزب وتم ترشيحه وهذا أثر على مرشحي الحزب في كافة الدوائر.
والأهم في أسباب إنصراف الناس عن الحزب الوطني هو أداء وسمعة بعض النواب داخل البرلمان فمنهم النائب النائم والمترنح والمصفق والمشغول بالمحمول وعقد الصفقات والمتهافتون على الوزراء للحصول على تأشيرات سمعة نواب الحزب كانت أسوأ دعاية له ولذلك لجأ الناس إلى شعار عايزين نائب يبقى تمام.
والسبب الأخير الذي كان محسوباً للحزب وهو أنه حزب الحكومة وأن الحكومة حكومة الحزب إنقلب على المرشحين لأن أداء الحكومة لم يحقق طموحات الناس في عيشة كريمة ولم يواجه مشاكلهم المزمنة فكره الناس الحكومة وكرهوا الحزب وأسقطوا مرشحيه بحثاً عن بديل أرحم فراحوا دون وعي دون إدراك إنقاضوا إنقياد أعمى راغبين تغيير ليس من أجل الإصلاح وإنما تغيير من أجل التغيير ذاته راحوا وراء شعار "الحل هو الإسلام" دون أن يعوا شيئاً عن برنامج الإخوان أو ماذا يبغون الإخوان ويبقى السؤال هل يدرك قادة الحزب لماذا وقف الناس وراء الرئيس مبارك في إنتخابات الرئاسة ومنحوه أصواتهم ولم يقفوا وراء الحزب وإنحازوا إلى الإخوان والمستقلين والمعارضة.
إذا أراد قادة الحزب معرفة الإجابة فعليهم إعادة قراءة الواقع جيداً فالناس ملت من الحزب وحكومة الحزب وهي تبحث وتنقب عن التغيير ولذلك فإنه على الرئيس أن يترك ذلك الحزب ليلقى مصيره وقتئذ لم ولن نجد عضو واحد سوف ينضم لذلك الحزب وقتئذ سيكون شأنه شأن كافة الأحزاب التي لاقت مصيرها إما بالحل أو بالتجميد.

وكما تيقنت من خلال إحتكاكي الدائم بالشارع ورجل الشارع فإن مرتادي المقاهي الشعبية والدرجة الأولى لا حديث بين الباعة الجائلين والتجار والموظفين والحرفيين إلا عن إنتخابات ٢٠٠٥ والسبب الرئيسي في لهث الجماهير وراء الإخوان أبداً لم يكن حباً في الإخوان لسبب بسيط وهو أن الغالبية من المواطنين لا تعي شيئاً عما يبغيه الإخوان في برنامجهم وإنما التصويت جاء فقط من أجل "عكننة" الحكومة ولنرى معاً عزيزي القارئ ذلك الحوار الذي تم بالفعل في إحدى دوائر غرب إسكندرية..

مواطن: ما قولتليش ح ننتخبوا مين مرشح الحزب ولاّ مرشح الإخوان ؟؟؟..

زميله: هي فيها كلام مرشح الحزب طبعاً بيوزع بطاطين وفلوس وعلى الأقل عارفينه وأبوه رحمة الله عليه كان راجل بر وخيرات وهو طالع لأبوه حنيِّن وحاسس بالغلابة إنما الإخوان مابيدوش حاجة.

مندوب مرشح الحزب: هي تلاتين جنيه مافيش غيرهم عاجبكوا أهلاً وسهلاً مش عاجبكوا مع ألف سلامة.

المواطن: بس إحنا سمعنا إن الصوت عندكوا بخمسين وكمان بطانية للعيال عشان الدنيا ساقعة.

المندوب: يلا يا أخويا مش فاضيين لك قصَّر ولم المتكسَّر وزُق عَجلك وحياة أبوك.

زميل المواطن: هو إيه ده طب والله العظيم لأنتخب مرشح الإخوان بالغيظ فيكوا مش كفاية الواحد منكم لما بينجح ما بنشوفش وشه إلا كل خمس سنين وكمان بتزلّوا فينا يلا بينا ياعم نرشح بتاع الإخوان على الأقل نبقى كسبنا ثواب هما مش بيقولوا "الإسلام هو الحل" وهو ده الحل السليم يلا بينا.

الفصل الأول : أول الخريف..

المشهد رقم ٣ : طبول الحرب..

في هذا المشهد:

١. الإعتداء بالضرب والركل على قاضي لحفاظه على الصندوق.
٢. القضاة ينفخون الأبواق ويدقون الطبول للحرب على الداخلية.
٣. برنامج مرشح الوطني سهل ومبسّط وعنوانه "اللي تجولوا عليه"
٤. المجلس القومي لحقوق الإنسان يزيد البله طين على رأس الحزب الحاكم.
٥. أخيراً شيخ الأزهر يستيقظ مع أهل الكهف ويصدر فتواه في بيع الأصوات.

ودقت طبول الحرب!!! القضاة والأمن..

مما لا يدع مجالاً للشك حققت إرادة القضاة مطالبهم الشرعية والمنشودة في صيانة حرية إختيار الناخبين لمرشحيهم داخل صناديق الإقتراع بعد الأحداث الدامية التي شهدتها بعض اللجان في محافظات بورسعيد والإسكندرية والبحيرة وقنا والغربية والتي تحولت خلالها إلى مسرح أحداث والتعديات التي تمت على رؤساء اللجان الفرعية أرقام ١٥، ١٦، ١٤، ١٣ بمدرسة أُحُد التابعة للجنة العامة رقم ٢ بمحافظة بورسعيد واللجنة رقم ١٣ بمدينة قطور بمحافظة الغربية إلى ساحة للبلطجة والعنف وترويع وإرهاب الناخبين الأمر الذي جعل القضاة يتحملون من وجهة نظر الرأي العام بعضاً من المسئولية في الإتهام بالإهمال والتقصير في حين تدل الشواهد أن الأجهزة الأمنية كان لها النصيب الوافر من إلتزام الصمت وغض الطرف عن عمليات البلطجة التي إرتكبها عدد من البلطجية يحملون أسلحة بيضاء لترويع الناخبين إلا أن واقع الأمر والصور التي إلتقطت عن طريق بعض رجال القضاء أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن الشرطة كانت بمثابة الحارس الأمين والبصير الأصَّم على عمليات الإجرام وأن واقعة الإعتداء الآثم على واحد من رؤساء اللجان الفرعية بالإسكندرية في واقعة غير مسبوقة عندما هاجمه عدد من البلطجية وهم يحملون سيوفاً و"سنجاً" وطرحوه أرضاً وحاولوا الإستيلاء على الصندوق الإنتخابي بالقوة إلا أن شهامة هذا القاضي جعلته يتمسك بكل قواه بهذا الصندوق وضمه بين ذراعيه بينما أيدي البلطجية تنهال عليه بالضرب والركل في الوقت الذي تركه رجال الشرطة وحيداً يصارع من أجل حماية حق الناخب وصيانة حقه الإنتخابي الأمر الذي جعله يستغيث بسائق تاكسي كان يمر بجواره إلا أن التاكسي وزجاجه تهشم وتعرض سائقة للضرب المبرح من هؤلاء البلطجية ولم تكن الواقعة المأساوية الأخرى الذي تعرض لها أحد رؤساء اللجان الفرعية من القضاة المشرفين على العملية الإنتخابية ببورسعيد من قيام البلطجية بإنتزاع

الصندوق الإنتخابي وحرقه وإتلاف ما به من بطاقات ليصبح هذا الجرم عملاً هزلياً يؤكد قمة الإرهاب ويفصح بما لا يدع مجالاً للشك عن عجز الشرطة إن لم يكن هناك نية مبيتة لدى الشرطة في السماح للعديد من مرتكبي أعمال البلطجة بالدخول إلى اللجان الفرعية والعامة والتعدي على رؤساء اللجان وإحراق وإتلاف بطاقات الإقتراع وصناديق التصويت وإلقائها من النوافذ وترويع وإرهاب الناخبين الأمر الذي يفسر وكما جاء في البيان العاصف الذي صدر عن نادي القضاة مما يقطع بتقاعس الشرطة عن أداء واجبها لاسيما وأن هذه الحوادث كانت قد بدأت في المرحلة الأولى وتفاقمت في الثانية مما جعلها ظاهرة عامة كان من الممكن السيطرة عليها وإحكام قبضة الأمن بالأخذ في الحسبان والإستعداد والتجهيز لها.

ولم تكن القضية الشديدة التي أعلنها جموع القضاة من خلال منبرهم الشرعي بنادي القضاة حول ضرورة الإستعانة بالقوة العسكرية كإجراء وقائي لردع البلطجة.

في الوقت الذي فشلت فيه القوة الشرطية من أعمال سيطرتها على الموقف إلا أن القضاة لم يكتفوا بهذا الإجراء وطالبوا المستشار محمود أبو الليل وزير العدل رئيس اللجنة العامة المشرفة على العملية الإنتخابية بتحقيق مطلبهم الأساسي بتوفير عدد من القضاة تكون مهمتهم مراقبة النطاق الخارجي للجان الفرعية لكفالة حريات الناخبين وتعيين قوة شرطية تكون تحت سمع وبصر رئيس اللجنة وتكون أسماء أفرادها معلومة لديه حتى يمكنه من محاسبتها في حال حدوث تقصير أو إهمال أو عند حدوث أعمال شغب وبلطجة ويكون منوطاً بها حفظ النظام. كما طلب القضاة حق المرشحين ووكلائهم في حضور عمليات الفرز وأن يراقبوا عمليات الفرز بدءاً من التحقق لسلامة الأختام ونتيجة الفرز في كل صندوق على حدة وإثبات إعتراضهم للفصل فيها بقرار مسبق في كل شأن على حدة موقع عليه من رئيس اللجنة وأعضائها تحقيقا لمبدأ المواجهة والعلنية الذي يحكم الأعمال القضائية وأشار القضاة في بيانهم أن نادي القضاة يهيب بالمسئولين

بالدولة ضرورة المشاركة لإيمان القضاة بإثبات الثقة في القضاء ورجاله وهو تثبيت لدعائم النظام وأن أي إخلال بهذه الثقة يقوض من شأنه دعائم الحكم.

وكانت ردود الأفعال التي من قضاة مصر على قدر أكبر من غضب الناخبين والمرشحين الذين تعرضوا للعمل الإجرامي حيث عبر المستشار أحمد مكي رئيس اللجنة العامة المشكلة بنادي القضاة للإشراف على الإنتخابات عن حزنه الشديد من تقاعس المسئولين في تلبية هذه المطالب والتي نادى بها القضاة مراراً وتكراراً مشيراً إلى أن تجاهل هذه المطالب أدى إلى حدوث هذه التجاوزات التي أساءت إلى العملية الإنتخابية برمتها وعصفت بحرية المواطنين في إختيار مرشحيهم في أمان وما يُقال عن حياد الشرطة المزعوم في توفير الأمن أمر يحتاج إلى إعادة نظر فربما تكون أفراد من الشرطة مغلوبة على أمرها مما يؤكد أن حراسة الشرطة للبلطجية يمثل خطراً جسيماً وفادحاً تفقد من خلاله الشرطة هيبتها ووقارها في نظر المواطن الذي عندما يجد الأمن مفقوداً في الشارع أو في أي موقع يصاب بحالة من الغضب وحينئذ فإن عدم تأمين حرية الناخب خارج اللجنة يؤكد أن الإنتخابات مسرحية هزلية تحركها أيد خفية..

وفي نهاية الأمر والحوار على لسان المستشار أحمد مكي يتم إلقاء المسئولية على القضاة الذين يتعرضون لضغوط شديدة من سلطات عليا .. الأمر الذي يجعلنا نطالب بإستقلال القضاة. أما عن غضبة القضاة الحقيقية والعميقة فقد عبر عنها المستشار محمود الخضيري رئيس نادي قضاة الإسكندرية الذي يعد شاهد عيان على الأحداث الدامية أو ما سميت بمذبحة القبة التاريخية ونقل الصورة الحية للوقائع والمهازل يشيب لها الولدان عندما أكد أن القضاة في أزمة نفسية خطيرة حينما تخلت الشرطة عن دورها في حفظ الأمن وتوفير الأمان ليس للمواطنين الغلابة بل تركت القضاة رهن مصير مجموعة من البلطجية يحملون سيوفاً فكيف يكون لهؤلاء القضاة ملجأ لحماية أنفسهم أمام هذه الأعمال الإرهابية.

في الوقت والحوار على لسان المستشار محمود الخضيري الذي فشلت فيه الشرطة على توفير الأمان لهم للقيام بعملهم في أداء العملية الإنتخابية في حيدة ونزاهة وشفافية وأضاف سيادة المستشار بأنه شاهد بنفسه البلطجية يتجولون في الشوارع بحرية تامة يحملون الأسلحة المختلفة في الوقت الذي رفضت فيه الشرطة القيام بواجبها وأن واقعة تعرض أحد وكلاء النيابة الذي كان يشرف على لجنة فرعية للضرب والإهانة وتكسير نظارته وسرقة الموبايل الخاص به يؤكد أن هناك غياب للأمن ويحمل هذا التعدي الصارخ كارثة بكل المقاييس.

أما المستشار هشام جنينة سكرتير عام نادي القضاة أكد أن القضاة تمسكوا بمطالبهم التي أعلنوها خلال مؤتمرهم وأن الإجتماع الطارئ الذي عقده نادي القضاة مع المستشار وزير العدل جاء بنتائج طيبة حيث جاءت موافقة وزير العدل على وجود قوة شرطية تحمي اللجنة والقضاة وتكون أسماء أفراد هذه القوة معلومة لرئيس اللجنة حيث تتم محاسبة هذا الضابط المسئول في حال حدوث أي أعمال شغب وبلطجة كما أكد المستشار هشام جنينة أن نادي القضاة أثبت من خلال موقفه القوي ضرورة تحقيق مطالبه الفورية التي جاءت في إجتماعاته الأخيرة حيث تم إبلاغ النائب العام بجميع التجاوزات التي حدثت في كثير من اللجان وأن القضاة سوف يقومون بتقديم الصور والأدلة على هذه الوقائع المؤسفة وحول وجود قضاة خارج اللجان أكد المستشار هشام جنينة أن اللجنة المشرفة على الإنتخابات برئاسة وزير العدل المستشار محمود أبو الليل وافقت على وجود قضاة خارج اللجان لمراقبة العملية الإنتخابية بالإضافة إلى الإستعانة بالمستشارين الإحتياطيين للمرور على اللجان والإطمئنان على سير العملية الإنتخابية والموافقة على إعلان نتيجة فرز كل صندوق على حدة وإعلان النتيجة أمام المرشحين والناخبين عن طريق الميكروفون.

دارت الأيام ومرت وتم إسدال الستار على مسرحية إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ بحلوها ومرها وإذا كان لهذه الإنتخابات فضل فهو أنها كشفت للجميع أن الحزب الوطني باقٍ جاثم على صدورنا إلى ما شاء

الله مادام له رب يحميه ببلطجة ميليشيات العنف وكتائبها المحمولة براً والمسلحة بأسلحة كل العصور بداية من قاذفات العصر الحجري وإنتهاء بالرصاص الحي والمطاطي والمدرعات المصفحة والقنابل المسيلة للدموع مروراً بالشوم والعصي والسنج والمطاوي والسيوف.
نعم للوطني رب يحميه ببلطجة سياسية مازالت تمتلك كل أدوات الترغيب والترهيب التي من شأنها إجهاض أحلام التغيير والإنتقال إلى العملية الديمقراطية عن طريق حرية الإنتخابات وحرية تداول السلطة والأساليب على كل شكل ولون.
تقفيل صناديق .. تلاعب متعمد في أساليب علم الحساب .. شبكة إتصال تليفونية تحدد من يدخل جنة البهو الفرعوني ومن يخرج منها غير مأسوف عليه حكومياً لو كان ثمن الخروج غضب شعب بأكمله والحيل لا تنتهي فالجراب ممتلئ حتى عن أخره والحواة كثيرون.. صناديق بأكملها تم إحراقها والقيت بما فيها خلف أسوار المدارس عثر عليها الأهالي في أيدي أبنائهم يصنعون منها سفناً ورقية لا تختلف كثيراً عن تلك السفينة الورقية التي حشرنا فيها الحزب الحاكم منذ سنوات قبل أن يلقينا ويلقيها في أمواج عاتية عالية لا تنتهي من البطالة والفقر والمرض وبطاقات تصويت أخرى عثر عليها الأهالي عايمة على وش المية وإصطادوها بعصيهم في مشهد لا يتكرر كثيراً عن مصر المحروسة وشقيقاتها بإختصار شديد للوطني رب يحميه من الفشل والحساب والخسارة والتوهان والسقوط والعقاب فالمهم أن يبقى الحزب حاكماً في سلطته وسلطانه والأهم أن تبقى قيادات الحزب الفاشل الخاسر التائه الساقط المستحق للحساب والعقاب فوق كراسيها حتى لو كانت هذه الكراسي تقف على نصف رجل مهزوزة أما الوطني فله رب يحميه...
كنت أعتقد أن النجم الضاحك المميز الزعيم عادل إمام يبالغ في دوره الكوميدي الجميل في فيلم بخيت وعديلة أو الجردل والكنكة كما يقولون حينما سأله أحد الناخبين عن برنامجه الإنتخابي كنت أعتقد أنه مجرد مشهد تمثيلي مثيراً لهستيريا الضحك التي تنتابني كلما رأيته في ذلك

الفيلم ولكني أفقت على هذا المشهد بالواقع حينما جاء أحد المرشحين يرتدي سروالا إعرابياً كما يطلقون عليه قبائل الإعراب قاطني غرب الإسكندرية وسأله أحد الناخبين عن برنامجه فكان الحوار الواقعي:-

الناخب: ممكن تمنحنا نبذه عن خطة برنامجك الإنتخابي !!!..

المرشح: شوف إللي تجولوا عليه بعون الله أعمله ..

الناخب : أيوة يعني إيه البرنامج بتاعك نحب نعرف !!!

المرشح: والله مربوحة يا راجل اللي تجولوا عليه أعمله ..

الناخب: أيوة بس الشباب هنا لها مطالب والبطالة قضت عليهم..

المرشح: أيش ودر أني اللي إتسببت في بطالة الشباب جولي من جبيلة من أنت ؟؟

الناخب: لا أنا مش إعرابي أنا سكندري ..

المرشح : فليح يعني والله ما يلزمنا فليح خذ واجبك وروح لحالك يا راجل روح لحالك جال شباب جال، مالك إنت ومال الشباب والله يا راجل شبابنا بنجيب لهم أحلى دبايح ويجوللي برنامج إنت تبع مَن تبع مَن إنت جول للي باعتينك ح أنجح والله ح أنجح.

وللتذكير هذا المرشح نما إلى علم المقربين منه أنه لا يعي شيئاً عن برنامج الحزب الوطني الذي ينتمي إليه والذي إختاره الحزب ممثلاً له أليس ذلك محلاً للسخرية والضحك والبكاء في آن واحد.

وجاء المجلس القومي لحقوق الإنسان بشهادته التي زادت الطين بله على رأس الحزب الوطني تلك الشهادة التي من شأنها وقوع الحزب في غيبوبة لسنوات قادمة لم يفق منها وإن تناول كافة الحبوب المنشطة وحبوب الإفاقة إلا في حال تخليه عمن خذلوه وأسقطوه فقد صدقنا أن هناك حالة مصرية خالصة إسمها "إنتخابات نزيهة" لنصحو بعد المرحلة الأولى والثانية التي كشفت حقيقة وجود الحزب الوطني في الشارع السياسي على الحقيقة المرة وهي أن كرسي البرلمان الوطني سواء بالتزوير أو بالبلطجة لا فرق المشكلة هي أننا صدقنا الشعارات والأوهام حول النزاهة لنصحو على كابوس مازال جاثماً فوق أعناقنا إسمه البلطجة والقتل في سبيل كرسي البرلمان لم نكن بحاجة إلى

البحث كثيراً فالصور (على عينك يا تاجر) نشرتها وكالات الأنباء الفرنسية فيما يمثل (فضيحة بجلاجل) فبلطجية الحزب الوطني (الديمقراطي) صورتهم الوكالة في مسيرة تهديد كبرى لأنصار مرشحي المعارضة بالإسكندرية بإستخدام السيوف والمطاوي والسنج لنصطدم بصورة أخرى لبعض بلطجية الحزب الوطني (الديمقراطي بحسب تعليق وكالة الأنباء) تحت حماية قوات الأمن في مواجهة أنصار مرشحي المعارضة في دائرة الرمل بالإسكندرية فالصور كثيرة ومتتابعة خاصة المشاجرات والضرب والمطاوي والمسدسات بين الجميع لا فرق. المهم الحصول على الكرسي بأي وسيلة فالحصانة أهم كثيراً .. سقط قتيل وأصيب عشرات من بينهم مرشحين وأنصارهم نتيجة (الحرب الضروس) التي عاشها الجميع العنف والبلطجة كانا واضحين منذ بداية شمس يوم الإنتخابات ورصدها المجلس القومي لحقوق الإنسان ففي الساعة الثالثة ظهراً صدر أول بيان صحفي يؤكد حدوث إشتباكات بين أنصار المرشحين خاصة في الدوائر التي بها مرشحون للتيارات الدينية كما حدث في دائرة بندر دمنهور بالبحيرة ودائرة المنتزة بالإسكندرية ورصد التقرير القبض على عدد من أنصار المرشحين كما حدث في الفيوم حيث ألقى القبض على ١١٠ من أنصار مرشحي الإخوان ورغم تحذير المجلس القومي " الحكومي " ضد الإخوان إلا إنه لم يستطع أن ينكر حالات منع المراقبين من القيام بمراقبة سير العملية الإنتخابية في عدد من الدوائر والقبض على البعض الأخر منهم وإحتجازهم في مقر الشرطة كما حدث في دائرة برما بالغربية رغم أن هؤلاء المراقبين يحملون تصاريح من اللجنة العليا المشرفة على الإنتخابات.

التقرير الوردي الذي أصدره المجلس ربما قال جزءاً من الحقيقة المؤسفة التي شهدتها الدوائر الإنتخابية التي وصل عددها إلى ٧٢ دائرة يجري التنافس فيها على ١٤٤ مقعداً بين أكثر من ١٧٠٠ مرشح فالوضع يتطور من سيئ إلى أسوأ رصده كل من حاول الإقتراب من اللجان الإنتخابية حيث شهد هذا اليوم حالة من التغير في حياد

السلطات الأمنية إلا أن هذا الحياد لم يمنع الداخلية (على حد قول تقارير المجتمع المدني) من إعتقال منظم لمندوبي ومؤيدي ومرشحي الإخوان المسلمين حيث تم توثيق أكثر من ٥٠ حالة إعتقال في قنا والفيوم أما في الغربية فتم إعتقال ١٧١ من مؤيدي الإخوان بدائرة طنطا.

الإعتداء شمل أيضاً المراقبين الذين حصلوا على تصاريح من اللجنة العليا للإنتخابات ومنعهم من الدخول للجان كما حدث في مدرسة الزراعة والأقصر كما رفضت السلطات الإنتخابية السماح لأغلب المراقبين بدخول اللجان ومتابعة عمليات التصويت على عكس ما حدث في المرحلة الأولى.

ليس ذلك فحسب وإنما شهدت اللجان تأخراً في عمليات فتح الصناديق عن الموعد الذي حدده القانون وهو الثامنة صباحاً أو وجود الحبر السري في أغلب اللجان.

الإعتقالات والبلطجة كانت من أبرز المشاهد المتكررة والتي تم خلالها تهديد الناخبين في كافة المحافظات حيث شهد المراقبون بأعينهم جماعات بلطجة مسلحة من مؤيدي المرشحين خاصة (الحزب الوطني) يقومون بالإحتكاك بالمواطنين ويهددونهم.

الحياد الأمني (السلبي) كما وصفه المراقبون أدى إلى تصاعد الأحداث من عنف وإشتباك بين المرشحين وأنصارهم خاصة أن تدخل الأمن لم يتعد إطلاق النار في الهواء أو إستخدام قنابل مسيلة للدموع وكما شهد هذا الصباح القتل والتخريب كانت الإنتهاكات داخل لجان الفرز التي تمت بصورة عشوائية وفوضوية والأغرب هو القيام بعمل فرز جماعي للصناديق كلها في أن واحد مما يقلل من إمكانية الحكم بمصداقية تلك النتائج خاصة أن بعض اللجان شهدت تغيير مفاتيح الصناديق وإختفاء مسئولي بعض الصناديق أثناء نقلها وعودتهم إلى لجنة الفرز بعدها بفترة طويلة وتخريب بعض الصناديق كما حدث في لجنة رقم ٧١و٧٣ أثناء نقلها في دائرتي الأربعين والجناين بالسويس وفي نجع حمادي بقنا لم يتسع مركز الفرز لأكثر من ٦٠ صندوق في

الوقت الذي كان من المفترض أن يتلقى ١٦٠ صندوقاً ونتيجة لذلك تم فرز مجموعة كبيرة من الأصوات في الحمامات وفي أماكن أخرى بعيدة عن أعين المراقبين أو المندوبين.

ماراثون الجولة الثانية أثبت أن البلطجة سيدة الموقف في إنتخابات ٢٠٠٥ فهل تكون إنتخابات ٢٠١٠ المقبلة اللغة السائدة فيها هي الموت والقنابل الحقيقية ؟؟؟..

وكان مصر وشعبها أصبحت لديها أذنان من طين ولا وقت للعجين في ظل أجواء إنما إمتلأت حتى عن أخرها بالتجاهل والإستنكار وفي ظل الموضة الجديدة للأمن وهي رداء الحياد الذي إرتاده مؤخراً فمن الواضح أن الجماهير في وادٍ وشيخ الأزهر يؤذن في مالطة من وادٍ أخر فقد أفتى الشيخ والإمام الأكبر سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر بفتوى تحريم بيع وشراء الأصوات للمرشحين والناخبين في الإنتخابات البرلمانية التي تجري حالياً حيث أكد فضيلته أن من يبيع صوته الإنتخابي فهو كمن يشهد الزور إذ أنه يعطي صوته الذي هو بمثابة الأمانة إلى من لا يستحقه وهو إثم شديد وهي جريمة مخالفة لكل الشرائع الهادية فلا يجوز الإتجار في الأصوات أبداً كذلك من يشتري الأصوات الإنتخابية فهو يرتكب حرمة كبيرة وإثماً عظيماً مشيراً إلى أن مصر بها مناخ الحرية الكامل ومن حق كل ناخب أن يمنح صوته لمن يريد..

هل شيخ الأزهر جاء بهذه الفتوى متأخراً متعمداً التأخير ولما لم يصدرها قبل الإقبال على الإنتخابات كنوع من أنواع التوعية للجماهير وهل شيخ الأزهر أصدر فتواه دون أن يدرك مدى التدني الأخلاقي الذي وصل إليه حال الشعب من المكوث في صفوف طويلة لا نهاية لها في إنتظار إستلام نصيب كل منهم من سلع عينية كورقة لحمة تزن كيلو جراماً أو جهاز محمول أو جهاز تليفزيون أو بطانية أو أوراق نقدية زهيدة كانت أم عالية القيمة هل شيخ الأزهر يعيش في مكتبه المغلق بعيداً عن الأحداث الجارية لا يسمع لا يرى لا يتكلم إلا بعد خراب مالطة هل كان شيخ الأزهر ضمن أفراد أهل الكهف فنام وأفاق

على فتواه التي يهدي بها الناس بعد سخونة المذبحة الملتهبة فمات من مات وسالت جراح من سالت منه ليخرج علينا بطلعته البهية من خلال فتواه التي قضت بتحريم الأصوات ومن في مصر لا يعلم بطبيعة الأحداث إذا كان الطفل في الروضة يعلم طبيعة ما جرى والكهل في فراشه يعلم طبيعة ما جرى أيود شيخ الأزهر بهذه الفتوى أن يخلي مسئوليته بهداية القوم من خلال فتواه ولكن متى ؟ بعد أن إنتهى كل شيء بعد أن تم الزور الذي أشار إليه فقد أشيع أن سعر الصوت في إحدى دوائر عاصمة المعز قد وصل إلى ٥٠٠ جنيه وفي إحدى دوائر الإسكندرية وخصوصاً بغربها إلى ٢٠٠ جنيه فهذا حال بيع وشراء الأصوات وتحريمها من منظور شيخ الأزهر فما باله لو علم أن هناك زوراً أخر ذات تقليعة جديدة تتم ممارسته في المذبحة كدنا أن نغرق فيها لكونها بحراً عميقاً من التنازلات مقابل أرقام مالية فاقت الحدود والخيال فيبدو أن قيادات الحزب الوطني بالبحر الأحمر إنتابتهم هيستريا القلق والتوتر من المصير المحتوم في سقوط حزبهم الواعد بالرغم من مساندة أبناء الجنوب في حلايب وشلاتين لمرشحي الوطني هناك حيث قامت قيادات الحزب بعمل أكثر من مؤتمر جماهيري في مدن المحافظة المختلفة خاصة مدينة الغردقة لحث الناخبين على مؤازرة مرشحي الحزب وقامت قيادات الحزب بأسلوب الضغوط المتبع على زعماء بعض القبائل للضغط على المرشحين المستقلين وقد نجحت هذه الضغوط حيث أدت إلى تنازل ٦ من المرشحين بالدائرتين الشمالية والجنوبية حيث تنازل إثنان هما جاب الله عبد الكريم من قبيلة الأشراف وأحمد عبدالله بشيحة من العبابدة ليصبح عدد المرشحين بالدائرة الشمالية على مقعد العمال ٩ مرشحين وتنحصر المنافسة والصراع بين مرشح الوطني حسني أحمد حفني الذي بدأ في إكتساب شعبية وزعماء قبيلته في اللحظات الأخيرة وبين شعبان رشوان وأحمد الضوي وحسني أبوبكر ونجيب الكربان جميعهم على مقعد العمال (الدائرة الشمالية) أما مقعد الفئات فيبدو أن محمد عبدالمقصود مرشح

الوطني ورغم شعبيته الجارفة إلا أنه يشعر بالقلق خاصة أن المنافسين أمامه كثيرون.

وفي الدائرة الجنوبية تنازل على الترشيح ٤ مرشحين هم سعد محمود ومحمود عبدالرحمن ومصطفى بشير وعيد يوسف من الأشراف بعد المجهودات المضنية التي قام بها سيد قاسم نائب الشورى لتبقى المنافسة على مقعد العمال بين أوديد عوض الله ومحمد عبده حمدان وشاذلي قرباوي وشدول توفيق. أما مقعد الفئات في الدائرة الجنوبية فيتنافس عليه أمين مقيشط مرشح الوطني ومنصور أبوبكر النائب السابق والذي إستبعده المجمع الإنتخابي والمتابع للحياة السياسية بالبحر الأحمر يتأكد أن توازناً قبلياً فعله الحزب الوطني معتمداً على البراهمة وعلى الأشراف في الدائرة الشمالية لكثرة تواجدهما ولم يعتمد على الإصلاحات المزعومة ونفس الحال في الدائرة الجنوبية حيث قام بتمثيل العبابدة وأبناء القصير وكانت الرشوة المالية حاضرة بالقوة سواء في سياج بحر التنازلات أو في سياج محاربة المستقلين فما بال شيخ الأزهر الإمام الأكبر سيد طنطاوي من حالة التدني الذي وصلنا إليه في تطويق الحزب بكافة المحافظات بإغراق الناس في أفة الزور والزيف والتزوير لهذا الحد ورغم كل ذلك إلا أنه هناك قلة قليلة تخطو خطوات الحزم والشرف والأمانة في الإستقلالية بل ومنهم من يعلن إنتحاره بإستقلاليته عن ذلك الحزب وهو النائب محمد عامر حلمي بالدائرة العاشرة مركز ملوى بمحافظة المنيا حيث إعترض على إعلان وزير العدل بنجاحه فئات وطني وأكد حلمي أنه مستقل رغم أنف الوطني ولا يقبل بأي نوع من أنواع القبول خديعة ناخبيه الذين رشحوه مستقلاً.

ولأن الطبول عادة لها دقات يملؤها الضجيج الصاخب والذي يصيب الآذان بآلام التلوث السمعي وما إلى ذلك عدا طبول الحرب فهي لم تكتفي بإصابة الآذان فحسب وإنما هي تدمر كل ما هو جميل بل وتقضي على الأخضر واليابس كما هو العرف السائد بأن الحرب دمار وهاهي دقات طبول الحرب الذي بدأ رحاها بين القضاة وبين عناصر

وتيارات الأمن عشية الإنتخابات تعلن عن نفسها وقد ظهرت نتائجها مبكرة لما إعتبره القضاة من مهانة وإستهانة في تقصير بعض العناصر الأمنية في آداء واجباتهم بأقل ما يمكن تأديته وهو تأمين العملية الإنتخابية وكذلك توفير الحماية اللازمة سواء لهم أو للناخبين كذلك ما أشيع من شائعات مؤكدة في غالب الأحيان في تورط بعض رجال الشرطة في إتفاق مريب مع بعض المنحرفين من البلطجية في إحدى الدوائر ونشر بعض الصحف للعديد من حوادث وقعت بالفعل تفيد إعتداء البعض من رجال الأمن على البعض من القضاة قائمين بالإشراف على العملية الإنتخابية وثبوت جرائم العنف والشغب والفوضى وإصابات ومقتل العديد من المواطنين ومنع الناخبين من أداء أدنى الحقوق الدستورية وهو حق التعبير عن الإرادة والرأي وطمس الحقائق في نتائج الفرز وإستقطاب عناصر لتشويه العملية الإنتخابية وإصدار أوامر وتعليمات لأفراد الشرطة بارتداء الزي المدني لإيهام الرأي العام بأن الجماهير تفتعل المظاهرات لإشاعة الهرج والفوضى كل هذه الأمور تعد دوافع وأسباب لإعلان القضاء رفضه التام لها والدق على طبول الحرب والعزف على أوتار الإنذارات مما كان دافعاً في قيام الجماهير بالرقص في حفل الديمقراطية الصاخب وموسيقى الحرية الزائفة والضجيج الذي كمّم الأفواه دون التعبير عن آراءهم.. هذا ما كان.

ولأن الحرب الدائرة بها العديد من المعارك والمواقع قد يتم فيها النصر أو تتم فيها الهزيمة في معركة أو أكثر أو في موقعة أو أكثر فإن القضاة الشرفاء في مصر سوف تزيد هذه العوامل من حماساتهم وإصرارهم على منال الإستقلالية وهذا سوف يكون نصراً كبيراً في تلك الحرب حتى تواجه أغنية الحياد التام والتي رددها الأمن طيلة العملية الإنتخابية وهي أغنية رديئة في كلماتها الهابطة ولم تجد في سوق تجارة الكاسيت والفن رواجاً لما نفتقده من معاني وتعبير وقد وضحت المعاني الحقيقية لأغنية الحياد الأمني التام لصالح الحزب الوطني فقط وهذا ما أفقدها مذاقها الفني في الشارع السياسي وجعل،

الشعب بأكمله في عزوف تام وكراهية شديدة لتلك الممارسات الوحشية مما كان عاملاً أساسياً في ذلك السقوط المدوي والذي واجهه الحزب الحاكم الزاعم الفوز بالأغلبية فقد يكون فائزاً في التربيطات والمؤامرات وقد يكون فائزاً وجديراً في شراء الأصوات وبيع الضمائر وقد يكون كاسحاً للجميع في تبديل صناديق الإقتراع..

فاز الحزب الحاكم وربح فهل هو ربح العالم وهل كسب نفسه ولم يخسرها بخسرانه ثقة ورغبة الجماهير؟؟ هل حقق للشعب إرادته ومطالبه؟؟ هل حافظ على قدسية الأماكن التي جرت فيها الإنتخابات وأكد مصداقية حديث المصطفى صلوات الله عليه وسلم بأنه من غشنا فليس منا؟؟ نعم فإن كل من شارك وساهم وتوسط وإتفق وأصدر أمراً وتجاوب ودلّس في العملية الإنتخابية وساعد على إغفال وتجاهل وإستنكار حقاً من حقوق الأخرين فهو مؤكداً ليس من الأمة ويعد أجنبياً عنها وعن شعبها إن فوز الثقة أشرف وأسمى وأنبل من الفوز بالقوة والقهر ، إن تحقيق إرادة شعب أسمى وأعظم من تحقيق رغبة شخص على حساب وعاتق الشعب هذا هو الفوز الحقيقي.

وأبداً بمعنى ومفهوم الكلمة لم تكن لغة العنف والبلطجة بأسلوب القوة والسلاح هي اللغة السائدة الغالبة وإلا ما كانت عانت الولايات المتحدة الأمريكية بكل عتادها وقواتها من محاولات دؤوبة في تعميم تلك اللغة في العراق وما كنا لنسمع كل لحظة عن سقوط قتيل أو جريح من الجنود الأمريكان في حرباً طاحنة بينهم وبين الشعب العراقي الشقيق وأنه طبقاً للعرف السائد ليس هناك أفضل أو أعظم من لغة الحوار الجيد البناء إذا ما فكر وخطط ودبر ونفذ الحزب الحاكم في طرح هذه اللغة بحواراً بناءاً وأعاد هيبته وثقته وحقق مطالب ورغبات الشعب وإستعاد مكانته وبناءه من جديد وقتئذ يمكن أن نقول أنه فاز بل ولن يصبح شرذمة أو إنتكاسة يتحاشاها البعض ويفر هارباً باحثاً عن الإستقلالية.

شرد ذهني وهالني الفكر العميق لتلك الكلمة التي ألقاها الزميل محمد المرسي العباسي نائب رئيس جريدة أخبار المستقبل في إحتفالية

خاصة بأحد المعارف وقد جلسنا ضمن نخبة من رجال القانون والمثقفين معلقاً فيها على أحداث الإنتخابات الأخيرة كان هذا فحواها:-

محمد المرسي العباسي نائب رئيس تحرير أخبار المستقبل:

لم أتهم الحزب الحاكم بجريمته الشنعاء والتي إفتعلها من خلال ثورته العارمة حينما شعر بالسقوط أمام الإخوان المسلمين وإفتقاده توازنه مفتقداً لروح الديمقراطية وهياجه كالثور الهائج وإقدامه على إبرام المعاهدات وعقد صفقات البلطجة بل إني لم أتهمه بأنه قلل من شأنه بتخليه عن الكوادر المنتمية إليه ومبادرته في إعادتهم فور فوزهم بضمهم إليه مرة أخرى رغم إستقلاليتهم وإنشقاقهم عنه كذلك لم أتهمه بلجوئه لألاعيب شيحا من خلال التزوير في نتائج الإنتخابات لصالح مرشحيه ولكن أن تصل الأمور في ثورته العارمة وهياجه المثير إلى الإستهانة والإستهتارية والإعتداء على قضاة مصر الشرفاء الذين هم ميزان العدل في الأمة هذا ما لا يتقبله عقل أن تصل الأمور إلى ركل وضرب وإحداث إصابة القاضي هذا ما لا يتصوره عاقل فقد حدث ذلك مع القضاة فما بال المواطن البسيط نعم تم الإعتداء على القاضي وصل مداه إلى قذفه بدبشك بندقية فسقط مغشياً عليه غارقاً في دمائه أرضاً فماذا كان يحدث إذن للمواطن البسيط بل أن ذلك القاضي جريمته أنه ذهب لأداء دوره في الإشراف على الإنتخابات قيل عنها مسبقاً بأنها مشمولة بالنزاهة والديمقراطية فهل من النزاهة والديمقراطية ضرب القاضي وإذا كانت فماذا فعلوا إذن مع المواطن العادي الذي ذهب لأداء دوره والحصول على أدنى حقوقه الدستورية وهو التعبير عن الرأي في إختيار المرشح الذي يرغبه هو إذن ليس وجهاً من أوجه الغرابة أو الدهشة إذا علمنا أن القضاة حملوا طبول الحرب وإستعدوا

للدق عليها تجاه الأمن لما حدث من أحداث مؤسفة تخجل وتقشعر لها الأبدان.

هذه كانت أحوال إنتخابات ديمقراطية وحرية عام ٢٠٠٥ فهل يمكن لبعضنا تصور أو تخيل الحياة في مصر خلال عشرون عاماً قادمة أو ثلاثون عاماً قادمة لقد أقدمت الحكومة على أبشع وأحقر عمل إجرامي في تاريخ مصر من خلال توهمها أن الكراسي الوزارية ستظل باقية ماكثة جاثمة على صدورنا وعلى صدور أجيال متعاقبة خلال الثلاثين عاماً القادمة وهذا العمل القبيح الإجرامي هو قيام الحكومة ببيع الغاز الطبيعي لدولة إسرائيل بعقد طويل الأجل تصل فترته ثلاثون عاماً فهل هذا هو حق من حقوقها أم هو حق ثلاثة عقود من الزمان آتية هل ضمنت الحقائب الوزارية بقائها على صدر الأمة طوال العقود القادمة أشيع أيضاً أن الحكومة تفكر وتعقد العزم والنية على بيع مياه النهر " نهر النيل " ذلك النيل الذي ترقبه اليهود منذ عشرات السنين بإستيلائهم عليه حتى نهري دجلة والفرات وهاهي الحكومة المصرية تحقق لهم ما أرادوا وهل تفكر الحكومة في ماذا أهي تفكر في بيع الأهرامات وأبو الهول وحتى وإن كان فلا جريمة أوقح أو أقذر من جريمة الإعتداء على أشراف مصر وخيرة أبناءها القضاة هذا ما أراه أن الحزب لابد وأن يُجرَّم ويُحاسب ويُحاكم على فعلته الشنعاء والتي أهدر من خلالها حقاً دستورياً في المقام الأول وإنه لا عقاب لهذا الحزب إلا أن ينول القضاء إستقلاليته التامة حتى نشعر نحن بأن مصر بمأمن وحماية أكيدة من خلال قضاء عادل ونزيه مستقلاً.

أما عن الفاجعة والكلام على لسان محمد المرسي العباسي نائب رئيس تحرير جريدة أخبار المستقبل والطامة الكبرى التي نعايشها هذه الأيام فور إنتهاء مذبحة الإنتخابات مباشرة وهي كارثة خريف ٢٠٠٥ الأسود وكأنه شتاءً عارم جاء برياحه وأعاصيره وأمطاره ليفقدنا الثقة في القدوة من خلال فضيحة شنعاء إرتكبها واحد من أهم إختيارات الحزب الحاكم حيث كانت ثقة الحكومة في تعيين عبدالرحمن حافظ رئيساً للتليفزيون المصري وأميناً لمدينة الإنتاج الإعلامي تلك المدينة

التي أنفقت الدولة على إنشاؤها مليارات الجنيهات وجاء عبدالرحمن حافظ ليستولي منها على مائة مليون جنيه يرتع ويلعب وينعم بهذه المبالغ الطائلة كيفما أحب وشاء غير إنه يقوم بشراء شركة إنتاج في دبي لصالح نجله ومن قبله تطالعنا صحف الدولة بأنباء تفضح إمبراطوراً أخر إستغل موقعه القيادي بل إنه إعتبر مؤسسة دار الأهرام بشارع الجلاء هي مرتعاً ومنتجعاً خاص به وهو السيد/ إبراهيم نافع الذي علمنا من خلال أخبار وأنباء الفضائح أنه دولة داخل الدولة والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل الأجهزة المعنية بالدولة تعمل بنظام لا أسمع ولا أرى ولا أتكلم إلا بعد وقوع المحظور وبعد أن تتخم البطون وتكتظ بمئات الملايين وبعد أن يتم تهريبها خارج الوطن يكون إفتضاح الأمر ؟؟ أين هو الجهاز المركزي للمحاسبات الذي لم يحرك ساكناً إلا بعد وقوع المصيبة ؟؟ مائة مليون جنيه وأتذكر الزعيم الراحل/ السادات حينما كان يصيح في خطاباته بمديونية الدولة بأكملها بمبلغ خمسين مليون جنيه لصندوق النقد الدولي ها قد جاء العهد الذي نجد فيه مواطن واحد بالدولة بدلاً من أن يشتري لطفله قطعة حلوى عسلية أو باكو شيكولاتة راح يشتري له شركة في دولة من دول الخليج بأية أموال بأموال مصر التي تم جمعها من أصحاب العظام الهشة من شعب مصر لا والله لا لم يكن خريفاً هذا الذي نعيشه حيث أتصف الخريف بالهدوء والسكينة وإنما ذلك الذي نعيشه جحيماً وضجيجاً وصراعاً يستوجب الحرب ولا وقت فيه لدق الطبول بل ينبغي أن يقف القضاء الشامخ ويحمل كل أنواع الأسلحة ويطلق السهام في صدور أعداء الأمة ويقتطع رؤوسهم بسيفه العادل ويتصدى لمطامعهم بدرعه الواقي ويبيد أجسادهم الضخمة بقذائف الإتهام لكونهم خونة نشأوا وترعرعوا على الغش والتدليس والتزوير والمدح والنفاق وإشعال المباخر .. مائة مليون لشخص واحد وهناك ملايين الأسر المصرية تصارع وتعاني الجوع والفقر والصحة فإنتشرت المجاعات في مصر إلى حدود قفز الناس في صناديق القمامة بحثاً عن لقمة أو ثمرة لسد لوعة الجوع القارس في بطونهم وإنتشرت الأوبئة

والأمراض في أجساد الناس نظراً لرداءة الخدمة في مستشفيات الحكومة والعجز التام في وفرة علاجهم وإنتشار مستشفيات الخمس نجوم .. وحتى الحملات التي بذلت فيها السيدة سوزان مبارك مجهوداتها لمحاربة الأمية والجهل عادت الأمية تطل برأسها من جديد بسبب سوء الإدارة والمتابعة التعليمية وإنهيار مجانية التعليم برفع مصروفات الدراسة في كافة المراحل التعليمية كل ذلك تعانيه الناس وفجأة يطفو على السطح من هو قد إستولى على مائة مليون جنيه مستغلاً موقعه القيادي. أي عقل وأي منطق وأي دين وأي شرع يقر ما أقره حافظ في أن تأتمنه الدولة هو ومن قبله نافع والكثيرين من هذه النوعية الإنتهازية المتسلطة فيبتاعون قوت الشعب بأثمان زهيدة حيث باع عبدالرحمن حافظ السهم في مدينة الإنتاج الإعلامي بسبعة جنيهات وكأنها عزبة أبوه ولما لا يبيع بأزهد الأثمان مادامت هناك أنظمة دأبت على سيرها المنهجي بأنها لا تسمع ولا ترى ولا تتكلم إلا بعد وقوع الكارثة وماذا بعد قرار حبس حافظ خمسة عشر يوماً ماذا سيحدث ؟؟ هناك حلقات جديدة سنراها ونعايشها من خلال التغافل الساخر الذي نراه بشكل يومي مسلسل الفساد الإداري الذي يتقنه حفنة من أبطال الإفساد وسينزل العقاب السلطاني على حافظ وأتباعه بالحبس خمس أو عشرة أو حتى عشرون عاماً بالسجن وهل ذاك المحبس الذي سيسجن به حافظ يسمى بمحبس أم إنه سيقضي أزهى أيامه في منتجع مستشفى السجن بحجة حالته الصحية راقداً على فراش الترف والرخاء بل والمتعة وسوف يضاجع حافظ امرأته بحرية كاملة وشاملة وكأنه يخرج لسانه للشعب قائلاً على الملأ وضحكت عليك يا شعب سيعيش عبدالرحمن حافظ وأتباعه في أحسن صور المعاملات سيعيش عيشة الباشوات ولم ولن يزج به في زنزانة طولها متراً وعرضها متراً ونصف ولم ولن يتلاقى حافظ بسجناء من سفلة القوم ممَّن هم زجوا في زنازين إيصالات الأمانة من أجل ثلاجة أو تليفزيون ممَّن سرقوا قطع الملابس من حبل غسيل لم ولن يلاقهم حافظ وأتباعه ولو تم سجنه وسجنهم مائة عام لكونهم من علية القوم أصحاب الملايين .. مافيا

الإستيلاء على المال العام سيضاجع امرأته أينما شاء وكيفما أحب تماما مثلما فعل قرينه السابق عبدالوهاب الحباك الذي إستولى على ملايين الدولارات وقام بإيداعها البنوك الأجنبية ببصمة الصوت وعجزت الدولة عن إعادتها وإكتفت بمحبسه عشر سنوات قضى نصفها بالمستشفى على فراش الترف والرخاء بحجة تدهور حالته الصحية وتأتيه الصحف بشكل يومي منتظم ويشاهد القنوات الفضائية وتمضي معه زوجته ساعات النهار والليل بحجرته المجهزة بكل أنواع الترف والرغد يتناول كل ما لذ وطاب وكأنه يعيش منتجعاً سياحياً ويمارس رياضته المفضلة في فناء المستشفى بين حدائق الزهور والرياحين دون قيد أو شرط وإذا لو تم ضبط أو القبض على صحافي محاولاً سرد أخبار هؤلاء عظماء الكون المحبوسين في مرتعهم تقوم الدنيا ولم تقعد حيث الحجة الواهية أنهم مرضى يعالجون من تدهور حالتهم الصحية وأهم سؤال يذوب كذوب الثلج على صخرة النسيان وهو أين الأموال ؟؟..

أمراً غريباً مثيراً والكلام على لسان الزميل/ محمد المرسي العباسي نائب رئيس تحرير جريدة أخبار المستقبل.. أمراً غريباً مثيراً بل وغاية في الدهشة ذلك الروتين الذي نعيشه في مصر أن يكون التوقيع بجرة قلم نقيض تام بين العلو في سماء النعيم أو السقوط في وحل العذاب فهناك من يوقّع على ورقة يمتلك من خلالها ملايين الجنيهات وهناك من يوقّع على ورقة فيتذوق من خلالها شتى ألوان العذاب.

لقد إنقلبت الأمور والموازين بل وإنقلبت الأهرامات وإنعكست الرؤيا وصرنا نتخبط وإفتقدنا القدرة على أنفسنا في التفريق بين الصواب والخطأ بين الأبيض والأسود بين السماء والأرض بين الخضرة واليابس نعم صرنا لا نعي ولا ندرك ما الذي نحن نسير فيه فالحقراء اللصوص من وجهة نظر أولي الأمر منا هم سارق أحذية المساجد أو قطعة خبز لسد رمق الجوع أو حفنة قروش للإسراع بإحضار علاج .

أزمة ربو شُعبي أو إحضار ثلاجة بنظام القسط للتصرف فيها بنصف ثمنها من أجل دفع المصروفات الدراسية وملابس مدرسية والعجز عن دفع الأقساط أو ضبط هارباً فاراً من دفع ثمن تذكرة أوتوبيس الذهاب للعمل كل هؤلاء هم من منظور أولي الأمر حقراء ولصوص مسجونون في طوق حديدي كبير إسمه الوطن وبمجرد ضبطهم سرعان ما يتم ترحيلهم إلى الطوق الحديدي الأصغر حجماً وهو السجن أو الموطن الثاني لهؤلاء الحقراء فيذيقون أقسى ألوان وأنواع العذاب وعند خروجهم تزدريهم الدنيا ومن عليها لما إقترفوه فيحولون من عبيداً يسارون بالسياط إلى ناقمين حاقدين تملأ صدورهم نيران الغل والحقد أما علية القوم لصوص الملايين فهم لهم نصيب الأسد من الإحترام والتقدير وتعمل كل أجهزة الدولة على إراحتهم والحفاظ على صحتهم بشكل دائم ماذا سيحدث لعبدالرحمن حافظ وأتباعه سوى المعاملة الحسنة فيأمر وينهي في محبسه المنتجع السياحي الفريد "مستشفى السجن" هذا ما سوف يحدث سواء لعبدالرحمن حافظ وأتباعه وسواء لمن سبقوه أو لمن لحقوه من لصوص هم في منظور أولي الأمر لصوص ولكنهم لصوص شرفاء على وزن الفيلم العربي القديم "لصوص ظرفاء" مع الإعتذار لأبطال ذلك الفيلم فلم يكن هم بالمقصودين في كلمتي التي ألقيها على حضراتكم ففي قصة الفيلم نجد الأبطال العظماء الأساتذة أحمد مظهر رحمة الله عليه والفاضل عادل إمام طيلة الفيلم وقد بذلوا العديد من المجهودات للحصول على غنيمة المجوهرات والذهب عن طريق فتح بؤرة في سقف الشقة المطلة على محل الذهب وفي النهاية باءت كل مجهوداتهم بالفشل وراحت سدى أما في عهدنا هذا فاللصوص لا يكلفهم سوى الإمساك بالقلم وتدوين تأشيرات وقرارات وتعليمات وأوامر من شأنها إسقاط سيولاً من الأموال على رؤوسهم كالأمطار. وبذلك سنعيش أزهى عصور النزاهة والحرية في أن نرى الفساد ونخفي أعيننا. ونكتم أنفاسنا في صدورنا ونغلق أفواهنا فنصاب بأزمة برد حادة تكاد تقضي على ضمائرنا التي لا ترى شمس الإبداء بالرأي وليست هي نظرة تشاؤمية

قدر ما هي نظرة تأمل وأماني في أن يهدي الله القوم الظالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

محمد المرسي العباسي
صحفي
نائب رئيس تحرير جريدة أخبار المستقبل

وهكذا كانت رؤية المذكور للأحداث التي جرت على أرض مصر خلال المذبحة على مسلخ إنتخابات ٢٠٠٥ ولاقت كلمته خلال الإحتفالية الخاصة بأحد المعارف قبولا وتأييداً عارماً من الحاضرين إلا أن واحداً منهم نهض من مقعده ليوجه بعض الأسئلة لزميلي محمد المرسي العباسي محاوراً إياه في مناقشة حادة حول هذه الكلمة التي ألقاها وكانت هذه المناقشة تتضمن الأتي:-

المحاور: مهلاً يا أخ محمد كلامك لا غبار عليه إنما هو يحمل واقعيات الأمور ولكن ما هو الحل في منظورك ؟؟

العباسي: الحلول كثيرة لا شك ولا جدال في ذلك ..

المحاور: نحن ثمنا أن يطل علينا كل يوم وفي أية مناسبة أحد السياسيين والمثقفين ليسرد لنا أموراً وقضايا وسلبيات هذا الوطن دون أن يضع أو يقترح حلاً وهذا ما فعلته أنت الأن ؟؟..

العباسي : أعتقد أنني لم أكن أجلس أو ألقي كلمتي أمام مجلس الأمن أو أني ألقيتها من خلال قنوات فضائية ليراها العالم أجمع ولكننا الأن في إحتفالية خاصة لم ولن يتعدى تعداد السادة والحضور فيها أكثر من ثلاثون أو أربعون رجل وامرأة حتى ألقي كلمتي ثم أسرد سلبيات نظام وأقترح حلولاً لتلافي ملاحظات تلك السلبيات.

المحاور: أعي من ذلك أنه لا حلول لديك في هذه السلبيات ؟؟

العباسي: بالعكس ولكن أتستطيع أن تجيبني عن سبب تمضية ما يقرب من ١٤ ساعة لفريق التحقيق مع عبدالرحمن حافظ ؟

١٤ ساعة فماذا كان في ذاك التحقيق أهي تحايلات متدنية وإستجداء له بالتكرم في إعادة ما سلبه من أموال؟

١٤ ساعة تتم خلالها راحة الفريق من التحقيق مرتان رغم أن المسئولون على علم تام بأن نصف المائة مليون تقريباً أين وماذا وكيف تم التصرف فيه بشراء شركة إنتاج في دبي لنجله فلماذا لم يتفضل المسئول مختصراً لأحداث مسلسل التحقيق التمثيلي باستدعاء نجله وإجباره بالقوة إعادة أموال مصر ولو ببيع هذه الشركة فوراً أو إستدعاء النساء التابعات لعبدالرحمن حافظ أياً كانت درجة الصلة والقرابة بهن وإهانتهن جسدياً أمام عين عبدالرحمن لسرعة الرضوخ في إعادة ما سلبه ولو أني أشك في أنه سيحرك ساكناً لأنه معروفاً لدينا جيداً أن من هو ضحى بضميره وغافل الشعب وإستولى على مستحقاته هو بقادر على التضحية بشرفه وعرضه وكرامته.

الفصل الثاني : نص الخريف..

المشهد رقم ١ : مثلث برمودة..

في هذا المشهد:

١. المحاولات المستميتة لإنجاح يوسف والي.
٢. والي الزراعة طردوه من المسجد حافياً وألقوه بالطماطم.
٣. حكاية المثلث المميت الذي وقع فيه الحزب الحاكم.
٤. مواجهة عنيفة بين ضابط شرطة وفريق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان.
٥. جمال مبارك بين مخالب "المعارضة" وأنياب "الإخوان" وعرين "الحرس القديم".

مثلث برمودة والحزب !!!

القضاة أنفسهم فاض بهم الكيل من محاولات النظام لإنجاح يوسف والي في الجولة الثانية من إنتخابات المرحلة الثانية لمجلس الشعب والتي دارت رحاها في ٢٠٠٥ ففي لجنة المعهد الأزهري بابشواى بالفيوم أغلقت قوات الأمن اللجنة أمام وصول الناخبين إليها ومنعهم من الإقتراب منها الأمر الذي حدا برئيس اللجنة للخروج مرتين خارج اللجنة حيث أبلغ رجال أمن الدولة بإحتجاجه الكامل على ما يحدث وإضطرت الأجهزة الأمنية أن تسمح لعدد لا يتجاوز الـ٧٠ ناخباً بالوصول إلى اللجان حتى نحو الثانية ظهراً وقد إضطر رئيس اللجنة إلى إجراء الإتصالات بكل من رئيس اللجنة العامة ورئيس المحكمة الإبتدائية المختص إلا أن تليفوناتهم المحمولة كانت مغلقة طول الوقت وهو ما دفع المئات لأن يحتشدوا أمام اللجنة دون جدوى في محاولة منهم للوصول إلى اللجنة الإنتخابية للإدلاء بأصواتهم لصالح مرشح الإخوان المسلمين حسن يوسف في مواجهة يوسف والي الأمين العام السابق للحزب الوطني وكانت الجولة الأولى قد شهدت ما يشبه محاكمة شعبية علنية ليوسف والي.

الإدعاء فيها والقاضي كان شعب دائرته دائرة يوسف الصديق التي إبتدعها والي إبتداعاً ولم تكن موجودة بل قام بتفصيلها على مقاسه وأسماها دائرة يوسف الصديق وأغدق عليها من أموال الدولة وأعطى من أراضيها مساحات شاسعة للمقربين منه وظل لسنوات وسنوات الآمر الناهي والحاكم الفعلي للفيوم يعطي لمن يشاء ويمنع عمن يشاء ناسياً أن التاريخ لا يغفر وأن الشعب المصري لن يسامح أبداً جلاديه أو قاتليه. ولأن جريمة والي أكبر من أي توصيف لأنها جريمة منظمة كان المقصود منها إغتيال شعب بأكمله تاريخاً ومستقبلاً فقد تعودنا أن يذهب يوسف والي إلى محافظة الفيوم فيهب الجميع لإستقباله محافظاً وتنفيذيين ونواباً وحزبيين يأمر فيطاع يحلم فسرعان ما تبدل حلمه إلى

حقيقة لكن هذه المرة إختلفت الأمور والمقابلة كانت فاترة فالكل أوصد الأبواب في وجهه بإستثناء محافظ الفيوم حتى أن أمين عام الحزب الوطني بالفيوم محمد عبدالطيف سرب معلومات مفادها أن الحكومة والدولة قررت إطلاق رصاصة الرحمة الأخيرة على يوسف والي بحرقه سياسياً وإسقاطه بشكل دراماتيكي وإنهاء وجوده وما تردد بين المواطنين أن الحزب الوطني قرر بيع والي بالمزاد العلني وقدمه وجبة شهية يتناولها الجماهير في دمنهور على طبق من ذهب أما من تحرك معه من المسئولين فتم ذلك بشكل مزري ولمصالح بعينها والدليل على ذلك أن دائرة يوسف الصديق كما أسماها والي والتابعة لأبشواى شهدت أقل إنتهاكات أمنية مقارنة ببقية دوائر الفيوم وقد سارع والي باستعراض ما فقده من إفتقار جماهيري ببعض الحيل أجملها فيما يلي:-

- إستخدامه للرشاوى الإنتخابية حيث أنفق عدة ملايين من الجنيهات لشراء الأصوات وكذلك قام بتجنيد البلطجية والمسلحين بأسلحة بيضاء أمام اللجان.
- ذهب للصلاة في مسجد عزام فرفض المصلون وجوده بينهم وقاموا بطرده م المسجد حافي القدمين بعد رشقه بالأحذية وكان قد عرض تبرعاً مالياً للمساهمة في إعمار المسجد فرفض المصلون هذا الدعم وصاح فيه أحدهم قائلاً:-

المواطن : منين جات لك الفلوس دي اللي حتتبرع بيها أكيد هي مكافأة إسرائيل ليك على إنجازك لهم أكبر عملية في تاريخ مصر والمصريين حرام عليك أخويا مات بسببك منك لله منك لله.

باقي المصلون : للنار يا نصير الصهاينة يا خدام اليهود للنار مصيرك فلوسك حرام حرام.

والطريف أن المصلون لم يكتفوا بعداء يوسف والي من خلال الهتافات ولم يكتفوا بطرده حافياً من المسجد وإنما ألقوه بالبيض والطماطم كما فعل ذلك شباب الخريجين الذين رفضوا إستقباله في القرية الأولى

حينما توجه لهم كما قام الناخبين أمام لجان أبناء الشواشنة بطرده يوم الإنتخابات ورفض أهالي قرية "بطن أهرمت" السماح له بإستخدام دار المناسبات لعقد مؤتمر إنتخابي وزاد الطين بله عمدة قرية الصبيحي حينما رفض إستقباله في منزله وأوصد الأبواب في وجهه.

- ضغط والي بكل قوة لنقل معارضيه والتنكيل بهم مستخدماً نفوذه الغابر فقام بنقل المهندس أحمد سنوسي والسيد جمال يحي من إبشواى.
- قيام الأمن بغلق بعض اللجان بعد أن تأكد من الإنهيار الحتمي لوالي مثل اللجان ٦٠،٦١،٦٢،٦٣،٦٤ بقرية مؤتة كما شهدت الدائرة إنتهاكات شديدة أثناء الفرز.
- إجراء الفرز في مكان بعيد عن مركز إبشواى في مركز شرطة يوسف الصديق البعيد عن إبشواى بعدة كيلومترات.
- قطع التيار الكهربائي ساعة كاملة أثناء الفرز مما أثار حفيظة المواطنين المتجمهرين حول اللجان.
- بعد فرز ما يقرب من ٥٩ صندوقاً تبين أن والي لم يحصل سوى على خمسة آلاف صوت وأن الفارق بينه وبين حسن يوسف يتجاوز ثلاثة عشر ألف صوت.

ورغم كل القوة والنفوذ والسلطان الغابر ليوسف والي ومساندة الدولة له قلباً وقالباً إلا أن الدكتور حسن يوسف مرشح الإخوان حصد ٢١٤٧٣ صوت ولم يحصل والي سوى على ١٢٧٧٣ صوت ورغم ملف يوسف والي الأسود المتخم بالسرطان والفساد سيفقد الحزب ورقة التوت الأخيرة بمساندة والي.

لقد وقع الحزب فيما لا يحمد عقباه فأصبح محاصراً في مثلث برمودة الذي يصعب النجاة منه بسهولة وقد يكون سبب هذا الوقوع هو مسلك الحزب وإصراره على السير في الممنوع وفي الطرق العكسية المضادة دائماً لإرادة الجماهير فأصبح المستقلون والمنشقون والإخوان هم المثلث المتربص للحزب بشكل دائم حيث تتسم المعركة الإنتخابية

بمحافظة سوهاج بالسخونة والقوة والندية لوجود العصبية والقبلية وسطوة المال في بعض الدوائر وقد سجلت رقماً قياسياً في عدد المرشحين الذي بلغ ٢٢٧ مرشحاً منهم ٢٨ مرشحاً للحزب الوطني و ٤٢ مرشحاً لأحزاب المعارضة و٥ مرشحين للتيار الديني و ١١ قبطياً و ٦ سيدات يتنافسون على ٢٨ مقعد للفئات والعمال والفلاحين في ١٤ دائرة إنتخابية مما سيؤدي إلى صعوبة حسم الصراع على المقاعد في الجولة الأولى وتأجيل الإعلان للفائزين في معظم دوائر لجنة الإعادة ففي الدائرة الأولى (بندر سوهاج) يتصارع ١١ مرشحاً على مقعد الفئات أبرزهم حازم حمادى. العضو الحالي ووكيل لجنة حقوق الإنسان ومرشح الحزب الوطني وابن بلعفورة والدكتور عربي المدني والذي خاض الإنتخابات أكثر من مرة وكان طرف الإعادة مع المرحوم أحمد حمادي وكيل مجلس الشعب السابق في إنتخابات ١٩٩٥ وقد برز على الساحة العديد من الوجوه الجديدة مثل محمد جلال مقلد موجه للإدارة التعليمية وابن عم المرحوم إيهاب مقلد وكيل مجلس الشعب السابق والقبطي المحاسب أيمن حسني كامل الذي يلقى قبولاً كبيراً في الشارع السوهاجي وثلاثتهم أبناء بندر سوهاج ومرشح التيار الديني مختار أحمد البيه مدير مدارس الدعوة الإسلامية وابن قرية الصلعا ويخوضون الإنتخابات لأول مرة. وعن مقعد العمال يتنافس خمسة مرشحين وهم أحمد أبو حجر العضو الحالي ومرشح الوطني ومازن أبو النور شقيق محمد أبو مازن عضو الشورى الذي خاض الإنتخابات السابقة مرشحاً للوطني وكلاهما من بندر سوهاج وتدخل دائرة المنافسة مرشحة حزب الكرامة منى فؤاد والتي خاضت الإنتخابات أكثر من مرة وتشير التوقعات إلى حدوث مفاجأة كبيرة في هذه الدوائر. وأما عن الدائرة الثانية بمركز سوهاج حيث سجلت رقماً قياسياً في عدد المرشحين وإحتلت المركز الأول في المحافظة حيث وصل عدد المرشحين بها إلى ٤٧ مرشحاً رغم أن عدد المرشحين على مقعد الفئات ١٩ مرشحاً إلا أن المنافسة تنحصر بين قدري عبدالحكيم أبو ضوية عضو المجلس السابق ومرشح الوطني وإبن نجع

الدين والدكتور محمد فقير رضوان عضو المجلس المحلي إبن إدفا والذي فاز بالمقعد في الإنتخابات السابقة مستقلاً على مرشح الوطني الحالي ومصطفى تمام رئيس قسم بالتربية والتعليم وإبن أولاد نصير ويحظى بقبول كبير في أولاد نصير والذي يخوض الإنتخابات لأول مرة وإبن عمه هو اللواء شرطة متقاعد حلمي يوسف ومرشح حزب الوفد وجبهة المعارضة بالمحافظة وسبق له خوض الإنتخابات الماضية وعمر عثمان أبو زيد من قلقاو. حيث حقق نتيجة طيبة في إنتخابات الشورى السابقة وتدخل المنافسة على ذلك المقعد نوال محمد علم الدين مستقلة وفي الدائرة الثالثة مركز طما يتنافس على مقعد الفئات ١٨ مرشح أبرزهم عبدالرحمن العريني عضو المجلس المحلي ومرشح الوطني وإبن قرية العتامنة وأحمد عبدالحرمن أبودومة والمحاسب أحمد جلال أبو الدهب إبن المرحوم الدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين السابق.ويوسف القاضي لواء شرطة سابق والإثنان من بندر طما والمهندس شريف محمدين إبن المدمر وجميعهم يخوضون الإنتخابات لأول مرة كما يخوض المعركة رضا عبدالله رضوان مرشح الإخوان أما مقعد العمال والفلاحين الذي يتنافس عليه ١٤ مرشحاً فينحصر الصراع بين على عبدالعال الدردير محاسب ببنك التنمية ومرشح الحزب الوطني وإبن شقيق الدكتور أحمد عبدالعال الدردير أمين عام الحزب الوطني بالمحافظة ويخوض الإنتخابات لأول مرة ومختار المعبدي عضو المجلس السابق ومحمد محمود القاضي مدير مكتب وزير المالية السابق ويخوض الإنتخابات لأول مرة وكلاهما من بندر طما.

وفي الدائرة الرابعة مركز طهطا يتنافس على مقعد الفئات ١٢ مرشحاً أبرزهم المحاسب مدحت عبدالأخر عضو المجلس المحلي ومرشح الوطني وإبن أحمد مصطفى عبدالأخر مدير مكتب الرئيس الراحل أنور السادات ينافسه إبن عمه الدكتور محمد حلمي عبدالأخر عضو المجلس السابق وإبن المرحوم حلمي عبدالأخر وزير مجلس الشعب والشورى السابق وإبن شقيق عمر عبدالأخر محافظ القاهرة الأسبق

وهم من بندر طهطا وأسامة شحاتة نائب رئيس تحرير جريدة المساء من شطورة وأحمد السيد الزيات رئيس شعبة بالجهاز المركزي للمحاسبات من بندر طهطا ويخوضان الإنتخابات لأول مرة. وينافس على مقعد العمال ١١ مرشحاً أبرزهم محمد سيد أبو سديرة عضو المجلس السابق ومرشح الحزب الوطني وإبن عم الدكتور محمود أبو سديرة عضو المجلس السابق من نزلة القاضي.

هكذا نجد المثلث يزداد تعقيداً وحصاراً على مرشحي الوطني حيث يتربص بهم المستقلون من جهة والمنشقون من جهة أخرى وفي الجهة المواجهة مباشرة يتربص الإخوان الذين إكتسبوا أصوات الجماهير طبقاً لما فعله الحزب من وعود كاذبة وتحرش أمني وتجاهل حكومي في جريمتي تسليم القبطيات المستسلمات للكنيسة وأحداث محرم بك والحصار الأمني الغاشم بمنع الناخبين من حق التصويت لمرشحيهم كلها عوامل أدت لسقوط الحزب الذريع من حسابات الجماهير وعزوفهم عنه بحثاً عن التغيير في أماكن أخرى دون أدنى معلومة عما يبغيه الإخوان من برامج أو حتى المستقلين وأما أحزاب المعارضة التي أثبتت التجربة الإنتخابية كم هي أحزاب هشة لا قيمة لها حيث أثبت كافة المعارضين سواء من أعضاء أو قيادات أنهم يقولون ما لا يفعلون أو إنهم إلتحقوا بهذه الأحزاب كبديل دائم للمقاهي التي كانوا يتسكعون عليها وإلا فلما لم يثبتوا وجودهم الفعلي سيكون الرد جاهز دائماً بأن الأمن هو العائق الأوحد في تحقيق أهدافهم وكم لاقى الإخوان من حواجز وعراقيل وسدود بمعرفة الأمن ولكنهم صمدوا إلى أن صاروا محل تهديد وقلق وتوتر وإهتزاز أروقة الحزب الحاكم ذاته..

حتى في أسوان الصراع على أشده بين المال والقبلية فهناك نجد حالة من الإحباط واليأس التي سيطرت على أجواء المحافظات بصفة خاصة التي سوف تجري فيها إنتخابات المرحلة الثالثة بعد أعمال العنف والبلطجة والتزوير التي مورست في عدد كبير من الدوائر خلال المرحلة الثانية وربما تؤثر في نسبة الحضور والمشاركة بحيث

تصل إلى أدنى مستوياتها ولعل حالة السكون التي تشهدها محافظة أسوان قبيل الإنتخابات تكون لهذا السبب كما أن هرولة بعض النواب المستقلين إلى صفوف الحزب الوطني بعد فوزهم فرضت حالة من الحذر والترقب بين صفوف الناخبين في المفاضلة بين المرشحين المستقلين وبين المستقلين على مبادئ الحزب الوطني وأعادت إلى الأذهان إنتخابات ٢٠٠٠ عندما فاز المستقلون في أسوان ثم فاجأوا المواطنين بإنضمامهم إلى الوطني بزعم أن هذا لصالح المواطنين فتحقيق المطالب ينبغي أن يكونوا أعضاء الحزب الحاكم.

في الدائرة الأولى التي يصل عدد الناخبين فيها إلى ١١٩٨ ألف ناخب وتضم أسوان ودراو وأبوسمبل يكاد فيها الحزب الوطني يفقد الأمل في الفوز نظراً لقوة المنافسة المحصورة بين دياب عبدالله الذي إرتفعت أسهمه كثيراً في الفترة الأخيرة وبين كل من جابر خليل وعبدالمجيد عثمان وينافس معهم من الوجوه الجديدة مجدي أبوبكر والمرشح القبطي الوحيد بشرى فهمي على مقعد الفئات فالمنافسة حادة ومعقدة حيث تكون جبهة المستقلين تضم أسماء ووجوه جديدة تخوض الإنتخابات لأول مرة إلا أن وجودهم يشكل خطوة جديدة على طريق التجديد والأمل في تغيير الوجوه القديمة التي باتت القاسم المشترك في أي إنتخابات تجري في أسوان حتى وإن كانت إنتخابات لمجلس أباء المدارس.

الناس في أسوان تعيش لحظات المخاوف والقلق والتوتر في التصويت لصالح مرشح مستقل ثم يفاجئهم بأنه أصبح تباعاً للوطني ويرى المراقبون أن كثرة عدد المرشحين في الدائرة سيؤدي حتما إلى تفتيت الأصوات خاصة وإن كل قبيلة لها أكثر من مرشح وعلى ما يبدو أن القبيلة هي الأكثر تأثيراً في الإنحياز للمرشحين وهو الدرس الذي لم يستوعبه المواطنون مثلها مثل الحزب الوطني دائماً ما يأتي بمرشحين لا يراهم الناخبون سوى أيام الإنتخابات بعدها يكون النائب "فص ملح وداب بعيداً عن قضايا مواطنيه".

وأنتقل بك فجأة عزيزي القارئ من أقصى الجنوب إلى شربين تلك الدائرة التي هي ضد الوطني بالوراثة والتي بذكري لها أؤكد وقوع الوطني في براثن وأعماق المثلث المميت برمودة فشربين تعد القاعدة التاريخية التصويتية لشيخ المعارضين المجاهدين إبراهيم شكري وقد إعتاد الناخبون فيها على التصويت لحزب العمل طوال أكثر من ثلاثين عاماً وتشهد الدائرة صراعاً حاداً على مقعد الفئات بين رجال أعمال ومرشح الإخوان هو صراع بين سطوة المال ورغبة الناخبين في التغيير من أجل التغيير فمرشح الوطني الدكتور حسين خضر صاحب شركة أدوية العربي شامة يتنافس مع الدكتور طاهر أبو السادات مرشح الإخوان ويخرج عن دائرة المنافسة باقي المرشحين البالغ عددهم ١١ مرشحاً نظراً لضعف عصبيتهم وجماهيريتهم وتميل الكفة للإعادة بين مرشح الإخوان ومرشح الوطني أما على مقعد العمال فيتنافس النائب الحالي المستقل صلاح عبده خليل مع ١٥ مرشحاً للعمال أبرزهم محمود عبد الفتاح مرشح الوطني وقد كان خليل حاسماً للمعركة بسبب ثقله الإنتخابي وجماهيريته الواسعة وخدماته في الدائرة وهناك على مقعد الفئات أيضاً عقيد شهاب الصغير وهو إبن الوزير الحالي ويعتمد على حماس الشباب ودعم عمه الوزير.

وفي مفاجآت إنتخابات ٢٠٠٥ العديد من الطرائف والعجائب حيث شهدت اللعبة الإنتخابية أدوار عدة من ألوان التربيطات والتحالفات في حسم النتائج منها خروج عدد كبير من رموز مجلس الشعب الذين لم يكن أحداً يتصور خروجهم أو مجرد دخولهم مرحلة الإعادة رغم كل ما يبذلوه من مجهودات أثناء عضويتهم أو حتى أثناء الإنتخابات ومن هؤلاء زعيم المستقلين وممثلهم رفعت البشير كان للعبة التحالفات دورها الهام والمتميز معه ويذكر التاريخ السياسي لهذا الرجل لعبه التشريعي والرقابي ورفضه الإنضمام إلى أي حزب أو الدخول تحت مظلة الحزب الوطني كما فعل العديد من المستقلين الذين إنضموا إليه.

وفي قنا بدائرة مركز قوص شهدت إنتهاكات عديدة في الجولة الثانية من المرحلة الثانية بخلاف التجاوزات التي كان أبرزها منع الناخبين .

من التصويت لصالح الإخوان وفي سياق التطورات التي شهدتها مدينة قوص ألقت أجهزة الأمن القبض على خمسة عشر فرداً من أنصار مرشح الإخوان هشام حنفي القاضي وهم ميسرة عز الدين – محمد الخلاوي – سامي زين العابدين – حسن بشير – أحمد مصطفى – عبداللاه فتحي – سيد عطا – مؤمن محمد – بشر عبدالرحمن – ممدوح عبدالمقصود – حسن عزالدين – عبدالجواد أحمد – مصطفى علي – هشام علي إسماعيل . وتم إغلاق لجان مدرسة النصر أرقام (٣١،٣٢،٢٩،٣٠) عند الساعة الواحدة ظهراً كما أغلقت لجنة نادي الشعب بمدينة قوص ولم تفتح إلا لفترة قصيرة وفي لجنة مدرسة السادات الإبتدائية تم القبض على كل من عصام محمد علي – أحمد عبدالحكيم – محمد عبدالفتاح خليل. وشهدت اللجنتان (٨٦ – ٩٣) تجاوزات صارخة حيث تم سحب كارنيه أحد مراقبي حقوق الإنسان الذي توجه وبرفقته وفد من المراقبين إلى المستشار قاسم علي عبدالرحمن رئيس اللجنة العامة لتقديم شكوى إليه وقد إنتقلت العديد من المظاهرات في أماكن متفرقة من قنا وتم إخمادها وتأخذ صورة الإعتصام إحتجاجاً على تزوير الإنتخابات فقط بعد العثور على كميات وفيرة من بطاقات التصويت ملقاه على جانبي الترع بقنا وبفناء إحدى المدارس عثر على صناديق تضم العديد من بطاقات التصويت وقد سادت حالة من السخط والفوضى في بعض الدوائر الإنتخابية بقنا أثناء الجولة الأولى بسبب التدخل السافر في منع الناخبين من الوصول لمقار اللجان للإدلاء بأصواتهم خاصة الدوائر التي بها مرشحون للتيار الإسلامي مثل دائرة قوص التي شهدت أحداث عنف حيث وقع صدام عنيف بين الأهالي وبين قوات الأمن التي حاصرت بعض اللجان مثل لجنة الشهيد عبدالباسط وخلال الصدام أطلقت الشرطة الذخيرة الحية والقنابل المسيلة للدموع وقد أصيب ٩ مواطنين تم نقلهم لمستشفى الأقصر الدولي لإصابتهم إصابات بالغة.

في الدائرة الثانية فقط وقعت أحداث عنف مماثلة بلجنة الأشراف القبلية معقل مرشح الإخوان محمود يوسف لمنعه من الوصول للإعادة حيث

تأخر فتح اللجنة لإستقبال الناخبين حتى التاسعة صباحاً وكانت تسير ببطء شديد وتم إغلاقها في الثانية عشرة مما أدى إلى إحتقان الناخبين الذين دخلوا في صدام ومواجهة مع الشرطة التي داهمت بالقنابل المسيلة للدموع وأصيب خلال الإشتباك عدد من المواطنين و ٩ جنود وضابط شرطة ولم تتعد أصوات هذه اللجنة ٦٠٠ من إجمالي ٧٠٠٠ صوت.

وعلى الجانب الأخر تقدم المرشح الوفدي يس تاج الدين الذي لم يتمكن مندوبوه من حضور عملية الفرز التي جرت في فناء إحدى المدارس بطعن حول الأخطار التي شابت عملية الفرز ورفض طعنه ضمن ٢٧ طعنا أخرين أمام محكمة القضاء الإداري لعدم الإختصاص الولائي.

وفي الدائرة الثانية قفط تظاهر آلاف المواطنين أمام مبنى محكمة قفط لإبلاغ النيابة العامة على العثور على كمية هائلة من بطاقات التصويت ملقاة في فناء المدرسة الإعدادية غير أن النيابة العامة رفضت تحرير محضر بالواقعة فإعتصم المرشح عبده مغربي سكرتير تحرير جريدة صوت الأمة أمام مبنى محكمة إستئناف قنا لمدة ثلاث أيام كاملة حتى تم تحرير محضر بالواقعة ولم ينهي الإعتصام هو وعشرات المواطنين حتى صدر حكم المحكمة برفض الدعوى لعدم الإختصاص الولائي.

في الوقت نفسه تقدم أيمن عقيل المحامي بمذكرة لمكتب المستشار وزير العدل مرفوعة من منظمة حقوق الإنسان حيث قام بتسليمها للمستشار سامح شكري بوزارة العدل وبها حافظة تحوي آلاف بطاقات التصويت بالإضافة إلى مظروف به حرز البطاقات وعليه الختم الأحمر وهناك مواطنين كثيرين قاموا بتسليم مثل تلك المظاريف التي تحوي بطاقات تصويت عثر عليها ملقاة بالطريق العام إلى مقار الصحف للنشر عنها وتصويرها.

وفي واقعة غير مسبوقة قد شابت إنتخابات ٢٠٠٥ وهي قيام أحد المرشحين بالحصول على إحدى نسخ بطاقات التصويت قبل إجراء عملية الإقتراع في المرحلة الأولى تقدم بها إلى أحد مراكز الكمبيوتر .

الواقع بشارع الجمهورية بقنا وطلب من المختص بالمركز طبع كميات منها بأي ثمن يطلبه غير أن صاحب مركز الكمبيوتر رفض طلبه خشية تورطه في واقعة التزوير وفور إنصراف المرشح قام صاحب مكتب الكمبيوتر بإبلاغ الجهات الأمنية شفاهة ولم يتمكن من تحرير محضر بالواقعة لإنصراف المرشح وبحوزته نسخة بطاقة التصويت ومن خلال تلك البطاقات التي عثر عليها يرجح أن ذلك المرشح قد نجح في إيجاد مركز كمبيوتر أخر إستطاع تنفيذ مراده به.

لقد أكدت إنتخابات قنا أن اللجنة العامة للإنتخابات لا سلطان عليها ولا دور ولا حتى روح هذا بإختصار شديد ما أكدته تلك التجاوزات التي شهدتها الجولة الأولى من المرحلة الثانية بمحافظة قنا وتحديداً دائرة قفط وهي إنتهاكات كان أيمن عقيل المحامي ومدير مركز...... للدراسات الحقوقية والدستورية شاهد عيان عليها ولنا في ذلك قصة لا تقل درجة عما دار في الإسكندرية والبحيرة وبورسعيد وكأنما هو مخطط مدروس بعناية لتنتهي إنتخابات ٢٠٠٥ بمذبحة أشد وطأة وجرأة من مذبحة القلعة ففي مذبحة القلعة المراد منها أن يتخلص محمد علي من معارضيه أما في كتابنا هذا مذبحة القبة فالجميع يبغي التخلص من الجميع.. الكل يحلم بإغتيال الكل من خلال إنتهاكات وتجاوزات وتحالفات وتربيطات أشعرتني إنتخابات ٢٠٠٥ أنه أبداً لم يكن مجلس الشعب بالمجلس العادي وتساورني شكوكي بأن تلك القبة يوجد أسفلها سحر ما بعده سحر وقد تكون مقاعدها التي تقاتل عليها الآلاف مرصعة بالمرمر واللؤلؤ والياقوت والمرجان والزمرد ليقول كل من يحالفه حظه بالمكوث عليها أحمدك يا رب!!!.. وكأن القبة هي مغارة علي بابا.

البداية كانت مناخ لجنة الفرز حيث تم وضع الصناديق بحوش المدرسة بصورة عشوائية مما أدى لبعثرة الأوراق الإنتخابية في كل مكان في مشهد أعاد للأذهان ما حدث بالبحيرة عندما سقطت الأمطار على الصناديق فإندفع القائمين بالسير على العملية الإنتخابية ومنهم المستشارة سامية المتيم لتحويل أجسادهم إلى مظلات تحمي هذه

الصناديق وتلك الأوراق.. قام عدد من القضاة بمنع المراقبين من دخول اللجان كما حدث في اللجنة ١٦ وعندما حاول المراقبون دخول هذه اللجنة أصدر القاضي أمراً للأمن حيث صاح فيهم ضابط الشرطة قائلاً:-

الضابط : أنا لا أعترف بلجنة إنتخابية ولا بمجلس قومي لحقوق إنسان يلا بالأدب كده بره وماشوفش حد فيكم هنا مفهوم !!!.

الفريق : لكن هذا ضد المواثيق والأعراف والقوانين والدستور وسوف نضطر لرفع الأمر إلى جهات عليا.

الضابط : إرفعوا الأمر لـ........ يلا بدل ما أحبسكوا والمجلس بتاعكوا مش حينفعكوا يلا أخويا إنت وهو ..

واقعة إن دلت على شيء فإنما هي تدل على الإستهانة .. واقعة تم تسجيلها في مذكرة للمجلس القومي لحقوق الإنسان كما شهدت عملية الفرز من جانب عدد من القضاة والأمناء الذين سارعوا بتقديم محاضر الجمع دون توقيعات رؤساء اللجان الفرعية والأمناء بسبب تعجلهم اللحاق بقطار العودة وهو ما حدث في اللجنتين ١٣٧و٦٤ مما دفع رئيس اللجنة لإصدار أمراً عبر الميكروفون لمأمور المركز بعدم مغادرة القضاة والأمناء إلا بعد الإنتهاء من مراجعة أوراقهم التي بعثوا بها غير مكتملة الإجراءات كما حدث تناقض بين ترتيب الأسماء في البطاقات الإنتخابية وكشوف الفرز مما هدد بمنح أصوات لغير أصحابها. الغريب أن القاضي رفض إثبات هذا الخطأ معلناً أنه خطأ عادي وشهدت اللجنة والدائرة لعبة المداولات السرية والتي كان من بين حضورها ممثلون عن الأجهزة الأمنية بالمخالفة لتعليمات اللجنة العليا للإنتخابات وكانت الطامة الكبرى هي عثور الأطفال بالشوارع على بطاقات تصويت خلف سور المدرسة مما دفع بالأهالي للبحث عن المزيد فعثروا على آلاف من هذه البطاقات منها ما تم العثور عليه طافيا على سطح مياه الترع كذلك عثروا على أظرف اللجان ذات الشمع الأحمر كاملة وأمام هذا التزوير المتعمد إندلعت مظاهرات أهل البلد وبدلاً من إحتواء وإمتصاص غضب الأهالي كان الرد على تلك .

المظاهرات الرافضة للتزوير هو التدخل الأمني بحشد مدرعات وعربات عسكرية مصفحة وجنود محملين بالأسلحة والعصي والطروات وأمام هذه الحرب الأمنية حاول عدد من المرشحين ومن بينهم الصحفي عبده مغربي سكرتير تحرير جريدة صوت الأمة بإبلاغ الشرطة التي تمثلت في المركز حيث رفض مسئوليه تلقي أية بلاغات وعندما توجه للنيابة أفاده وكيل النيابة قائلاً الموضوع أكبر مننا روح للمحامي العام والمحامي العام غير موجود بمكتبه وأمام تجمهر أنصار مغربي أفاد مدير مكتب المحامي العام بضرورة الرجوع للنيابة فقد صدر لها أمراً بتلقي بلاغكم وعند العودة للنيابة أفاد وكيل النيابة "أسف معنديش أوامر بإستلام بلاغات هاتوا تأشيرة من رئيس المحكمة" وأمام هذه المماطلة وطوفان الرفض والتجاهل لجأ الصحفي و١٥٠٠ من أتباعه للإعتصام على سلم المحكمة ثلاثة أيام كاملة.

إستطاع الحزب رغم سقوطه الجماهيري المدوي وإنهياره الشعبي المفزع تقليم مخالب كافة أحزاب المعارضة معتمداً على الفترة الماضية من تهميش دور هذه الأحزاب بطرق عدة أهمها خلق صراعات مريرة بين قادة تلك الأحزاب بعضهم البعض كذلك سعي كثيرين من قادة وأمناء هذه الأحزاب في محاولات الإستئثار بإنفرادية إتخاذ القرار وخلافات عديدة في الرأي والمنطق والحوار بين غالبية هذه الأحزاب سواء على مستوى الأعضاء أو أمناء اللجان أو أمناء الحزب ذاته كل هذه العوامل إنتهزها الحزب الحاكم في زعزعة إستقرار تلك الأحزاب كما كان للأمن دوراً هائلاً في تجنيد عناصر من شأنها توليد طاقة الخلل والخلاف الدائم والشكاوي العديدة والتي وصلت مداها للإعتداءات وساحات المحاكم لينتهي أمر الحزب المعارض بالتجميد وإيقاف صلاحيات التعامل معه من خلال قرار تصدره لجنة شئون الأحزاب كذلك صارع الحزب الحاكم لتوجيه تعليماته إلى كافة الأجهزة التنفيذية والهيئات والمصالح والمنشآت التجارية سواء الخاضعة للقطاع العام أو الإستثماري أو القطاعات الحرة وعلى مستوى الأفراد بالحذر كل الحذر من التعامل مع الجرائد

الصادرة لأحزاب المعارضة بإعتبار النشر على الإعلانات كونها العمود الهام لإستمرارية الجريدة المعارضة كذلك تم التحذير من إقدام الأفراد من رجال أعمال أو مستثمرين أو أصحاب رؤوس الأموال على التبرع لهذه الأحزاب حتى يكون العائد المادي هو معبر الحزب الحاكم في إعجاز أحزاب المعارضة حتى تصل الأمور بهم إلى حدود التقشف والضنك والإعاقة في تنفيذ أنشطتهم وهذا ما كان فأصبحت كل هذه العوامل والطرق والأساليب هي الدوافع الأولى في إنهيار أحزاب المعارضة في مصر وتم الكشف الحقيقي لجسدها الهزيل وتعرية ثوب المعارضة وظهور عظامها الهشة وقد أثبتت أحداث إنتخابات برلمان ٢٠٠٥ هزلية وهشاشة أحزاب المعارضة بعد تقليم مخالبها وقد أكتشف المتابعون عن قرب حقيقة كوادر وعناصر وقيادات تلك الأحزاب بأنهم مجرد قطيع من البطالة يجيدون الصراخ والعويل والصياح ولا يعون شيئاً من الأمور السياسية وأن السياسة في منظورهم تنحصر فقط في صرخة واحدة ألا وهي "إني أعترض" على ماذا لا أعرف "ولكني أعترض" هذا ما تم إثباته فلا حزب واحد معارض في مصر إستطاع خلال هذه التجربة الإنتخابية إثبات وجوده بكيفية وضع الخطة فإكتشف الجميع أن أحزاب المعارضة لا يعون كيفية وضع خطة إنتخابية يكون من شأنها رفع إسم الحزب عالياً بنجاح مرشحه سيصرخ في وجهي قارئ من المتشبثين لأحزاب المعارضة ويتهمني بالمغالطة. أو يصرخ في وجهي قارئ أخر من المتشددين لأحزاب المعارضة ويزعم مبرراته بما فعله الأمن خلال الإنتخابات من تجاوزات فأقول بإختصار أن ما سرى عليهم سار على الإخوان ومع ذلك صمد الإخوان أمام المذبحة الشعواء وحققوا إنتصارات عديدة في كافة الدوائر رغم أن الإخوان وكما ذكرت من قبل خاضوا الإنتخابات دون أن يكون لديهم برنامج ولكن الفارق أن الإخوان كانت ومازالت لديهم الخطة التنظيمية ولم نجد منهم من هو أراد الإستئثار بالقيادة وحده ورغم أن الأمن أيضاً قام بدوره الفائق مع الإخوان بتكسير وتهشيم أنياب الإخوان من خلال حملات الإعتقال

ومنع ناخبيهم من التصويت مثلما صنع بأحزاب المعارضة من تقليم أظافرهم وقدر ما هي أحداث مؤسفة يقشعر لها البدن ويشيب منها شعر الرأس إلا أنني سعيداً في قرارة نفسي لهذا التقليم وذاك التكسير لأن مخالب المعارضة حزبياً وصحفيا كانت دائماً تغوص في عنق جمال مبارك ذلك الشاب الذي لم يرتكب جرماً من أجل دس هذه المخالب في عنقه بشكل تزدرئ له النفس وبأسلوب مثير للغثيان كل جريمته أنه شاب يبغي الإصلاح الحقيقي فأخذت أحزاب المعارضة تغرس أنيابها بكل ما أتت من قوة بل وراحت تدس سموم أفكارها على الشعب حاملة شعار لا للتمديد- لا للتوريث وهناك صحف ملأت صفحاتها بالسفه والوقاحة بالخوض والتطاول على ذلك الشاب الذي كثيراً ما حلم بمستقبل مشرق وواعد لأبناء وطنه وجاءت جماعات الإخوان تكشف هي الأخرى عن أنيابها وتشترك بها مع مخالب المعارضة ليصير جمال مبارك مجرد فريسة سهلة المنال فيأخذون منه ما لذ وطاب ويعملون جاهدين على إفشاء عامل الإحباط واليأس داخله كي لا يقود البلد ويستكمل المسيرة.
والأن أصبحت المعارضة بلا مخالب وصارت الجماعة بلا أنياب فهل نأمل في معاودة جمال مبارك لتكملة المسيرة وطرح الإصلاح وتحقيق الأمل في العبور للمستقبل أخذاً بيد أمته ووطنه أعتقد أن الطرق ممهداً لذلك ثمة عقبة واحدة تعترضه وهي ليست ببسيطة بل إنما هي كالمطب الصناعي المرتفع كثيراً عن سطح الأرض مما يهدد بإتلاف قافلة من السيارات وإن مرت في طريقها من أعلاه وتلك العقبة هي "العرين" وهو الحرس القديم نعم ذلك هو الحاجز المفزع الذي يعترض طريق خيرة شباب مصر السيد جمال مبارك فهو يكون في وادٍ والحرس القديم في وادٍ أخر هو يعزف والحرس في نشاذ هذه هي الحقيقة الواقعة فبعد أن أصبح الطريق ممهداً لسير القوافل من جميع السيارات ثقيلة كانت أم خفيفة جاء ذاك المطب لإتلافها. هذا هو العائق والحاجز والجدار العازل بين جمال مبارك وبين "عرين" الحرس القديم وهذه هي العراقيل التي تؤدي في نهايتها للطريق المسدود

فالفارق يعد كبيراً ومستحيلاً بين الشيخوخة والشباب ولا يمكن لعاقل أن يقبل المقارنة بين خريف العمر وبين ريعان الشباب لأن شيوخ السلطة تفرض وصايتها وحمايتها على شبابها وكأنما هو العرس والزواج الكاثوليكي المحال تطليقه إلا بالممات.. جاهد ويجاهد وبذل ويبذل وكافح ويكافح وصارع ويصارع جمال مبارك بكل ما يملك من قوى فكرية وسياسية لطرح مفاهيمه والوصول إلى قلب الأمة تماماً مثلما حاربت وقاتلت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فكان تاريخها نضال الأم من أجل الأمة حملت درعاً وسيفاً وإمتطت جواداً وقبلت التحدي في إقتحام ميدان القتال وحدها وصارعت جيوشاً من الجهل فكادت أن تقضي على الأمية من خلال ثورتها وغارتها التي أغارت بها على مواقع العدو المختلفة في المدينة والقرية في النجوع والكفور والمراكز سهّلت ويسّرت القراءة وجعلتها في متناول الجميع عقدت العزم على إبادة جيوش الجاهلية من كبار السن وأخرجتهم من ظلمة الجهل إلى ومضات النور إلا أن الخونة والحاقدين والمتربصين كانوا لها بالمرصاد وتآمروا عليها بل وجعلوها كنافخ الكير وأضاعوا كفاحها سداً ففي أثناء حربها الضروس على الأمية هي نفس الأثناء التي تآمر فيها الخونة على خلق وتوليد براعم صغيرة وقطيعاً طويلاً من الجاهلين طلبة وتلاميذ المراحل التعليمية المختلفة فالغالبية العظمى منهم لا يعون كتابة أسماؤهم ولا يدركون قواعد اللغة العربية ولا يستطيعون فهم المسائل الحسابية بسبب الدروس الخصوصية والقاعدة العامة " فمن لا يملك فلا يرفه " والظروف الإجتماعية الطاحنة التي يعيشها ثلثي الشعب المصري من فقر ومجاعة كانت عاملاً أساسياً في إنجاح المؤامرة القذرة لهؤلاء العابثين المتربصين لإفشال معركة سوزان مبارك فهناك إناث لا يملكون حتى مصروفات الكتب أو إحضار الملابس والزي المدرسي فكيف لهم بضم أبناءهم لتلقي الدروس الخصوصية التي تعد مفتاح الرضا عن الطالب وكلمة السر في نجاحه حاربت سوزان مبارك جيوش الجهل على جبهة البلاد وحدودها وراح الخونة يعبثون ويخربون في تراث البلاد من الداخل

لتعود المناضلة منهكة الفكر والجسد من حرباً طويلة لتجد بإنتظارها مدينة الجهل والدمار في إنتظارها ولم يكتفي الخونة بذلك فحسب وإنما قد طالت أذرعتهم الطويلة الصحة العامة فأهملوها بشكل تقشعر له النفس والبدن فتجاهلوا المرض حتى تفشى بين الصغار وعاودت سوزان مبارك معركة أخرى وأقامت حملات ضد مرض شلل الأطفال فما كان من الخونة إلا التلاعب بالصحة العامة من خلال إخفاء المصل التطعيمي لهذا المرض والإتجار به لمن يدفع أكثر .. أصدرت سوزان مبارك تعليماتها وتوجيهاتها بتطعيم هؤلاء الأطفال في منازلهم رحمة بأمهاتهم عناء الذهاب للوحدات الصحية وحمله على صدورهن فكانت الفاجعة والطامة الكبرى في إستيلاء البعض من عاملات الوحدة الصحية على كميات هائلة من ذلك المصل بزعم توزيعه على أكبر عدد من السكان والمتاجرة به ليصل ثمن النقطة الواحدة خمسة جنيهات ومن لا يملك فلا تطعيم له كم هي معاناة عانت بها سوزان مبارك ويبدو أن المصير واحد مشتركاً بين الأم والإبن فمثلما عانت هو أيضاً جمال مبارك يعاني ويصارع بل إن صراعه قد وصل إلى أشده يحيطه حرساً من الشيوخ يعد حائلاً بينه وبين الشعب هو يقول السياسة الحقة هي الوصول لقلب الناس بمعايشة أحوالهم وهم يقولون السياسة الحقة هي الإمساك الجيد بكرسي السلطة وإنهاء مصالح المنتفعين والمستفيدون . هو يسير بمنهج لا تؤجل عمل اليوم للغد وهم يسيرون بمنهج فوت علينا بكرة يا سيد، هو يحب الإستيقاظ المبكر وهم يعشقون النوم في العسل، هو يبغي اللحاق بحلول المشكلات وهم يبغون التسكع في العراقيل، هو يود طرح مفاهيمه وأفكاره ورؤياه المستقبلية وهم يعشقون الحديث في الماضي عن المماليك والعثمانيون هو يصيح باغياً التحرر من السلطانية وهم يصرون على تسميتهم بحاشية السلطان فيعيشون وَهم القبعات والثياب الفضفاضة وينتعلون النعال الورقية، هو يصرخ يود إقناعهم بأنها ليست بعزبة أو تكية وهم جاثمين بجثثهم قائلين لو تحرك أبو الهول لتحركنا نحن. هي حقاً حرباً ضروساً تدار بين الشيوخ والشاب حرباً ليس فيها مَن الكاسب ومَن

الخاسر ومَن المنتصر ومَن المهزوم قدر ما يكون الأهم فيها متى تنتهي ؟؟
هذا ما ينتظره رجل الشارع ولاشك ولا جدال أن رجل الشارع هذا قالها صراحة في غضون إنتخابات الرئاسة حينما إختار بصوته وعقله وروحه وجسده الرئيس مبارك بكل صدق كانت الإنتخابات الرئاسية ٢٠٠٥ هي المُعبر الحقيقي لإرادة الشعب وكأن الشعب بأكمله لم يكتفي بكلمة نعم لمبارك بل إنه أراد أن يقول " مش كفاية معاك للنهاية " رغم ما شاهدناه مؤخراً من محاولات دؤوبة ومضنية وخروج شراذم علينا تدعى البحث عن الحريات وتنادي بحركات وليدة اللحظة ومنها حركة "كفاية" التي هي بلا جذور تاريخية وإنما هي نبت شيطاني طفت على السطح فجأة لا نعلم ولا نعي ولا ندرك ولا نذكر لها تاريخ على السطح السياسي من قبل ورغم ترديد شعارات وبث أفكار ومعتقدات لتخريب عقلانية الشعب ومعاداة الرئيس بأساليب وقحة قذرة والتطاول عليه ومن هذه الشعارات " لا للتمديد.. لا للتوريث" وشر البلية ما يضحك في أن كوادر وعناصر هذه الحركات الزاعمة البحث عن الحريات وهذا هو الشر. أما ما يضحكني فيه هو أية حريات اللاتي يبحثون عنها وهل أكثر من ذلك حريات في أن تأتي فئة من البشر متسكعي المقاهي ينشدون الحرية ويتطاولون على شخص رئيس الجمهورية وعائلته ألم يكن ذلك بحرية.. أتذكر إنتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ حين توهم أيمن نور صاحب الزفة الإعلامية أنه قد ملك الأرض وما عليها من خلال إعتلاءه حزبه الجديد الوليد "الغد" وقادته ظنونه وخيالاته للترشيح لإنتخابات الرئاسة ضد الرجل الذي حمل روحه على كفه في حروب عدة حين كان ضابطاً صغيراً بالقوات المصرية حتى صار قائداً للقوات الجوية وأصبح قائد الضربة الجوية الأولى في أكتوبر ١٩٧٣ والتي أفقدت العدو الإسرائيلي توازنه تماماً وأوقعته في هزيمة نكراء مازال العالم أجمع يدرس ويتدارس تكتيك هذه الضربة الجوية التي قادها الرئيس القائد مبارك مازلت أذكر حالتي النفسية أثناء إنتخابات الرئاسة كلما أرسلت في شراء جريدة الغد

لمعرفة ما هو جديد من أفكار أيمن نور خلال هذه الإنتخابات لكوني لدىَّ عقيدة هامة يفيد مضمونها "أنه ينبغي عند محاربتك للعدو ضرورة معرفة نوعية التسليح الفكري والمعنوي لديه حتى تستطيع جمع أكبر قدر من المعلومات لإمكانية ضربه في العمق".

وبعد مطالعتي لأكثر من ستة أعداد عن صحيفة الغد وقراءاتي لمقالات أيمن نور وجدت نفسي دون أن أشعر سرعان ما أمسكت بالقلم لأكتب له رسالة قمت بإرسالها عبر الإنترنت الخاص به وبالجريدة كان هذا نصها..

د: أيمن ضلمة بصراحة ووضوح أكثر !!!

طالعت أعداد جريدتك الصادرة عن حزبك الوليد "الغد" وكلما أعاود الإطلاع عليها مرة أخرى لمعرفة ماذا تريد إدخاله في عقول شعب مصر تبوء محاولات الفهم عندي بالفشل الذريع ولا أخرج بأية معلومات وكأني أمام هوة مظلمة معتمة غلبتها الظلمة لذلك قررت أن أناديك بأيمن ضلمة بل وأرفض كل الرفض أن يكون اسمك أيمن نور فالنور منك بريئاً براءة الذئب من دم بن يعقوب فالنور ضياء والنور اسم من أسماء الله الحسنى والنور إيضاح وفهم وأنت مفتقداً لكل هذه الصفات. تود أن تبلغ القراء بأن كل خراب الأرض وفسادها هو بسبب الرئيس مبارك.. تود أن تقنع القراء بأن عائلة الرئيس هم المفسدون في الأرض.. تود أن تقود الشعب للتحرير والبحث عن الحرية أليست تلك السطور التي تخطها أناملك الملوثة بدولارات الأمريكان ودعم الأمريكان بعد حرية كاملة.. تتهم الرئيس ونظامه بعقد المكائد والمؤامرات لك من أجل ظهورك بالحمل الوديع المكافح وتزعم أنه هناك تلفيقاً أكيداً في قضية التوكيلات المزورة لحزبك الخَرِب "الغد" سأحاول إقناع نفسي بأنها مزورة والقضاء له كلمته العادلة والنزيهة في النهاية وماذا عن شيك المليون دولار أمريكي المدون باسمك أهو الأخر مزور وملفق وماذا عن الفبركة الصحفية والسيناريو الهابط الذي قمت بإخراجه أنت وطابور الفاشلين أمثالك من محرري الصحيفة المصرية بتاعتك والمسماة بالغد على فكرة أقترح عليكم أن

تسمُّوها صحيفة الجهل أو الأمس أو التخلف أو الزفَّة الكدابة ودعني القنك وأتباعك درساً في العلوم الصحافية من خلال تصنيف جريدة بصفحاتها بين أخبار وتحقيقات وتحاليل ودين ورياضة وفن وحوادث وصفحة الفن لا يحررها إلا محرر فني يتحدث فيها ويسرد فيها أخبار الفن والفنانين والمحرر الفني شيء والمحرر السياسي شيء أخر ولا ينبغي المزج والإختلاط بين الإثنين لكن يبدو أنها حقاً جريدة زفة كدابة وهذا ما أكده محررك الفني على صفحاته حيث راح هو الأخر يصرخ ويولول ويحلف بالطلاق وبرأس أبوه العمدة بأنه يكره الرئيس مبارك. بصراحة ووضوح أكثر يا بن ضلمة عليك أن تبحث في مذكرات عم ضلمة أبوك أو جدك أو جد جدك أبو الليل هل عاشت مصر حريات أكثر من حريات عهد الرئيس مبارك ؟؟ هل يمكن مضاهاة عهد عبدالناصر بعهد الرئيس مبارك؟؟ بإختصار الفشل حليفك وعلى الله قصد السبيل يا بن ضلمة..

وإختتمت رسالتي التي شعرت بأنني تنفست الصعداء من خلال إرسالها إليه عبر الإنترنت غير باليا في ماذا يحدث بعدها رغم معرفتي الجيدة لأسلوبه النسائي الذي يقع في المناطق الشعبية كقاع للمجتمع فهو محباً جداً لوصلات "الردَّح" في ساحات المحاكم .. أرسلت رسالتي غير باليا حتى لو رفع دعوى سب وقذف فهذا هو أسلوبه، العيش على إبتزاز الأخرين ومعاداة كل من هم حوله والتعالي والكبر عليهم وهذا ما حدث بعد ذلك حيث سقط سقوطاً مدوياً وطردوه طردة الكلاب من الحزب حينما لمعت في ذهنه فكرة التخلص من أتباعه وإبادتهم للإستئثار بسلطة الجريدة والحزب "الغد". وسقط كل من ترشحوا عن ذلك الحزب "الغد" في كافة محافظات مصر ولما لا يسقطون وقد كان رئيسهم بن ضلمة.. يغني في أنشودة إنتخابات ٢٠٠٥ نشاذ حيث أعلن في برنامجه الإنتخابي تشجيعه للبطالة بأن يتم صرف راتب بطالة شهري بنحو ١٥٠ جنيه لكل عنصر من عناصر البطالة مما يعد تشجيعاً حقيقياً لكل من هو يعمل براتب أدنى من ذاك الراتب في رفض العمل والمكوث إنتظاراً لصرف معاش البطالة.

بشكل يومي لما لا يسقط مرشحو الغد وهم سائرون على نهج قائدهم المسمى بضلمة وسياسته الزفة الإعلامية المعروفة بصَّلي صَّلي في الفترة التي طغى بن ضلمة فيها على سطح الأحداث فجاء كنبت شيطاني بلا جذور أو تاريخ كانت كل أحاديثه عن النظام ومساوئ النظام وسلبيات النظام ولم أسمعه قط وقد تحدث عن السياسات الخارجية فأيقنت أنه طبقاً لطبيعته كعميل أمريكاني من الطبقة والدرجة الأولى وخدام مثالي لخدم الأمريكان فإن سياسته الخارجية بالقطع ستكون كالتالي:-

١- حل القضية في الملف العراقي هو التحايل على كل جندي أمريكي للخروج من العراق بإهدائه أغنية يهديك يرضيك الله يخليك !!..

٢- حل مشكلة الخلاف الإسرائيلي – الفلسطيني بنظام صَّلوا ع النبي يا جدعان أحسن أقوم أشق هدومي.

٣- حل مشكلة دارفور بالسودان بنظام تعالى يا أمريكا يا ويكا إضربي ولاد الكلب الجعانين دول.

٤- رفض وإلغاء معاهدة بيع الغاز المصري لإسرائيل لمدة ثلاثون عاماً وإبرام عقد مدى الحياة.

٥- الوصول إلى كرسي السلطة في منظوره من أجل العيش في قصور الرئاسة والإعفاء من دفع فواتير الكهرباء والمياه والتليفون.

أعتقد أن هذه هي سياسة بن ضلمة الخارجية وأما الداخلية فقد عرفناها من خلال تشجيعه للبطالة وأعود مرة أخرى للحديث عن الشاب الثائر الحائر جمال مبارك رغم أنني أرى أن أيمن نور والذين على شاكلته إنما هم ظهروا وطفوا على السطح بسبب الجدار العازل الذي يعترض طريق جمال مبارك وهو العرين "الحرس القديم" نعم الحرس القديم هو المتسبب الأول والأخير في ظهور أمثال أيمن نور والذين هم على شاكلته ولذلك نرى أن جمال مبارك يريد التطهير يريد الإصلاح يريد التغيير يريد طرح المفاهيم والأفكار يريد العبور مثلما فعلها من قبل

الرئيس مبارك أراد العبور بمصر من براثن الهزيمة وإنكسار النكسة للعبور العظيم في أكتوبر ١٩٧٣ بقيادة الرئيس الراحل/ محمد أنور السادات شارك مبارك هذا العبور بضربته الجوية فأفقد إسرائيل توازنها الجوي في أقل من ست ساعات تدور السنين ليأتي الإبن بحماسة الشباب باغياً العبور لمستقبل مشرق للبلاد ومن خلفه رجل الشارع يود ويبغي ذلك ولكن العقبة تكمن في الحرس القديم وفرض سلطانه على العرين.

ومن خلال ترددي الدائم على الشارع وتزاحمي المستمر بالأزقة والحواري والميادين وملامستي الدؤوبة للمواطنين إلتقطت أذناي الحديث بين البسطاء بعضهم البعض وكان حواراً ممتعاً ذلك الذي أجراه أحد المواطنين مع أخر على مقهى من مقاهي الشارع السياسي:-

المواطن : إحنا عايزين فعلاً تغيير بس مين إللي ينفع ؟؟

الأخر : الرئيس مبارك مفيش شك في كده. إنت شوفت واحد بس من اللي خاضوا الإنتخابات ضده ينفع ده فيه واحد منهم بيسألوه عن برنامجه الإنتخابي قال إيه عايز لبس موحد وخصوصاً الطربوش تاني ؟؟

المواطن : لأ وإيه اللي إسمه أيمن نور بيقول حيصرف معاش بطالة بـ ١٥٠ جنيه ؟؟

الأخر : طب يا ريت. مكانش حد غلب. ده أنا بأشتغل في البلدية بقالي ١٨ سنة ب ٩٠ جنيه ده لو حصل ح أبطل شُغل وأقعد في البيت وأخذ ١٥٠ جنيه ع الجاهز بلا شغل بلا وجع دماغ.

المواطن : بيقولوا فيه مظاهرات جامدة قوي مش عايزين جمال مبارك يكمل ويمسك الرئاسة ؟؟

الأخر : ياعم دي ناس مابتفهمش وماله جمال مبارك لو مسك ع الأقل عارفينه وعارفنا وبعدين شبعان مش لسة ح نجيب واحد يتعلم من جديد إزاي يمص دمنا لغاية ما ندور على لقمة في صفيحة زبالة. ماله جمال مبارك شاب يعرف إزاي يشغل المركب وعمرها ما ح تغرق بس الحاشية اللي حواليه تبعد بس عنه وهو يعرف يشغلها كويس.

المواطن : وتفتكر الحاشية اللي حواليه ممكن تاخدها من قصيرها وتروح بلا رجعة تفتكر.
الأخر : إزاي ولسة إنتخابات مجلس الشعب ماجتش وهما بيستعدوا لها من دلوقتي لسة كل البلد مشغولة في إنتخابات الرئاسة وهما شغالين تربيطات وإتفاقيات على خمسين سنة جاية مش خمس سنين بس دي عالم ما بتخافش ربنا.
المواطن : يعني إيه مافيش فايدة ؟؟
ويبدو حقاً أنه لا فائدة من حروب وقتال الرئيس مبارك الماضية في الأخذ بيد البلد من الهزيمة للنصر أو حروب وقتال السيدة سوزان مبارك في إبادة الأمية والجهل أو حتى حروب وقتال الإبن جمال مبارك في طرح مفاهيمه ومستقبله المشرق. لا فائدة .. لا فائدة .

الفصل الثاني : نص الخريف..

المشهد رقم ٢ : فضائح بالجملة..

في هذا المشهد:

١. بطاقات التصويت التي وضعت بالصناديق أثناء الفرز لصالح مرشح الوطني.
٢. الفرق بين سجناء الرأي وسجناء الإرادة.
٣. تصوير فيلم سينمائي جديد بعنوان "النزاهة في المتاهة" بدلاً من المسلسل الشهير "التزوير".
٤. فضيحة عبدالرحمن حافظ أجهزت على الحزب الحاكم وإرادته قتيلاً.
٥. بيرم التونسي وأحلى الأشعار عن الإنتخابات.

فضائح بالجملة !!!

في القليوبية الدائرة الثامنة ومقرها مركز شرطة الخانكة وصلت فضائح إنتخابات ٢٠٠٥ فيها حتى الحلقوم فلم تكن مذبحة القبة في هذه الدائرة إلا مذبحة إضطهاض وتعسف وتجاهل وإستنكار ونفي وإعدام وإغتيال بكل معاني الكلمات لأقصى درجة يتخيلها عقل فقد تم إدخال مرشحي الحزب الوطني لخوض جولة الإعادة رغم عدم حصولهما على الأصوات المؤهلة لهما بخوض جولة الإعادة وتم إستبعاد الكاتب الصحفي أحمد بكير المرشح المستقل وعدد من المرشحين من الإعادة بالرغم من حصولهم على الأصوات التي تؤهلهم للإعادة. إنتهى فرز الأصوات في تمام الثانية عشرة من منتصف ليل الأحد وظل رئيس اللجنة منتظراً للتعليمات من جهة مجهولة كان يتصل بها تليفونياً أمام الجميع كل فترة حتى صدرت له التعليمات بإعلان النتيجة مع آذان فجر الإثنين وبعد أكثر من ثلاث ساعات من إنتهاء عملية الفرز رفض رئيس اللجنة الإلتفات إلى الطعون التي تقدم بها بكير وأخرين من المرشحين على عدد من الصناديق تم تقفيلها لصالح مرشح الوطني وباقي الأصوات تم التخلص منها بجوار السرادق الذي جرت فيه عملية الفرز وتم العثور على البطاقات مختومة بخاتم اللجنة وتم تقديمها لرئيس اللجنة إلا أنه دفع إعلانه بالنتيجة أكد عدم إلتفاته للطعون معلناً عدم جديتها كما أنه لم ينظر في طلب أخر تقدم به الصحفي أحمد بكير وأخرين يطالبون بإعادة الفرز في جميع اللجان حيث شابها عدد من المخالفات وقد قام رئيس اللجنة بطي هذه الطلبات في جيبه دون الإطلاع عليها وأصر على إعلان النتيجة وأمر رئيس اللجنة لسبب غير معلوم بإخراج جميع المرشحين وإبعادهم من الكردون الأمني المفروض أمامه قبل إعلانه النتيجة وهذا ما تصدى له المرشح المستقل أحمد بكير ليعلن رئيس اللجنة نتيجته وسط إحتجاجات جميع المرشحين حيث أن هذه النتيجة لم تكن تعبر عن حقيقة الأصوات. ورفض رئيس اللجنة تقديم أية بيانات من عدد هذه

الأصوات التي حصل عليها المرشحون أو حتى عدد الأصوات الصحيحة بكل لجنة وأسماء من فاز بها وفرض غموضاً على الأرقام الصحيحة التي إحتفظ بها لنفسه فقط وخرج وسط حراسة مشددة من لجنة الفرز لجهة غير معلومة.

كان رئيس اللجنة العامة قد تلقى عدة إحتجاجات على سير العملية الإنتخابية في لجان قرية مرشح الوطني التي سمح فيها بالتصويت لعدد من الأشخاص أكثر من مرة في أكثر من لجنة بعد إزالة الحبر الفسفوري وحتى دون إزالته كما تم السماح للسيدات بالتصويت دون تحقيق شخصية ولم يتجاوز العدد الفعلي للمصوتين في هذه اللجان ثلاثة آلاف و ٢٥٣صوتاً وفقاً لما أكده رؤساء اللجان الفرعية وأمناء هذه اللجان بقرية القشيش لتظهر أرقام أخرى ببطاقات تصويت أخرى تم تسويدها لصالح مرشح الوطني وضعت في الصناديق أثناء عملية الفرز التي تميزت بالهرج والمرج والزحام الشديد حيث أجريت في سرادق ضيق لا يتسع لعدد أكثر من ١٢٠٠ من رؤساء اللجان ومساعديهم ورجال الأمن والخفراء ومندوبي المرشحين وعدد كبير من أشخاص مجهولين تسللوا إلى داخل السرادق عبر أسوار المجزر الآلي المهجور والمواجهة لمركز شرطة الخانكة.

كما لم يلتفت رئيس اللجنة إلى إعتراضات من المرشحين على السماح لعدد ثلاثة آلاف شخص قاموا بإستخدام كارنيهات الحزب الوطني كإثبات شخصية علماً بأن هؤلاء الأشخاص تم إحضارهم من شبرا الخيمة والقناطر الخيرية ليصوتوا بمدينة العبور ورفض رئيس اللجنة إصدار تعليماته بوقف التصويت بدون البطاقة الشخصية أو رخصة القيادة. وتبين نية الحزب الوطني بمساعدة ومساندة الداخلية في تزوير الإنتخابات بعد إستبعاد الكشوف الإنتخابية الصحيحة التي تم تصويبها وتنقيتها من واقع البطاقات الشخصية لجميع المقيدين من قرية المرشح المستقل أحمد بكير وهي قرية سندوة قام عليها نخبة من الشباب عددها ٢٥٠ شاباً أشرفوا على عملية تصحيح الأسماء إلا أنه عند التصويت

فوجئ الجميع بأن الكشوف المستخدمة هي الكشوف القديمة المملوءة بالأخطاء.

كما تلاحظ أن عدداً كبيراً من رؤساء اللجان الفرعية لم يكن من رجال القضاء بل هم وكلاء نيابة وأعضاء هيئة قضايا الدولة بما يخالف نص القانون وهؤلاء تم توزيعهم على لجان قرية مرشح الوطني ومدينة العبور التي قيد فيها أكثر من سبعة آلاف ناخب منهم خمسة آلاف تم قيدهم قيداً جماعياً بحكم عملهم بشركتين في المدينة يقوم أصحاب الشركتين بإستخدامهم للمناورة والضغط والمجاملة لصالح الحكومة وقد ظهرت المخالفات في اللجان التي رأسها أعضاء النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة.

وتبين أيضاً جميع كشوف الناخبين الموجودة أمام رئيس كل لجنة ليست أصلاً بل صورة لأصل تم إخفاؤه وتم نقل صناديق الأصوات في أتوبيسات مظلمة في صحبة أمناء لجان وأشخاص مجهولين لمسافات طويلة إستغرقت ما بين نصف ساعة وساعة ونصف وهي فترة بكافية لتغيير أو حشر بطاقات أخرى. تقدم المرشحين بطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة تحددت له جلسة لتصدر حكماً تاريخياً بإلغاء إعلان نتيجة الإنتخابات وإعادة الإنتخابات وتنفيذ الحكم بمسودته الأصلية ودون إعلان. وعلى الجهة المنوط بها التنفيذ أن يتعين على إجرائه ولو بإستعمال القوة الجبرية هذا جميل جداً ولكن الأكثر جمالاً منه أن اللجنة والداخلية رفضوا تنفيذ هذا الحكم رغم عدم الإستشكال عليه حتى صباح السبت ٢٠٠٥/١١/٢٦ الذي أجريت فيه إنتخابات الإعادة دون أدنى إلتفات أو إحترام لحكم قضائي وعمار يا مصر...

وقعت عيني مصادفة على تصريح صرح به مصدر قضائي للصحف القومية بأن بطاقات التصويت التي عثر عليها المواطنون طافية على سطح مياه الترع وخلف أسوار المدارس في قنا ما هي إلا بطاقات مزورة ومنسوخة عن طريق الكمبيوتر دون أن يشير هذا المصدر عن سر وجود أختام اللجان الفرعية أو العامة عليها أما الأكثر غرابة

وتعجب ودهشة هو ما نتج من سلبيات عندما تقدم مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية بمذكرة إلى اللجنة العليا للإنتخابات والتي تضمنت تلك التجاوزات حيث كان تعليق المستشار سامح شكري مساعد وزير العدل أن اللجنة ليس من سلطتها الأمر ببطلان الإنتخابات وأن المنوط به الحكم ببطلان الإنتخابات هو القضاء وحتى تنفيذ الحكم ليس من إختصاصات اللجنة وإنما من إختصاص وزارة الداخلية وحتى لو تم تقديم إستشكال في حكم وفق الإنتخابات فيجوز إجراؤها في موعدها لحين الفصل فيها أمام القضاء الإداري للحكم ببطلانها وهنا تعود الكرة من جديد لملعب سيد قراره.. وسلم لي على نزاهة الإنتخابات وعلى مصير الحرية وعلى حقوق الإنسان فبعد مرور ست ساعات فقط من بدء التصويت في جولة الإعادة للمرحلة الثانية قامت قوات الأمن بإعتقال ما يزيد على ٦٦٥ من جماعة الإخوان المسلمين في سبع محافظات من المحافظات التسع التي تجري بها الإعادة ففي الإسكندرية وحدها تم إعتقال ما يزيد على ٢٠١ فرداً كان ١٧ منهم قد تم إعتقالهم فجر الجمعة وعرض بعضهم على النيابة العامة يوم السبت والتي أمرت بحبس إثنين منهم أربعة أيام على ذمة التحقيقات وأفرجت عن ثالث بضمان محل إقامته وفي دائرة الدخيلة تم إلقاء القبض على ٧ من مؤيدي الدكتور توكل مسعود مرشح الإخوان بها وكذلك القبض على ثلاثة محامين من وكلائه بالدائرة ووصل عدد المحامين الذين تم إعتقالهم بالدائرة إلى ١٧ محامي مما أدى إلى تجمهر زملائهم أمام مكتب رئيس المحكمة وبالضغط تم الإفراج عن المحامين المعتقلين كذلك تم إعتقال ١٥ فرداً من أمام مدرسة المكس وتم القبض على ٩ أخرين من أمام مدرسة حسن صبحي وعلى صعيد أخر في دائرة غربال تم إعتقال العديد من عناصر الإخوان بها حيث تم إعتقال ٥ من أمام مدرسة النهضة القومية و١٢ من أمام مدرسة أحمد طلعت وتم وضع هؤلاء المعتقلين في سيارات ميكروباص كما تم القبض أيضاً على ٣٠ من مؤيدي مرشح الإخوان من أمام مدرسة

أحمد بدوي وشهدت جميع دوائر الإسكندرية العديد من حالات الإعتقال لمندوبي مرشحي الإخوان ومؤيديهم وأنصارهم.

أما في البحيرة تم إعتقال ما يزيد على ٧٠ بينهم نجل مرشح الإخوان في وادي النطرون فقد شهدت الدائرة مع بداية اليوم قوات الأمن إعتقال مندوبي ومؤيدي ومرشحي الإخوان حيث تم إعتقال ما يزيد على عشرة بها.

وفي السويس تم إعتقال ٢٦ من مندوبي مرشحي الإخوان أثناء دخولهم اللجان وفي بورسعيد تم القبض على ٣١ من أنصار ومندوبي الدعاية وكلاء مرشحي الإخوان المسلمين من بينهم نجل الدكتور أكرم الشاعر وأطفال لم تبلغ أعمارهم بعد الأربعة عشرة ربيعاً كما تم القبض على إثنان من محامي الدكتور الشاعر.

في الفيوم تم إعتقال ١٨٠ من مندوبي مرشحي الإخوان أثناء ذهابهم للجان الإقتراع وعلى الرغم من أن دائرة سنورس التي تم وقف الإنتخابات بها إلا أنه جرى إعتقال ما يزيد على ١٠٠ من أنصار مرشح الإخوان المسلمين بها وجرت إشتباكات عديدة بها وأصيب بها الكثيرين نتيجة إستخدام الشرطة للقنابل المسيلة للدموع.

وفي قنا قامت قوات الأمن بإعتقال ١٥ فرد من مندوبي مرشح الإخوان بدائرة قوص ولاحقت الشرطة كل من تظن أنه يدلي بصوته للمرشح الإخواني وداهمت أكثر من ٣٠ منزلاً من منازل أصحاب التوكيلات للمرشح الإخواني.

أما في الغربية فقد تم إعتقال ٥٢ فرد وجرى العديد من حالات الإختطاف والإعتقال لمؤيدي ومندوبي ومرشحي الإخوان المسلمين في كل من زفتى وطنطا والسنطة.

وفي كفر الشيخ نجد الصراع على أشده حيث اللافت هناك للظاهرة التي تشهدها إنتخابات الدائرة السادسة "دائرة سيدي سالم" والسبب هو خوض عاطف النويشي للإنتخابات كمرشح مستقل على إعتبار أنه المرشح الوحيد الذي حصل على حكمين قضائيين بالحصول على تعويض مالي لمرتين من قبل بسبب التزوير الواضح ضده في دورتين

سابقتين وهو ما جعله يخوض الإنتخابات هذه المرة أملاً في ألا تضطره الظروف للحصول على تعويض مالي للمرة الثالثة وهناك تزداد حدة السخونة على مقعد الفئات في الدائرة بين النويشي وبين مرشح الحزب الوطني محمود عبد الباعث والنائب السابق سيد أحمد محمد والدكتور على الحديدي.

وعن الفضائح التي عالقت بالحزب الوطني وشابت به العديد من الزيف والتزوير عقد نقابة المحامين ولجنة سجناء الرأي بنقابة الصحفيين مؤتمراً صحفياً واسعاً حول التزوير الذي شاب عملية الإنتخابات ٢٠٠٥ في مرحلتها الأولى والجولة الأولى والثانية حيث تحدث الدكتور جمال حشمت :

حشمت: إتسع مدلول سجناء الرأي فلم يعودوا محبوسين داخل السجون وإنما أصبحنا نحن كلنا سجناء في حدود مصر بالتعدي على الحرية بالفكر الجديد والديمقراطية وكنا نعتقد أنه قد أن الأوان لإنتخابات حقيقية لكن الدولة وقفت ضد إرادة الجماهير منذ عشر سنوات عندما نجحت في عام ١٩٩٥ ووصلت إلى الإعادة فأغلقوا اللجان ليفوز الحزب الوطني بـ ٥٥ ألف صوت وفي ٢٠٠٠ تكرر ذات الأمر ولولا قضاة مصر الشرفاء ما نجحت وحدث ما حدث في ٨ يناير عام ٢٠٠٣ بحصار الدائرة بـ٦ من فرق الأمن المركزي حتى أن البعض إقترح أن يكون ٩ يناير هو عيد الجلاء لإحتلال ٨ يناير ومؤخراً تم تزوير الإنتخابات بمعرفة المستشار رئيس اللجنة.

وأن هذه الإنتخابات رفعت بعض الصحفيين وهوت بالبعض الأخر إلى الحضيض لعدم تحريهم المصداقية في متابعة الأحداث كما أنها رفعت قضاة مصر إلى السماء في دوائر كثيرة كان أداؤهم مشرفاً لكل أبناء مهنتهم إلى أن ذهبت الصناديق إلى اللجان العامة للفرز وهناك كان للحكومة رجالها من القضاة الذين نفذوا ما أرادت وأنا والكلام على

لسان الدكتور جمال حشمت طلبت شهادة كثير منهم على ما حدث سمعنا كثيراً عن نزاهة هذه الإنتخابات ومصداقية النظام في تحري العدالة أمام كل المرشحين سواء بسواء لكن للأسف المخزي والمحزن فإن النتيجة جاءت عكس ما سمعناه حيث أظهرت عدم مصداقية السلطة وغياب الشفافية واللجوء لإستخدام أسلوب البلطجة السياسية ويكفي أن الشعب تصدى لظاهرة بيع الأصوات التي بلغت قيمة الصوت الواحد ١٠٠ جنيه لسمسار البطاقات الإنتخابية و٢٠ جنيه لصاحب الصوت .

وجاء دور الكلمة للدكتورة مكارم الدرديري مرشحة الإخوان في دائرة مصر الجديدة والتي قالت:

دكتورة مكارم الدرديري:

على الرغم من التزوير والقيد الجماعي سواء في شركات البترول أو الغاز الطبيعي فقد حصلت على أعلى الأصوات وبفارق ١٥٠٠ صوت عن مصطفى السلاب ثم جاء الإعلان بعد ذلك أن إرادة عليا هي التي حسمت المعركة متجاهلة ما كانت تبثه شاشات الفضائيات عن سير عمليات الفرز وهو ما يجعلني أطالب المسئولين بالعودة إلى ضمائرهم ويكفي أن من بين من حضروا عمليات الفرز من أقسموا لي بيمين الله رب العالمين بعيداً عن الأضواء أنني كنت فائزة. كذلك حازم صلاح أبو إسماعيل عضو مجلس نقابة المحامين والذي أعلنت عنه وسائل الإعلام بخبر فوزه لكن بعد ذلك تم إعلان نجاح منافسته الدكتورة أمال عثمان ووجه أبو إسماعيل اللوم لوسائل الإعلام التي رأى أنها لم تكن محايدة وتجاوبت مع الدولة في نقد شعار الإسلام هو الحل ووصفه بأنه غير واضح متسائلاً عن الوسيلة المتاحة للإخوان وهم بلا حزب ولا ظهور رسمي لشرح برامجهم أو لتفسير شعارهم..

وفي كلمة له قال حازم صلاح أبو إسماعيل

حازم صلاح أبو إسماعيل:

أنا أول من تلقيت الصدمة الأولى بين كل الذين تم إسقاطهم عنوة وحسبنا الله ونعم الوكيل ويكفينا أننا كسبنا الشعب وتعاطفه وحبه وأتحدى النظام الذي ساعد على نجاح منافسينا أن يمشوا في الشارع ليروا بأنفسهم شعبيتهم بين المواطنين وهنا سيظهر من كان يستحق النجاح ومن حققته له الدولة بدعمها وسلطانها ونفوذها رغماً عن إرادة الناس وأعتقد أن ما حدث كان بأيد أمريكية وبتعليمات كي لا تدخل نوعيات بعينها لتعيش تحت سقف القبة البرلمانية ونحن نقدر القضاة ودورهم العظيم الشرفاء منهم ولكن هناك للبعض منهم الذين ثبتت عليهم الرشوة بدلاً من وضعهم بالسجون تركوهم أحراراً ليظلوا تحت سيطرتهم حيث يستخدمهم النظام كيفما شاء.

عبد الحي الفرماوي:

أعلنت القنوات الفضائية خبر فوزي ونجاحي وبالتحديد قناة النيل للأخبار حيث كنت مرشح بحدائق القبة عن الإخوان لكوني أعمل دكتوراً وأستاذاً بجامعة الأزهر إلا أنه قد تبدل خبر الفوز بعد ذلك وإنتقاد النظام للإخوان رفعهم شعار الإسلام هو الحل لكوننا لو رأينا حكومة الحزب الوطني تنفذ شريعة الله لكان الإخوان أول من يساعدها.

وخلال المؤتمر أعلن الصحفي الإخواني محمد عبدالقدوس عضو مجلس نقابة الصحفيين ومقرر لجنة سجناء الرأي أن نقابتي المحامين والصحفيين سوف تعدان قوائم سوداء بأسماء وصفات كل من ساهموا في التزوير بشكل أو بآخر.

وأثناء المؤتمر الحاشد الكبير تم توجيه سؤال للدكتور جمال حشمت عما سيجريه بعد ذلك فقال

جمال حشمت:

من الطبيعي أن أتوجه مبدئياً للقضاء المصري للأخذ بحقي ولكن إن لم أوفق في الحصول على هذا الحق فسأضطر للجوء إلى لجنة حقوق الإنسان بمنظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي ومما لاشك فيه أن كافة التقارير التي وردت بالصحف القومية ما هي إلا مزورة وإتسمت بالفبركة الصحفية لأن كافة هذه الصحف هي صحف مأجورة لحساب الدولة حيث وصفت الإخوان بما هو ليس فيهم وتركت ما تفعله الحكومة حين فتحت خزائن وأموال الدولة على مصاريعها للدكتور الفقي ولمرشحي الحزب الوطني.

وعن أسباب حول ترشيح الإخوان لمرشحة واحدة هي الدكتورة مكارم الدرديري أفاد مرشحي الإخوان أنه تم عرض الترشيح على أكثر من سيدة إلا أن أزواجهن رفضوا ذلك لما يتعرض له المرشحين والمرشحات على وجه الخصوص وهذا ما حدث مع الدكتورة مكارم الدرديري من هضم للحقوق الدستورية كما حدث.

وأجمل ما في هذا الأمر هي تلك المواجهة التي أجرتها إحدى الصحف بين كل من الدكتور مصطفى الفقي والدكتور جمال حشمت حيث لفت إنتباهي رداً على سؤال موجه للدكتور الفقي وهو قوله أن الأمر خلاص إنتهى بإستخراجه كارنيه المجلس وأن الموقف لا يستحق المناقشة في هذا الصدد معلناً أن شهادة الدكتورة نهى الزيني ما هي إلا كلام مرسل لا يستند إلى أساس كما لفت نظري رداً للدكتور جمال حشمت على سؤال في هذه المواجهة بقوله أن الدكتور الفقي لم يترك شيئاً إلا وألقاه علينا حيث زعم إساءتنا للقضاة وأننا نحن الذين تورطنا في أعمال البلطجة وإن الشعب كله مجرد إخوان مسلمون وكلها أمور لا تستحق الرد كما لا تستحق أن تصدر من دكتور مثل الفقي نظراً لثقله السياسي والثقافي وقد إتهمنا الفقي بأننا قمنا بمنح رشاوى إنتخابية بمبالغ ضخمة رغم أنه لا يملك أية معلومات عن خزائننا ولا عن ما أنفقناه وكل الأموال التي أنفقناها ما هي إلا تبرعات وهناك أناس لا علاقة لهم بنا ساندونا وتبرعوا لنا فالقماش الذي ثمنه عشرة جنيهات

كنا نحصل عليه بخمسين قرشاً ومن يتهموننا بتلقي أموال من الخارج فالرجل منهم يثبت ذلك.

رداً أراه غاية في الغرابة خاصة ثمن القماش الذي هو بعشرة جنيهات فيصل إلى خمسين قرش لماذا إذن خمسون قرشاً مادام القماش ضمن التبرعات والمساندة للإخوان والأكثر غرابة في الرد هو نفي تلقي جماعات الإخوان لأية دعم من الخارج ومن يكتشف غير ذلك فعليه الإثبات !!!...

هل وصلت حدود الفضائح في إنتخابات ٢٠٠٥ إلى أكثر من الجملة وأكبر من المذبحة بتدخل مندوب السفير الأمريكي في هذه الإنتخابات بطنطا سؤال تردد بقوة لدى الأوساط السياسية والمتابعين للعملية حيث شهدت الدائرة أعمال عنف وبلطجة وتجاوزات لصالح مرشحي الوطني وفي رصد للأحداث المتلاحقة هناك حدث أن مندوب السفير الأمريكي إلتقى بمسئولي الكنيسة في حضور مرشحي الوطني للضغط على الناخبين الأقباط وحثهم على الذهاب لصناديق الإقتراع للإدلاء بأصواتهم لصالح الوطني لضمان ما لا يقل عن نحو خمسة آلاف صوت قبطي في محاولة لرفع أسهم الوطني وإنقاذه من السقوط المروع في ظل تقدم الإخوان الملحوظ والمسموع والمرئي والملموس والتدخل السافر لمندوب السفير الأمريكي وصل مداه لتفقده بعض اللجان بطنطا والتي يتكتل فيها الإخوان منها لجنة سعيد العريان والتربية الفكرية وسيدي عبدالرحيم وتوكل وسيجر في سرية تامة إعتقاداً من مندوب السفير ومرافقوه أن ليست هناك مراقبين ومتابعين للأحداث وتلك اللجان شهدت أعمال عنف وبلطجة وتوقفت فيها عملية التصويت أكثر من مرة بعد أن حاصرت قوات الأمن هذه اللجان وتم تقفيلها منذ الثانية ظهراً وحيث قام أحد الضباط بتهشيم كاميرا خاصة بقناة أوربيت أثناء قيام فريق العمل بالقناة لتغطية الأحداث وتم التحفظ على الكاميرا وجاءت زيارة مندوب السفير الأمريكي على رأس وفد أمريكي خصيصاً لمراقبة الإنتخابات في أعقاب زيارة السفير الأمريكي نفسه لمحافظة الغربية مؤخراً والتي أعلن خلالها في مؤتمر

صحفي أنه لا تدخل لأمريكا بالإنتخابات المصرية بإعتبار أن ذلك شأن داخلي في الوقت الذي حرص فيه مندوب السفير على مراقبة كل صغيرة وكبيرة تمت خلال المعركة الإنتخابية والتي جاءت على غير المرغوب فيه فقد إستطاع مرشحو الإخوان أن يفرضوا أنفسهم بقوة على الساحة رغم كل هذه التلال والجبال من التجاوزات والإنتهاكات وحصل مرشحان منهم على فوز ساحق وهما سعد الحسيني بالمحلة وعبد الحليم هلال في سمنود بينما فاز الوطني بمقعد واحد فئات بدائرة نهطاى وهومقعد الدكتور محمود أبوزيد وزير الري بعد أن ترددت أنباء عن حدوث تجاوزات خاصة أن المؤشرات كانت تؤكد إجراء إعادة بينه وبين عبدالقوي السيسي مرشح الإخوان وفاز اللواء سيد جبر " مستقل" بمقعد الفئات في دائرة مركز المحلة بإكتساح بعد الإطاحة بالنائب محمد مرعي "وطني" والذي تقدم بطعن يؤكد فيه حدوث تزوير بالدائرة وإستبدال بعض الصناديق وتفجرت أحداث عنف بالدائرة بين أنصار جبر ومرعي عقب إعلان النتيجة نتج عن أعمال العنف فيها إصابة أكثر من ٢٥ شخص من الجانبين ووفاة المواطن زكي العشري ٦٠ عاماً وتقدم أيضاً محمد الحلوجى"وطني" بدائرة برما بطعن بعد سقوطه أكد فيه حدوث تجاوزات في ٤ لجان بقرية محلة مرحوم كما تقدم فكري الجزار شيخ المستقلين بطعن في محكمة القضاء الإداري يؤكد فيه إستبدال أصواته بأصوات مرشح أخر دخل الإعادة بدلاً منه.

سؤال يطرح نفسه في سلسلة الفضائح التي تناولها الحزب الوطني أثناء إنتخابات ٢٠٠٥ على شكل حلقات متصلة منفصلة لمسلسل التزوير الشهير والذي غالباً ما سيتم تناوله في فيلم سينمائي قريباً جداً يحمل عنوان " النزاهة في المتاهة " ذلك السؤال هو هل أعاد الحزب الوطني صياغة مادة الحساب من جديد وعلى طريقته الخاصة بحيث أصبح كل من يحصل من مرشحيه على أصوات أقل هو الفائز؟؟؟ ويصبح نائباً للأمة ويعيش أسفل سقف القبة خمس سنوات طوال هذا ما تؤكده الظروف والملابسات في دائرة بندر دمنهور خلال إنتخابات

المرحلة الأولى والثانية لإنتخابات ٢٠٠٥ فعلى الرغم من عدد الأصوات الكبير الذي حققه الدكتور جمال حشمت مرشح الإخوان بدائرة بندر دمنهور إلا أن لجنة الإنتخابات أعلنت عن سقوطه وكان حشمت قد سجل فوزاً كبيراً بحصوله على ٣٥ ألف صوت مقابل ٧ آلاف صوت حصل عليها الدكتور مصطفى الفقي مرشح الحزب الوطني الذي حصل على المقعد وسط حالة عارمة من ذهول وإنكسار الرأي العام بالدائرة.

حيث شهدت الدائرة منذ الساعات الأولى صبيحة يوم الإنتخابات محاولات مستمرة من قبل أجهزة الأمن والبلطجية لإرهاب الناخبين ومنعهم من الإقتراب من مقار لجان الإقتراع حيث تم إعتقال أكثر من ٨٠ شخصاً من مؤيدي مرشح الإخوان في الوقت الذي تركوا فيه مؤيدو مرشح الحزب الوطني يفعلون ما يشاءون.

ففي مدرسة عمر الوكيل الثانوية للبنات فرضت لغة البلطجية المدعومة بالحماية الأمنية نفسها على الأداء الإنتخابي فقد شن مجموعة من البلطجية هجوماً بالسيوف وإلقاء ماء النار والمازوت على الناخبين وأسفرت البلطجة عن إصابة أكثر من خمسين ناخباً بجروح متنوعة في الوقت الذي إكتفى فيه رجال الأمن بمشاهدة ومطاردة أنصار مؤيدي مرشح الإخوان المسلمين وشهدت منطقتي شبرا وأبو الريش ذواتا الثقل التصويتي لمرشح الإخوان أحداث عنف وبلطجة حيث بدأت الأحداث عندما لاحظ رجال الأمن الإقبال الشديد للناخبين على هذه اللجان وبخاصة لجان مدارس سليم البشري وعبدالمنعم رياض وعمر كامل ولم يجد رجال الأمن أمالهم سوى دفع أكثر من ٢٠٠ بلطجياً يحملون الأسلحة البيضاء والسيوف والزجاجات الحارقة لإرهاب الناخبين وإفتعال مشاجرات لتعطيل عمل اللجان بهدف الحد من التصويت لصالح مرشح الإخوان وأسفرت الإشتباكات بين البلطجية وأنصار المرشح عن إصابة ثلاثة ناخبين بجروح غائرة وإعتقال إثنان من البلطجية أعترفا لمؤيدي المرشح بأنهما ينفذان تعليمات رئيس مباحث الدائرة غير أن الأهالي إستطاعوا ضبط جنود

من الأمن المركزي يرتدون الملابس المدنية وتم منعهم من الدخول للتصويت للإنتخاب لمرشح الوطني. فضائح.. فضائح أبداً لم تكن هي فضائح بالقطاعي قدر ما هي فضائح بالجملة جعلت من كرامة وهيبة الجزب الحاكم محلاً للسقوط الذريع في أعماق الهاوية...
وفور إنتهاء مرحلة الإعادة لإنتخابات ٢٠٠٥ وبعد أن فاز الحزب الحاكم بالأغلبية أو كما يقولون " بالعافية " قام المهندس عبدالرحمن حافظ رئيس التليفزيون المصري ورئيس مدينة الإنتاج بالإجهاز التام على ما تبقى من بقايا روح الحزب الحاكم فأرداه قتيلاً وأصابه في مقتل لتكتمل فضائح الحكومة في إختيارات عناصرها حيث أنه بعد أيام قليلة من قرار رئيس الحكومة بإقالة عبدالرحمن الرئيس السابق لإتحاد الإذاعة والتليفزيون ورئيس مدينة الإنتاج الإعلامي للنائب العام وذلك للتحقيق معه فيما نسب إليه من مخالفات أثناء عمله وكان أنس الفقي وزير الإعلام قد طلب من هيئة الرقابة الإدارية التحري حول الشبهات التي ترددت حول وجود مخالفات جسيمة شابت أعمال عبدالرحمن حافظ وقامت الهيئة بدورها بالتحقيق في كافة الوقائع المشتبه فيها وقدمت تقريرها بنتائج التحريات وما أسفرت عنه من إكتشاف لمخالفات جسيمة وبناء عليه قرر وزير الإعلام على الفور إحالة الأمر للنائب العام للتحقيق في تلك المخالفات والتي تضمنت مخالفات حافظ أثناء رئاسته للإتحاد قضية التعاقد الذي تم بين الإتحاد وإحدى الشركات المسئولة عن إعادة بث القناة الفضائية المصرية في قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية دون إجراء الدراسات اللازمة مما ترتب عليه دفع الإتحاد لمبالغ وصلت إلى ١٨,٨ مليون دولار أمريكي خلال مدة التعاقد وعدم تحصيل قيمة الإشتراكات المنصوص عليها بالتعاقد بما يتعارض ولوائح الإتحاد والقواعد العامة مما ترتب عليه إهدار أموال وموارد الإتحاد كذلك تنازل حافظ لإحدى وكالات الإعلان عن العقد الخاص بإستغلال مساحات إعلانية على القنوات المحلية بالأمر المباشر مستغلاً موقعه في رئاسة الإتحاد ومنح هذه الوكالة العديد من الإمتيازات والتسهيلات على سبيل المجاملة وأبرم

عدداً من التعاقدات للإنتاج المشترك لمسلسلات درامية بقيمة مغالى فيها للتحاليل على خفض المديونية المستحقة على الوكالة والتي وصلت إلى ٤٨ مليون جنيه.

كما حصل عبدالرحمن حافظ على مبلغ ٢,٣ مليون جنيه دون وجه حق من خلال قيامه بإعطاء تعليمات بإعداد مذكرات صورية بصرف مكافآت لممثل إحدى التليفزيونات العربية وبعض المسئولين في صورة نقدية للإستيلاء عليها بالمخالفة للقانون واللوائح والمدهش والعجيب بل والمذهل أن يطل علينا مسئول برأسه من وزارة الإعلام ليزعم لنا ما يضحكني حتى البكاء والعويل والصراخ بل وتنتابني هيستريا الضحك العشوائي على ما قاله من مزاعم حيث صرح قائلاً:-

مسئول بوزارة الإعلام:

يكون في معلوم الجميع أن قرار إحالة عبدالرحمن حافظ للنيابة العامة إنما هو قد أتى في إطار التوجه العام للدولة لكشف مواطن الفساد وعدم التستر على العابثين بمصالح المجتمع أو إهدار المال العام والإلتزام بالشفافية في الأداء الحكومي على مصالح المساهمين والجماهير العريضة التي تتعامل مع أجهزة الإعلام والشركات التابعة لها !!!!..

ما رأيك عزيزي القارئ في ذلك التصريح وماذا تقول إذا كنت لا تريد القول فدعني أقول أنا " عشانك إنتي أنكوي بالنار وألقح جتتي وأدخل جهنم وأنشوي وأصرخ وأقول يا دهوتي " "يا دهوتي " .

أهدر عشرات الملايين أثناء رئاسته لإتحاد الإذاعة والتليفزيون وإستكمل إهدار الملايين الأخرى في مدينة الإنتاج الإعلامي وقام بالتوقيع على تعاقدات مع أباطرة الإعلانات معدومة الشفافية بل وسببت خسائر كبيرة وهبط بسعر السهم في مدينة الإنتاج من ٧٠ جنيهاً إلى ٧ جنيهات ووصلت ديون المدينة في عهده إلى ما يقرب من ثلاثة مليارات جنيه غير أنه كان دنجوان عصره فقد تبنى الممثلة السورية "جومانا مراد" وأغدق عليها وفرضها بالأمر على كل المنتجين كذلك قام بتكوين شركة إنتاج لنجله "محمد" في دبي بخمسين

مليون دولار وسخر لها كل إمكانات المدينة وبعد كل ذلك يطل علينا المسئول بوزارة الإعلام ليقول لنا ما قاله وإذا إعتبرنا أن ما قاله به شيء من الصحة والصدق فلماذا إذن صمت الجميع حتى تفحل عبدالرحمن حافظ. أكان السادة المسئولين في إنشغال عنه بمتابعة ومراقبة والتحري عن أخرين هم أكثر وأكبر منه تفحلاً ؟؟؟ أم أن إنشغالهم كان بسبب العدو وراء أحد لصوص الملابس المتواجدة على أحبال الشرفات بالمساكن أو إنهم كانوا في حالة ترقب وإنتظار وضبط لصاً لأحذية المصلين بالمساجد لابد أن تجاهلهم لحافظ طيلة فترة إهداره وإستيلاءه للمال العام كانت له أسبابه وينبغي علينا إلتماس العذر والمبرر للحكومة وبمجرد تفرغهم سرعان ما قاموا بعمل اللازم مع عبدالرحمن حافظ وأحالوه للتحقيق بالنيابة العامة وفريق التحقيق الذي شغل نصف يوماً كاملاً بالتمام والكمال معه حيث تم التحقيق معه لمدة ١٤ ساعة تمت الإستراحة خلاله مرتان وتتوالى الفضائح بأن عبدالرحمن حافظ كان له رفيقاً للفساد هو إمبراطور الإعلان إيهاب طلعت الذي دأب حافظ على منحه المزايا الكثيرة ومن البذخ والترف أن يخصص عبدالرحمن حافظ إثنان من السائقين لكل مسئول يعمل لديه إحداهما مخصص للأغراض المنزلية والأخر مخصص لتنقلات المسئول نفسه بخلاف الهيكل الوظيفي الإداري للمدينة الذي وصل تعداده إلى ٢٠٠٠ موظف يتقاضون أكثر من مليون جنيه. بعض هؤلاء الموظفين قد وصل راتبه الشهري لأكثر من ١٠٠ ألف جنيه شهرياً غير أن عبدالرحمن باشا حافظ أو الملك عبدالرحمن أو السلطان عبدالرحمن كان مسرفاً للغاية حيث يقيم الحفلات وأعياد الميلاد بالمدينة للفنانين والفنانات على نفقة المدينة مجاملة لهم ولهن وقد خصص للممثلة السورية السابق ذكرها سيارة خاصة بسائق لجميع تنقلاتها مما ترتب على ذلك أن تتهم الممثلة الغير مشهورة بأنها فوق القانون وكانت تتعالى بالكبرياء على فريق العمل الفني الذي تشارك فيه ولا يجرؤ أحد على مناقشتها لأنها بالفعل "مسنودة" من جناب السلطان رئيس المدينة غير أنه قام بتعيين أحد صحفيو الجرائد القومية

مستشاراً إعلامي للمدينة براتب عشرة آلاف جنيه شهرياً وخصص له سيارة لتنقلاته.

ومن فضائح الرجل المختار من الحكومة عبدالرحمن باشا حافظ أيضاً أنه أنشأ جهاز وهمي أسماه جهاز التعاون الدولي تولى رئاسته نبيل عثمان الرئيس السابق لهيئة الإستعلامات حيث زعم حافظ أن الهدف من إنشاء هذا الجهاز هو جذب المنتج الأجنبي والترويج لتصوير الأعمال الأجنبية في مصر وبالتحديد مدينة الإنتاج الإعلامي ومر عامان على إنشاء الجهاز دون إحراز أي نتيجة من إنشاؤه رغم تعدد الوفود الأجنبية التي أتت إلى مصر وأبرزها وفد فيلم "كليوباترا" والذي تحملت المدينة ما يقرب من نصف مليون جنيه لحضوره وإستقباله على طائرة خاصة وإقامته في جناح "ونستون تشرشل" بناء على طلب ذلك الوفد بخلاف واقعة قدوم المخرج العالمي "جون هايمن" مخرج فيلم "نفرتيتي" لزيارة المدينة للإتفاق على إنتاج الفيلم على الورق مقابل إستضافته ثلاثة أيام على نفقة المدينة بالإضافة إلى تذاكر الطيران التي تحملتها ميزانية المدينة أيضاً ومع ذلك لم يتم شيء من هذا القبيل.

ويبدو أن عبدالرحمن قد ضرب الرقم القياسي في تجاهل القوانين والقرارات وضربها عرض الحائط بل ومنحها ظهره أو إخراج لسانه لها قائلاً على جثتي لو نفذتك يا قوانين !!! حيث أنه في عام ٢٠٠١ حين كان السيد صفوت الشريف وزيراً للإعلام قد شكل لجنة عليا لوضع معايير للعملية الإنتاجية بعد الفوضى التي إجتاحت وإنتشرت بدخول المنتج المنفذ لإنتاج المسلسلات هذه اللجنة ضمت رؤساء القطاعات الإنتاجية الرسمية وبعد إجتماعات مكثفة صدر القرار الإداري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠١ والمتضمن ٢١ بنداً أبرزها عدم السماح لأي منتج بالتعاقد على عملين في عام وعدم إسناد مهمة الإنتاج لأي منتج يرتبط بأي صلة قرابة بالمسئولين وألا تزيد ساعة الإنتاج عن ١٥٠ ألف جنيه ومع ذلك ذهبت هذه البنود وذهب القرار أدراج الرياح

عند عبدالرحمن لتسهيله لأكثر من منتج في الحصول على خمسة أعمال في السنة بسعر ٢٨٠ ألف جنيه لساعة الإنتاج الواحدة.
وإنهارت الأوضاع المالية في المدينة عقب إنهيار سعر الأسهم لدرجة جعلت الإدارة تعتمد على دخل مدينة "ماجيك لاند" الترفيهية وتذاكرها وكذلك مصروفات الأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام والتي تبلغ مصروفات الطالب فيها إلى سبعة عشر ألف جنيه سنوياً للمصري وستة آلاف دولار للأجنبي حيث تحول هذا الدخل إلى مصدر الدخل الرئيسي لصرف أجور العاملين بالمدينة.
وأبرز إنتهاكات عبدالرحمن حافظ هو إستغلاله لطبيعة عمله لشراء شركة إنتاج وتوزيع فني تقع في المنطقة الحرة بإمارة دبي يبلغ رأس مالها ٥٠ مليون دولار سجّلها بإسم نجله محمد عبدالرحمن حافظ.
وعبارة "حصرياً" التي تصدرت كل الأعمال الدرامية لقناة دبي هي مفتاح السر في أن تلك الأعمال الفنية هي من إنتاج هذه الشركة حيث إستمر هذا الوضع عدة سنوات حتى تولى الدكتور ممدوح البلتاجي حقيبة وزارة الإعلام في يوليو ٢٠٠٤ فأصدر قراراً بإلغاء هذا التعاقد وشدد على أن يكون العرض الأول من حق التليفزيون المصري.
صلاح شلبي / عماد عبدالله / حسام شوقي / مها سليم هذه الأسماء وأخرين هم الحاشية ومراكز القوة التابعين لعبدالرحمن حافظ وهم العين الحارسة للمدينة والأولياء بالوصاية عليها وهم الفساد والإفساد حيث يمرحون ويرتعون بها بشكل مثير ومنهم من امتلك العديد من الفيلات والعقارات.
بقى القول أن فضيحة عبدالرحمن حافظ تكاد تكون قنبلة بدا وكأن أحدهم أجل موعد تفجيرها حتى إنتهاء المعركة الإنتخابية أو إنها إنفجرت فجأة ليصبح أمام الكثير من الأعوان طريق شائك وطويل للهرب وغالباً لن يصلوا إلى النهاية فالفضيحة مثل قطعة الدومينو فإن سقطت يتلوها سقوط باقي قطع الدومينو بالتدريج..
والأهم أن الرأي العام يراهن من جديد على أن تكون فضيحة أو قنبلة حافظ بداية لإنفجار قنابل أخرى أصغر وأكبر ويراهن أيضا على ما

سوف يزعمه حافظ من خلال التحقيقات خاصة إذا ما قرر حافظ هدم المعبد على رأسه ورأس الجميع فنحن في صدد إنتظار ورود أسماء أخرى أثناء هذه التحقيقات والإجابة تنحصر في ثلاث زوايا لإكتمال مسلسل الفضائح بالجملة نعم الإجابة في رأس حافظ وفي أوراق التحقيق وفي سلسلة الفضائح القادمة .
هذا ما جناه الحزب في حق نفسه بإختيار عناصر قد أساء لنفسه من خلالها وهذه سلبيات الحكومة في تجاهل وإستتكار البطون التي جاءت خاوية وتركها حتى إتخمت وزاد حجمها بشكل ملحوظ وبعدها تقع الواقعة وتسقط الفضيحة ولا أعي ما الناتج من جراء ذلك التجاهل الذي يمثل وضع العقار الأيل للسقوط ولا نحرك ساكناً إلا بعد سقوطه فنصرخ ويزداد العويل والبكاء بسبب ضحايا إنهياره ومصرعهم أسفل أنقاضه وأعود لأسأل المسئول الإعلامي أهي تعليمات وتوجيهات أم هو منح فرصة لترحيل الأموال خارج البلاد أولاً ثم تأتي المحاكمة بعد ذلك .
في سلسلة لفضائح كشف قضاة مصر الشرفاء عن فضائح إنتخابية جديدة بمثابة مفاجآت من العيار الثقيل منها ما هو صورة مكررة مما حدث في "بندر دمنهور" الشهيرة وبصورة أشد قسوة وسواداً حيث أنها فضيحة أشد دوياً وإتساعاً فهي مهزلة أكبر من مهزلة دمنهور.
ومن ناحية أخرى قرر المستشار أحمد مكي أنه سيعرض على القضاة قرار المقاطعة أو التمسك بمطالبهم المتمثلة في إصدار قانون السلطة القضائية بتعديلاته التي أقرها نادي القضاة وأبرزها الإستقلال المالي والإداري عن السلطة التنفيذية ونقل تبعية التفتيش لمجلس القضاء الأعلى المنتخب وإختيار النائب العام من الجمعية العمومية لمحكمة النقض وإخضاع النادي لتبعية الجمعية العمومية للنادي فقط دون سيطرة أو رقابة من أي جهة حكومية.
وتحقيق ضمانات الإشراف بإخضاع العملية الإنتخابية للإشراف الكامل بدءاً من القيد بجداول الناخبين وحتى إعلان النتيجة وحفظ الأوراق وإعداد الكشوف وطبع بطاقات التصويت وتحديد عدد مراحل

الإنتخابات وعدد اللجان وأماكن مقار اللجان ورؤسائها بمعرفة الجمعيات العمومية للمحاكم وتشكيل اللجنة العليا للإنتخابات من عناصر قضائية من القضاء الجالس فقط وبالإختيار من الجمعيات العمومية من المحاكم.

وتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بالإنتخابات سواء الصادرة من القضاء الإداري أو عن محكمة النقض. وقد أشار مكي عن وجود ما هو أكثر من ٢٠٠ شكوى من رؤساء اللجان الفرعية والعامة عن التجاوزات التي جرت بالجولة الثانية من الإنتخابات.

وأكد مكي في تصريحات له بالصحف أن القضاة سوف يكون لهم موقف من رئيس اللجنة العليا لأنه المسئول عما حدث للقضاة والناخبين وأن الجمعية العمومية للقضاة سوف تتابع موقف المتهمين من رجال الشرطة بالإعتداء على القضاة ودون تهاون.

إلى أين تسير السفينة ؟ وبأي وسيلة هي تسير؟ وأين المطاف لهذه السفينة ؟ وماذا يبغي ربانها؟ أسئلة صعبة وعلامات إستفهام أصعب أهي تسير إلى حافة هاوية السقوط والتدني في بحار الوحل والفشل؟ أهي تسير بسرعة الرياح فتلاطمها الأمواج الثائرة؟ أم هي تسير بالوقود الذي هو ثورات ومظاهرات وغليان الشعب؟ وأين المطاف هل هو عند إبادة الشعب أو عند الإكتفاء بتكميم الأفواه والزج في السجون والمعتقلات؟ وهل يقودها رباناً واحداً أم هم جمع من قراصنة البحار الذين فرضوا الهيمنة والسطوة؟ أسئلة كثير ثائرة وحائرة لا تجد لها إجابات بسبب ما فرضته النتائج التي إنتهت إليها إنتخابات مجلس الشعب والتي أسدل الستار عليها بفوز الحزب الحاكم بالأغلبية أو بالأصح للكلمة "بالعافية" كما يرددها رجل الشارع هي كانت نتائج عجيبة وشعب مصر هو الأكثر عجباً وتعجباً ودهشة وإستغراباً.. حزب وطني ساقط في مستنقع الصراعات حرس قديم مازال يتشبث بأوهام وأحلام أخر العمر وجيل جديد يرى أنه قد حان الوقت للتخلي عن سياسة اللعب من خلف الستار وجدران الغرف المغلقة .. أقباط خرجوا طوعاً أو كرهاً خارج حلبة المصارعة .. أحزاب معارضة

مغلوبة على أمرها تحاول قراءة مستقبل في علم الغيب هي تقرأ هذا المستقبل بلساناً مقطوعاً وأنياباً مهشمة تم تكسيرها بمعرفة الأمن.
يسار تائه يسعى للملمة أوراقه المبعثرة .. إخوان مسلمون ترصدهم عدسات الجميع في برلمان مضطرب يشكلون نحو ٢٠% من إجمالي نسبة مقاعده التي إستحوذ الوطني قصراً أو قهراً على ٧٢,٩% منها.
فبرغم كل الصناديق الشفافة الزجاجية إلا أن الشعب بأكمله كان خارج الكادر والكتلة الصامتة مازالت خرساء.
فقد مر أكثر من قرن ونصف القرن على عمر الدولة الحديثة في مصر بنى الشعب المصري خلالها السدود والقناطر شق الترع والقنوات ، حرث وغرس وروى ، زرع وجمع وحصد لينعم غيره ويأكل ويشرب ويرتع ويلبس وينام الشعب في العراء أو في المقابر حياً مع الأموات أو ميتاً مع الأحياء ، جائعاً بائساً عطشاً تلهب ظهره سياط جلابي الضرائب وكرابيج السُخرة يحاصره ثالوث الفقر والجهل والمرض وفي الحروب دائماً هو الوقود من غزوات الإمبراطورية العليا في أسيا وأفريقيا والبلقان إلى حرب تحرير الكويت وتبوير العراق وأصبح قدر الشعب في مصر أن يظل مدفوناً في الإنجاز تلو الإنجاز في المعارك الصحيحة والمعارك الخاطئة .. إمتزجت دماؤه العذبة مع الملح الأجاج في حفر القنال التي باعها الخديوي بعد ذلك وقف الشعب مع عرابي ووقف خلف سعد وإحتضن يوليو وإنتصر في أكتوبر والإستنزاف بنى آلاف المصانع ، شيَّد السد العالي ، أقام قلاع النهضة لكن المتحدثين بإسمه والقائمين بالوصاية عليه أقاموا له المقابر والمحارق الجماعية سكناً ومسكناً في سيناء وفي ترب الغفير والإمام الشافعي وفي القطارات والمسارح وعلى طرق الأسفلت ومن أعلى الكباري العلوية .. هذا الشعب الوقود هو الذي تخاطبه عموم النخبة المصرية وتطلب وده في أوقات الشدة ليظل الجالسين على مقاعد السلطة والنفوذ مطمئنين يغنمون الأسلاب ولا أجد تشبيهاً لهؤلاء أجمل أو أفضل من " السمسار " في قصيدة شاعر الشعب بيرم التونسي التي يقول فيها:

لا هو بيحرث ولا بيُبذر
ولا بيحصد ولا بيجمـع
ولا بيسبك ولا بيطرق
ولا بيخرط ولا بيقطـع
ولا بيشحن ولا بيخزن
ولا بيوزن ولا بيدفـع
ده هو غانم الأسـلاب
وغيره بيضرب المدفع

إنهم ينافقون الشعب من أجل إستقرار (السبُوبة) فإذا إستقرت إزدروه وإتهموه بالجهل والتخلف وقلة الرشد والكسل والسلبية والبطر وعدم النضج ولا فرق في هذا الخطاب المتعالي بين نخبة الحكومة ونخبة المعارضة فالكل يزعم ويدعي أنه الممثل الشرعي الأوحد للجماهير والكل يخطط ويتفلسف ويبذل قصارى جهده النخبوى ليظل المجتمع قطيعاً يدمن الإذعان والطاعة القدرية عبر تصدير الخوف إليه ذلك الخوف الذي يقتل الروح وعبر إستيراد التبعية والطاعة منه فالحكومة التي تغازل شعبها كل يوم في التصريحات ما أن ترى جرماً جماهيرياً إلا وإنطلقت جحافلها الأمنية لتوسعه ضرباً وركلاً وسحلاً وتطلق قنابل الدموع تحاصرهم كالجرذان ثم تلقي القبض عليهم وتزج بهم في أقرب زنزانة بالسجون والمعتقلات والغريب أن الذي يقود ويخوض هذه الحرب الخاسرة قطاع أو قطعان من الجماهير ترتدي زي الأمن المركزي هذا المشهد المكرر والمعاد في شوارع المحروسة أكاد أرى المخرج الشرير جالساً يصفق بحرارة أمام المونيتور وهو يتابع حلبة الصراع غير المتكافئ بين جماهير يضرب بعضها بعضاً منهم من يرتدي زياً عادياً ومنهم من يلبس لباس الحكومة وما بدّلوا تبديلا وفي الليل حيث الظلام الدامس تجلس نخبة الحكومة مع نخبة المعارضة على الهواء في الفضائية يرتدي الطرفان قفازاتهم الحريرية يتبادلون

الحوار أو الصراع اللفظي المحسوب وربما يسهرون في مكان واحد على الشواطئ أخر الليل.

وعلى الجانب الأخر إذا كان ثمة أخر تقف مظاهرة كفاية على سلم قتل الخوف بشكل رمزي وبوجود رمزي وفضاء تجريبي يهتف كوادرها قائلون " سيبوا الناس ما تمشوهاش ياللي بعتوا بلدنا بلاش ". فيحرجهم الأمن المركزي الذكي إبن السبعة آلاف عام بفتح الطريق للجماهير فلا يدخل أحد لكن وللأمانة الكل راض. وسعيد ، الأمن والمتظاهرون والعابرون الذين يمرون على فرقة الفنون الشعبية السياسية. ثمة إتفاق أو لنقل تواطؤ على عدم دخول الجماهير في الكادر إلا بالقدر الذي يرضي طموح مصوري الفضائيات ووكالات الأنباء.

يعجبني موسوعة المجتمع المصري التي رصدها الراحل المصري سيد عويس عن مواقف ذلك المجتمع التي إنحصرت في عشرة مواقف وهي ١- المتفرج ٢- المنافق ٣- الصابر ٤-الشاكي ٥- الباكي ٦- الدعَّاء ٧- الساخر ٨- الجفاية ٩- المهاجر ١٠- المتمرد.

أما الموقف الإيجابي فالنخبة جميعها تعرف أنه لا يمكن أن يحدث إلا بالمشاركة والحديث عن المشاركة ليس مجرد كلام إنشائي منحوت بعناية حول الكتلة الصامتة أو القاطسة أو الغاطسة لكنه فعل يومي مع الناس في إطار إصلاح تشريعي وسياسي وإقتصادي شريطة أن يتم ذلك بحب وإقتناع ويقين لا فض حنك!!

فالكثيرون يتحدثون عن الجماهير وهم غير راغبين في وجودهم لأن وجودهم سوف يعني إعادة فرز هذه النخبة وربما يؤدي ذلك إلى إختفائها من عموم الفضائيات ثم إن الطريق إلى ذلك جاد جداً والمسألة كما تعلمون حتى الأن مجرد هزار..

لقد إتفقت كل تيارات توظيف الجماهير على أن تجعل منهم في الإنتخابات هم البلطجية وهم الضحايا ، الهتيفة والناخبون المحملون في لوريات كالقطعان للتصويت لصاحب النصيب. فإن أكثر المشاهد التي تصيبني بالحسرة والوجع خلال الإنتخابات هو إلتقاء مرشحين

يقفون في مكان واحد ويقف حول كليهما الأنصار الغلابة فيهتف كل فريق لمرشحه في وقت واحد " بالروح بالدم نفديك يا فلان " وفلان هذا الذي سوف تفديه الجماهير يقف كالطاووس ملوحاً بكلتا يديه مبتسماً ملء شدقيه بوجه مكتنز يطفح بالحمرة. حمرة العز وأكل الوز لا حمرة الخجل طبعاً وأتأمل في داخلي متسائلاً هؤلاء المطحونون من أصحاب الوجوه الصفراء الممصوصة والأبدان المتهالكة فقراً وعوزاً ومرضاً هؤلاء المتعطلون الفقراء يرددون أن يفتدوا سعادة الباشا بالروح والدم ؟ وهم يا حبة عيني روحهم طالعة ودمهم ناشف فمن أين إذا سيأتون بروح ودم.

فيهمس في أذني أحد الحكماء الشعبيين الأميين " ما كنا مرتاحين أيام التقفيل ملعون أبوها الشفافية " ففي أيام التقفيل لم تكن هناك جحافل أمن ومصفحات وعربات ورصاص مطاطي وحي ودخان وحصار ومصابون وقتلى وكانت الأصوات تذهب لصاحب النصيب الذي لا نراه بالعين المجرد إلا لدقائق في يوم الإنتخابات وهو يلوح للجماهير من فوق عربة الصناديق المزورة التي تحتوي على كل أصواتها دون أن تذهب الجماهير أو تتعب. أيامها كان العضو يتباهى بقوله لو رشحت حذائي لنجح !!

حينما يرى الناس في عصر الشفافية قاضياً منبطحاً أو صناديق إقتراع ملقاة في الترع أو نتيجة تعلن ثم يتم تعديلها بمكالمة موبايل أو ناخبين ممنوعين من دخول اللجان فيضطرون لإحضار سلالم للدخول من النوافذ والوصول للصندوق أو سمسار يدفع للصوت الإنتخابي ألف جنيه وحينما يرى الناس في البرلمان الماضي نواب القروض والتجنيد والبلطجة والصياعة ونواب سميحة ونواب الفساد أو على رأي بيرم التونسي:

في البرلمان اللي فات عدينا كام سمسار
سمسار معاه الحصانة والحصانة جدار
السمسرة صنعة أصلي والنيابة ستار
يستر جرايم تدخّل مرتكبها النار

لم يعد في مصر بعد كل التجربة السياسية والحزبية الكارتونية سوى تنظيمين ألا وهما:-
تنظيم الأمن وتنظيم الإخوان المسلمين وما بينهما بعض القطاعات المهشمة والقابلة للإستخدام والتوظيف والرشوة ربما "سبُّوبة" أكل عيش يعني.
المهم بعد كل ذلك وبعد تلال الفضائح وقبل كل ذلك وقبل نهاية مشهدنا أن الشعب الذي لم تزد مشاركته على ٢٠% في الحد الأقصى كان وأصبح وسيظل مفعولا به ولك عزيزي القارئ أن تتأكد من ذلك بقراءتك للمقريزي والجبرتي وابن إلياس والرافعي وسيد عويس بل أرجوك أن تقرأ أشعار بيرم فلا حل ولا منفذ إلا بالناس بأن يودع الجميع منطق الوكالة أو التوكيلات فنسبة ٨٠% من الشعب المصري لم تعط صوتها لأحد وكي تخرج هذه الغالبية عن صمتها لابد أن ترى مناخاً نظيفاً وحراً ومجتمعاً يكفي الناس أقواتهم وصحتهم ولابد وأن تظهر وجوه لأن لسان حال الشعب العظيم والمعلم سيظل يردد مع بيرم:-

أحمل صخور الهرم
فوق ضهري للشلال
وأنقل مياه المحيط
للبر بالغربـــــال
ولا أقول للحرامي
البلطجي يا شريـف
ولا أقول للمخفـق
في الغنا يا ظريـف

* * *

الفصل الثاني : نص الخريف..

المشهد رقم ٣ : شبح الهزيمة . .

في هذا المشهد:

١. نتيجة إنتخابات ٢٠٠٥ الحزب الحاكم "ناجح" في كل المحافظات "ساقط" في قرارة نفسه.
٢. العنف – القتل – البلطجة – الفوضى – الشغب. كلها سمات الإنتخابات.
٣. شعارات إنتخابات ٢٠٠٥ صبَّح صبَّح – بكام تبيع صوتك – الديمقراطية داخل البيوت وليست في اللجان.
٤. معركة ساخنة بين عزمي وأباظة.
٥. نافع وإبنه ضمن قطيع أشباح هزيمة الحزب.

شبح الهزيمة والمطاردة ..

ازمة حقيقية تلك التي يواجهها الحزب الحاكم في دمياط بجميع دوائرها فمعظم مرشحيه يعيشون حالة عارمة من السخط والإستياء الشديد مما يعيد للأذهان نتائج الحزب خلال الدورة الماضية لإفتقاده خمسة مقاعد من أصل ثمانية وما أشبه اليوم بالبارحة فقد أكد المراقبون عن فقدان الحزب الوطني لأكثر من ٧٠% من المقاعد على مستوى المحافظة بدوائرها الأربع ففي دائرة بندر ومركز دمياط تصارع على مقعد الفئات النائب الإخواني صابر عبدالصادق الذي يتمتع بشعبية هائلة تتمثل في أعضاء جماعة الإخوان بدمياط التي تعد من أهم معاقل الإخوان وفي المقابل نجد ياسر الديب النائب البرلماني السابق الذي يحظى بشعبية كبيرة هو الأخر في خط عزبة البرج في حين تجاهله المسئولون بالحزب ودفعوا باللواء سمير موسى كمرشح للحزب بالدائرة في مواجهة ساخنة بين أبناء مركز دمياط حيث عزبة النهضة والشيخ درغام ومن البندر نجد محمد الحناوي المستفيد الأكبر من إستبعاد ضياء بصل من حلبة المنافسة حيث عزوف أنصار بصل من تأييد كلاً من صابر عبدالصادق أو الديب أو حتى سمير موسى ولذلك فإن الحناوي يعد هو الحصان الأسود للمعركة وعن محمد الأسمر فهو من الوجوه الجديدة المعتمدة على شعبية زملاءه المحامين بينما إتضح أن فرصة أنيس البياع مرشح التجمع هي فرصة ضئيلة برغم إدارته للمعركة بإسلوب سياسي فائق. وعن مقعد العمال فالمنافسة عليه أشد شراسة خاصة مع الكثرة العديدة في المرشحين وإعتقاد كل منهم بأنه يكتسح الدائرة رغم أنهم جميعاً في الكم سواء وبذلك نعي أن شبح الهزيمة يطارد الحزب في كل محافظات مصر وذلك لعدة أسباب أهمها دفع الحزب لعناصر ضعيفة للغاية في كسب ثقة الجماهير ويبدو أن سطوة المال

والسلطة قد إنعدم دورها في حسم المعركة الإنتخابية بالعديد من الدوائر بالشرقية فالمرشحون أصحاب النفوذ والمال الذين دفع بهم الحزب على قوائمه يواجهون معركة إنتخابية صعبة للغاية في دوائرهم الأمر الذي دفع قيادات الحزب إلى تنظيم العديد من المؤتمرات المركزة على دعمهم وحضرها عدداً كبيراً من الوزراء الذين إستخدموا الشعارات والتصريحات التقليدية مثل القضاء على البطالة ودفع عجلة التنمية بتلك الدوائر في حالة إنتخاب مرشح الوطني. وقد حظيت بنصيب الأسد من إنعقاد تلك المؤتمرات دائرة التلين خاصة وإنه يخوض المعركة فيها على مقعد الفئات اللواء يحي عزمي شقيق الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذي حضر المؤتمر بصحبة أربعة وزراء وشهد المؤتمر أزمة عنيفة بسبب ذلك الهجوم الذي قام به الدكتور زكريا على عائلات الأباظية ووجه اللوم على المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء السابق والنائب الحالي الذي لم يرشح نفسه لهذه الدورة وذلك لأنه سمح لإبن شقيقه الأكبر الدكتور محمود أباظة مرشح الوفد بخوض المعركة الإنتخابية ضد شقيقه مرشح الوطني والذي منعوه من الترشيح في الإنتخابات السابقة ضد الوزير تكريماً له وكان ينتظر رد الجميل وفي كلمة للدكتور زكريا عزمي بالمؤتمر قال فيها:-

زكريا عزمي:

البرلمان ليس وراثة أو تكية الباشوات وكل الإنجازات التي تمت في دائرة مينا القمح ليست من صنع أحد ولكنها إنجازات الحزب الوطني.

إنتقادات عزمي أثارت حفيظة عدداً من المواطنين الذين قاموا بالرد عليه مؤكدين على ضرورة إحترام تاريخ الأباظية وأثناء إنعقاد المؤتمر قام أنصار مرشح الوفد بتنظيم مسيرة ضخمة تم فيها تبادل الهتافات المعادية بين حزبي الوفد والوطني وكادت أن توشك هذه

الهتافات على إشتباك عنيف بين الطرفين لو لا تدخل الأمن في الوقت المناسب.
وفي دائرة منيا القمح واجه مرشح الوطني إبراهيم الألفي منافسة عنيفة وقوية من ١١مرشحاً أبرزهم سمير الوكيل مرشح الإخوان وسالم أباظة وعنتر حماد وسعيد الزغبي ومدحت حسين ومقعد العمال لهذه الدائرة له أيضاً أثار المنافسة العنيفة ويواجه مرشح الوطني عليه ضغوط وسقوط وإنهيار مضني وهو نايف جيراله الذي واجه منافسة حارة وضاعت فرصته أمام منافسه بسبب ضعف أداؤه البرلماني وقد فشل في إستبعاد منافسه القوي عبدالرحمن مشهور عضو مجلس الشعب السابق الذي تم الطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري كي تخلوا الساحة السياسية أمام مرشح الوطني لكن قرار المحكمة جاء مخيب للأمال بعد أن تم رفض الطعن بعد ثبوت صحة أوراقه وعن أصحاب رؤوس الأموال الذين دفع بهم الحزب الوطني فقد واجهوا هم أيضاً معركة ساخنة في دوائرهم ففي دائرة بلبيس نظم الحزب الوطني مؤتمراً حزبياً حضره صفوت الشريف أمين الحزب الوطني لمساندة مرشحي الحزب خاصة رجل الأعمال محمود خميس وأشيعت شائعة بأن رجل الأعمال أنفق أكثر من ستة ملايين جنيهاً على المشروعات الحرفية بالدائرة من أجل الوصول للمقعد وهذا يدل على أنه مشتاق كبير جداً لكنه رغم كل هذا الإنفاق والدعم الحزبي السلطوي يواجه منافسة قوية من مرشح الإخوان الدكتور أمير بسام الأستاذ بكلية طب الأزهر وعن مقعد العمال فيعتبر صبري طنطاوي مرشح الوطني خارج المنافسة لأن شعبيته ضعيفة للغاية وفرصة حصوله على المقعد كانت غير متوقعة وبعد أن قضت محكمة القضاء الإداري باستبعاد على أمين الزيات النائب الحالي لعدم تأديته الخدمة العسكرية فأصبحت المنافسة قاصرة على المقعد بين محمود غريب عضو مجلس الشعب الأسبق ومصطفى الشوربجي مرشح حزب

الوفد وقد لعبت الطعون الإنتخابية دوراً كبيراً في قلب الموازين بعدد من الدوائر أبرزها دائرة الحسينية حيث قضت محكمة القضاء الإداري بتغيير صفة مرشح الوطني محمد أحمد عمرو من عمال إلى فئات بعد قبول الطعن المقدم ضده من المرشح المستقل محمد مرسي عمرو إبن عم مرشح الوطني.

ويتضح من ذلك الصراع الطويل أن الحزب أساء لنفسه بإختيار عناصر إنما هي لم ترفع من أسهمه بل أهدرت من شعبيته وأفقدته إمكانية تهافت الجماهير عليه.

كان بيان نادي القضاة دامغاً حيث أدان العملية الإنتخابية كلها وطالب في حزم بإلغاء الإنتخابات في لجان إستخدم فيها العنف بدرجة لا تليق بأي عملية إختيار في الدنيا بأسرها وما كان لنادي القضاة أن يدين شراء الأصوات بالمال فهذه عملية تدور وراء ظهور القضاة لا يدرون عنها شيئاً رغم علمنا التام بكل شيء عنها.

لم يتعرض بيان نادي القضاة لتدخلات حكومية سافرة في دوائر بعينها أهمها للسادة المرفوضين شعبياً هؤلاء الذين ما كان يمكن أن يمثلوا بيوتاً يسكنونها إلا بالتدخل الحكومي الإجرامي وهم يعودون بالزهو كله بأكتاف عريضة وحواجب مستهجنة يرفضون الكلام في مجلس مهمته الكلام لا أحد يقطع بأي من الشاطئين إستخدم المال والعنف فكلاهما يملك المال كما يملك العضلات وقد تبادلا الإتهامات في هذا الشأن وكادت الحقيقة أن تضيع حرائق في بورسعيد وإطلاق نار في الإسكندرية وشغب في القليوبية وعنف في المنوفية أين نحن ولماذا؟؟ هل نعيش في شيكاغو حيث العنف هناك هو ملح الأرض وطعام الأيام ولماذا يصل سعر الصوت في بعض الدوائر إلى ألف جنيه؟ هل الناس إتجننت أم أنهم أعقل منا؟؟؟ فهم يعون جيداً أن الألف جنيه ستعود إثنين وثلاثة بإذن الشيطان حتى وإن كان النداء إستخدما سلاح المال وقرن الغزال والسنجة والسيف فإن الحكومة بلا شك تبدو أقرب إلى قفص الإتهام من الأخرين فلم تتحرك

لمواجهة المال بل إنها قامت بحماية قرن الغزال والسنجة والسيف والصور شاهدة على ذلك من وقوف بلطجي حاملاً سيفه ومن خلفه قوات الأمن وكأنما هو الذي يوفر الأمن لهذه القوات ويحميها نعم الحكومة هي المتهم الأول في قفص الإتهام وقل لي عزيزي القارئ بالله عليك هل في مقدور فقير عطّلته حكومته وأفقرته وجوعته أن يستطيع مقاومة الإغراء لمبلغ قدره ألف جنيه وهل يستطيع إنسان بسيط أعزل أن يقف في وجه بلطجي بيده سيفاً أو مطواه هو على أتم الإستعداد لإقتحام صدره بها كان من الأجدر للحكومة إيقاف هذه المهازل بإعادة هذه الإنتخابات أو فضها نهائياً فلم تعد تقنع أحد وقد عانا الناس وزاد الملل في قلوبهم من مسرحية هزلية إسمها الإنتخابات ومن مسلسل وقح إسمه الشعارات ومن فيلم سيئ السمعة إسمه الوعود .. يحدثونك عن النزاهة وهم فاقديها .. ويحدثونك عن الحرية وفي أيديهم أغلال وقيود .. ويحدثونك عن الديمقراطية بأساليب البلطجية .. ويحدثونك عن التنمية وهم مرجوا الفوضى والإنكسار والتقشف.

إتسمت العملية الإنتخابية بالجمال والقبح في أن واحد فالقبح كان ظاهراً من خلال العنف والشغب وأما الجمال فالكثيرين لم يلحظوه كما لاحظته أثناء مكوثي على إحدى المقاهي وإلتقاطي أطراف حوار دائر بين إثنان من المواطنين إتسم ذلك الحوار بالجمال الساخر وإليك عزيزي القارئ قطوفاً منه:-

مواطن: أهلاً حبيبي فينك بقالك مدة مش باين لعل المانع خير أخبارك إيه؟

الصديق: أبداً كنت مشغول حبتين بعملية بزنس مصلحة وتمت على خير كنت مشغول في الإنتخابات.

المواطن: عجايب ده إحنا طول عمرنا صحاب عمري ما شوفتك تبع حزب أو حتى ليك بطاقة إنتخابية.

الصديق: يا عم رزق وربنا بعته أرفضه دي أرزاق بيوزعها الخَّلاق بـزنس المرشـحين عـاوزين أصـوات وأبـدوا إسـتعدادهم للشـراء والناخبين يمتلكون الأصوات وعلى إستعداد للبيع تجارة يعني نوع جديد من أنواع التوريد.

المواطن: بس التجارة دي تعتبر محرمة لإنها رشوة .

الصديق: يادي الكلام اللي مش جايب همه رشوة ايه دي تجارة حلال والرشوة معناها إن الواحد ياخد فلوس نظير إنهاء شيء زي رخصة أو شيء من هذا القبيل شيء مش من حق اللي بيعمله أما الصوت ده ملك الناخب والمرشح يمتلك المال اللي ح يشتري بيه الصوت إنت عمرك ما سمعت عن بيزنس الكلاوي والأطفال هوه مش فيه ناس بتبيع كلاويها أو أطفالها يبقى من الطبيعي أن تبيع الناس أصواتها طالما هناك من يشتريها منهم.

المواطن: أيوة وإنت دورك إيه بقى بالصَّلاة على النبي ؟

الصديق: لا ده مش أي دور أنـا الوسيط اللـي بـين البـايع وبـين المشتري أروح أجيب الناس الغلابة يتفق معايا الزبون على الشراء بمبلغ وأنا أتفق مع العميل على مبلغ أقل وبكده أبقى حققت أرباح هايلة ده غير عمولتي من الإتنين.

المواطن: معنى كده إن الصوت للي يدفع أكتر وليس للأصلح في تمثيل الناس في البرلمان.

الصديق: يا عم قول يارب تمثيل مين؟ النواب دي بتمثل على الناس مش بتمثل الناس أه بأمارة ما الواحد من دول عندما ينجح ولا نشوف وشه إلا في الدورة الجاية وعليك خير والناس عارفه كده كويس يا عمي ده كله تمثيل في تمثيل إنت فاكر إن الواحد من دول بيدفع الفلوس دي كلها عشان يعبَّر عن إرادة الناس في البرلمان ولا عشان الوصول للكرسي وإنهاء مصالحه.

وهكذا إنتهى حوار لإثنان من المواطنان العاديان اللذان أعلنا عن مفهومهم للإنتخابات فما بالك عزيزي القارئ في هذا الحوار لواحد

صنع من نفسه مقاول ووسيط في توريد الأصوات وأخر صنع من نفسه مقاول في توريد المنحرفين لتعطيل العملية الإنتخابية من أجل فوز مرشح الوطني الذي إتسم بالضعف العام.

بعد مطالعتي لمعاني وكلمات وحروف النص الذي صرح به المفكر القبطي الكبير الدكتور ميلاد حنا لوكالة أنباء فرانس برس والذي نشرته صحيفة "المصري اليوم" تأكدت أنه هناك خلل وشرخ في طبيعة العلاقة بين الأقباط والمسلمين في مصر مادام مفكراً عظيماً مثل الدكتور ميلاد يفكر به بهذا المنطق فما بال المواطن القبطي البسيط وكيف ولماذا حدث وولد هذا الخلل والشرخ رغم أن النسيج الوطني الطويل تاريخياً بين المواطن القبطي والمسلم في مصر يشهد أنه نسيجاً وخليطاً واحداً ممزوجاً وقائماً على المودة والحب وهذا هو نص التصريح:-

ميلاد حنا: في الوقت الذي سيفوز فيه الإخوان بأكثر من ٥٠% من المقاعد البرلمانية ويصلون للحكم فإن مصر ستصبح مثل إيران والسودان وسيطبقون الشريعة الإسلامية وسيكون القبطي في نظرهم ذمياً ومواطناً من الدرجة الثانية ونحن ندق ناقوس الخطر حيث أن الأغنياء من الأقباط سيضطرون للهجرة خوفاً من الإضطهاد ولن يبقى سوى الأقباط الفقراء.

ولم تسهم تصريحات الدكتور ميلاد وحدها في فتح هذا الملف الساخن ولكن ظهر العديد من الشائعات حول تشجيع الكنيسة للأقباط على الهجرة خارج مصر لأن الإخوان قادمون الأمر الذي أثار تساؤلات حول حقيقة وأسباب حالة القلق بين أقباط مصر من إحتمال صعود الإخوان لكرسي الحكم وكيف ستكون العلاقة بين الأقباط والمسلمين في حال توليهم السلطة في يوم من الأيام ولصالح من؟ تتم هذه الإثارة في هذا التوقيت بالذات رغم أنه من غير المتوقع إطلاقاً

أن يتولى الإخوان الحكم هذه المرة فحزب الحكومة قادم .. قادم لا محالة في ذلك وكذلك أكد المؤرخ الكبير **دكتور/ يونان لبيب رزق.**

يونان لبيب رزق: لدي مخاوف من وصول الإخوان للسلطة وهي مخاوف ناتجة عن شعور المواطنة وليس الشعور بالأقلية لأنني نزعت هذا الشعور من داخلي منذ زمنا طويلاً وعلى كل الأقباط أن يكونوا مواطنين أولاً وينسوا تماماً أنهم ينتمون للأقلية ووصول الإخوان للسلطة سيؤدي إلى ضرب المواطنة لأن هذه الجماعة تدعو إلى الإنتماء لعالم أكبر وهو العالم الإسلامي وبالتالي لن يصبح الإنتماء للوطن هو الأساس مشيراً إلى تشكيلات شبه عسكرية لم تحمل سلاحاً حتى الأن ولكنها تسير بخطى عسكرية ولها قائد وترتدي زياً خاصاً وإنني أخشى على هذا الوطن من مثل هذه التشكيلات لأن الخبرة التاريخية تؤكد أنها كانت وبالاً عليه وأنه مهما قيل عن السماحة وإحترام القانون المدني وأن كل مواطن ستكون له حقوقه الدستورية فالخبرة التاريخية تؤكد أن أية جماعة دينية تصل للحكم لا تتنازل عنه أبداً لأنها تعتبر وصولها إليه أمراً إلهياً والتنازل عنه مخالفة لهذا الأمر.

كما إنها والكلام على لسان الدكتور يونان لبيب رزق تنظر للمختلف عنها دينياً أو فكرياً أو سياسياً بنظرة إستعلائية سواء أكان المختلف دينياً مثل الأقباط أو سياسياً مثل اليسار أو إجتماعياً مثل بعض القوى الإجتماعية التي لا تكون ممثلة في الإخوان كالطبقة الوسطى وإني أرى أن الإخوان نجحوا في إستثمار أخطاء الأخرين على رأسهم

الحزب الوطني الذي تصور أن السلطة تحميه طوال الوقت وكانت أغلبيته بناء على صفقات لا أثر لفكرة الإصلاح أو البرنامج فيها كما أن الأحزاب الأخرى خاصة الرئيسية منها كالوفد والتجمع والناصري لم تجدد نفسها بدرجة كافية وظلت في حالة تناحر دائم كما أن الوطني حرص على تفريغها من مضمونها السياسي لحرصه الشديد على إستمراره في السلطة وأن الإخوان لم يكونوا مقيدين بهذه السياسات رغم أنهم كانوا يتعرضون للإضطهاد وكثير منهم كان ضيفاً دائماً على السجون ولكنهم نجحوا في النزول للشارع وإستقطبوا أعداد كبيرة من الناس من خلال الخدمات التي قدموها بشكل أفضل من الحكومة مثل المستوصفات شبه المجانية وإغاثة متضرري الزلزال كما أنشأوا العديد من المدارس الدينية لنشر الثقافة التي تخدمهم وهناك الكثير ممن ذهبوا لصناديق الانتخابات للتصويت للإخوان هم ليسوا من الإخوان ولكن كيداً في الحكومة لأنهم لم يجدوا بديلاً غيرهم.

هذا ما أقصده في كتابي "مذبحة القبة" التعبير الأخير للدكتور يونان وهو أن الناس التي إنساقت وهرولت للتصويت للإخوان لم يكن تصويتهم حباً في الإخوان لسبب بسيط أن الناس معظمهم لا يدركون ما هو برنامج الإخوان ولكن كيداً في الحكومة وحزب الحكومة فلم تجد الناس من يقدم لهم الخدمات لسنين طوال وقد رأت الناس كيفية سياسات الحكومة تجاه قضيتا وفاء قسطنطين وماري عبدالله وأحداث كنيسة محرم بك وأخيراً الإعتقال العشوائي لعناصر وأنصار الإخوان فهذا ما تولد منه حالة السخط والغضب العارم من

الناس تجاه الحكومة كذلك تعاطف الناس مع الإخوان كل هذه العوامل هي التي أدت لوصول الإخوان لنسبة النجاح والفوز الذي كاد أن يتحقق لولا الإنقاذ الأخير والحصارات الأمنية ومنع الناخبين وإغلاق اللجان وفرض السيطرة وإنتشار البلطجية لولا كل ذلك لوصل الإخوان للحكم هذا ما أتفق فيه مع الدكتور يونان الجزئية الأخيرة فقط ولكني أختلف معه في أن يكون هناك أدنى حالة إضطهاد واحدة لأي قبطي في مصر فالجميع يتمتع ويستنشق عبير الحرية والتاريخ يثبت الفارق بين الماضي والحاضر.

العلاقة بين المحامين ورجال الشرطة أصبحت مليئة بالفجوات والصدمات ولكنها بعد إنتخابات ٢٠٠٥ إزدادت فتوراً خاصة بعد إلقاء القبض على أعداد كبيرة من المحامين الذين ينتمون إلى التيار الديني حتى أن بعض المحامين علقوا لافتات في مكاتبهم تفيد أنهم لا يذهبون إلى أقسام الشرطة مع موكيلهم بسبب تلك الفجوات وهذا الفتور وقد يرى البعض أن هذه الظاهرة مسئولاً عنها في المقام الأول المحامي لأن البعض من المحامين متفرقين في تعاملاتهم بعضهم البعض نظراً لأن البعض منهم حديثي التخرج يجهلون القانون ويتظاهرون بعلمه لإظهار جهل بعض رجال الشرطة به وفي الحالتين فإن الأمور تسير إلى حيث العداء الخفي كذلك فإن المحامي الذي يدخل قسم الشرطة للقاء أحد المقبوض عليهم ويذهب إلى الحجز مباشرة دون إستئذان فهو يهين ضابط القسم من منظورهم ويزيد الطين بله في حدة العداء كذلك مظهر المحامي وهندامه يدلان على شخصيته وعلى المحامي ألا يغضب سريعاً وينتقي ألفاظه في التعامل مع رجال الشرطة ويجادلهم بالحجة والإقناع بغية التفاهم وليس العداء وأن يضع في إعتباره أن العمل في أقسام الشرطة يستلزم شيئاً من الحزم والشدة كما أن عبء التعامل مع شخصيات ساقطة من المجتمع يجعلهم أكثر حدة كذلك فإن البعض من رجال الشرطة مسئولون عن الحد من هذه الظاهرة

خاصة الشباب منهم ولكن القدامى منهم تختلف تعاملاتهم تماماً فالقدامى يتمتعون بالتريث والهوادة والمعاملة الحسنة والفجوات المتسعة بين الطرفان "المحامي – الضابط" يعود السبب فيها هي إعتقاد الأخير بأن القسم هو ملكاً خاصاً له وكأنما هو عرين الشرطة تماماً مثل عرين الأسد لا يجرؤ أحد من الإقتراب إليه أو مجرد التفكير من إقتحامه ومن هنا تظهر عمليات التجاوزات والتطاول والجور على النفوذ ومن هنا تظهر الصدامات والمشاحنات بين الطرفين فالمحامون يعتبرون ذلك إهدار لكرامتهم كذلك الضباط يعتبرون أن المحامين لا يحترمون سيادة القانون بينما يرى المتابعون لهذه الظاهرة أن النقابة تعد السبب في ذلك بسبب تخليها في الدفاع عن محاميها في حال وقوعه في شرك ضابط شرطة كما يرى أخرون أن نظرة الإستعلاء الشرطية والإعتقاد الخاطئ بأن القسم مجرد عرين لهم يعد السبب الأقوى وفي مناظرة بين محامي – ضابط شرطة كان رأي الأخير أن من واجبات الشرطة ضرورة التعامل بأسلوب الحزم والشدة لتوفير الأمن والإستقرار حتى لا يتم إفلات مقاليد الأمور من يدها وبينما يختلف رأي المحامي في أنه لوكانت هذه المناظرة بصحيحة فلماذا إذاً ظهرت خلال الإنتخابات نوعية من الترابط والإتحاد بين الشرطة وبين بعض المسجلين خطر من عناصر البلطجة أين هو الإستقرار والأمن في إتحاد وترابط رجل النظام مع المنحرفين ؟؟؟..

ماذا لو لم تتم الإنتخابات ؟؟ سؤال عالق بذهني منذ أحداث أم المهازل وخريف الغضب ودقات الطبول الحربية ومثلث برمودة الذي وقع فيه الحزب الوطني فريسة سهلة المنال كدمية يتلاعب بها صغار الأطفال وسلسلة لا نهاية لها من الفضائح والجُرس وشبح الهزيمة الذي ظل يطارده ومازال لولا البحث المضني عن الإبن الضال وعودته بالعنف والقوة وإشاعة الفوضى والإقتتال في ساحات الشوارع ونشر البلطجة بأسلوب همجي لمنع الناخبين من الإدلاء

بأصواتهم ماذا كان يحدث لو لم تتم هذه الإنتخابات ؟؟ أعتقد أنه كان الحال سيبقى على ما هو عليه لا تغيير في الوجوه ولا تغيير في سياسات وما الذي حدث إذا بعدما حدث فالوضع يعد قائماً كما هو لا تغيير سنعود مرة أخرى لمشاهدة وسماع الجملة الشهيرة الموافق على إقرار القانون فليتفضل برفع يده"منافقون" إذن لا جديد .. إذن لا تغيير .. إذن غاب الضمير فلماذا إذن أصيب من أصيب ولماذا إذن مات من مات ولماذا إذن أنفق من أنفق بقى أن ندرك ونثق ونتأكد أن مسرحية الإنتخابات مجرد سيناريو هابط لشغل الوقت من الفراغ وإقناع المشاهدين بأن بلدنا العزيزة مصر لديها كُتَّاب سيناريوهات عظماء وممثلون يجيدون الأدوار وأصحاب إيقاع ممتازون ومخرجون بارعون في تصوير الحدث فالجميع يخدع الجميع لا حقيقة ولا صدق سواء في الوطني أو المعارضة أو حتى الإخوان الكل منهم له مغزاه في صراعه من أجل البقاء .. الكل منهم يتطلع للمقعد لخدمة مصالحه أولاً رغم أن العمل السياسي عُرف عنه أنه عمل تطوعي ولبداً لم يكن عملاً إسترزاقياً ولكن هذا ما تم إكتشافه مؤخراً وقد صدق المثل " أسمع كلامك أصدقك أشوف أمورك أستعجب " !!! ولعل الحوار الذي دار بين إثنين من المواطنين على إحدى المقاهي والذي تناقلته في صفحات ماضية وقد إلتقطته إذناي يعد أدق دليلاً وخير شاهد ا على إفتضاح الأمور لهذه المهزلة التاريخية المسماة بإنتخابات ٢٠٠٥.

المواطن: عايز تقنعني إن المرشح من دوول يصرف مليون وإتنين وتلاتة من أجل مصلحة المواطن والوطن ولا من أجل مصلحته الشخصية في الوصول للكرسي وتأشيرات الوزراء لإجراء عمليات البزنس.

ماذا حدث للحزب الوطني؟ لقد أكد أداؤه للجميع بأنه حزب دون المستوى وبدا للأخر أنه يتمتع بغباء سياسي منقطع النظير، حارب الأحزاب وطوقها ومنع عنها الماء والهواء ولم يدر وسط معمعة

الشرق الأوسط الكبير ودعاوى الإصلاحات الأمريكية والتي حاول أن يمنح الإنطباع بأنه يسير في دائرتها وأن المعطيات التي يتخذها تتمشى والدمقرطة التي طرحها بوش – لم يدر الحزب الوطني أنه بأدائه المتهافت الردئ قد فتح الباب على مصراعيه لجماعة الإخوان المسلمين .. الجماعة التي صنفها على أنها محظورة بيد أنه ودون أن يدري منحها الشرعية على أرض الواقع لخوض سباق معمعة المعركة.

جدير بالإخوان أن يُسدوا الشكر للحزب الوطني الذي أوصلهم إلى الإستحواذ على كل هذه النسبة من مقاعد البرلمان ذلك أن إضعافه لأحزاب المعارضه تسبب في فوز الإخوان بجدارة ليصبحوا المعارضة الرئيسية أمام حزب الأغلبية أو حزب "العافية والبلطجة" كما يصفه رجل الشارع العادي ، وجد الإخوان الطريق مفتوحاً ومفترشاً بالورود أمامهم وحظوا بتعاطف الكثيرين ، البعض منحهم صوته نكاية في الحزب الوطني الذي إرتكب الكثير من الأخطاء وناور وخدع الجميع من الجماهير عندما لجأ إلى لعبة المستقلين وضمهم إليه تلقائياً بعد فوزهم لتكون له الأغلبية أو الغلبة في النهاية والتي يضمن من خلالها تمرير القوانين التي يبغي تمريرها في مجلس القبة القادم قيل من قبل على لسان الدكتور زكريا عزمي وقبل معركة الإنتخابات أن أي عضو سيرشح نفسه كمستقل سيجري فصله من الحزب إلا أن صفوت الشريف سارع بنفي ذلك قائلاً " دول أولادنا ".

وأقول أنا أن هذا أو ذاك إسلوب غير حزبي إذ كيف بمن إنفصل عن الحزب ورشح نفسه مستقلاً وإنتخبه الأخرون على صفته الجديدة أن يلجأ بعد فوزه ليلتحق بالحزب الوطني من جديد رغم أن من إنتخبه لم يكن ليعطيه صوته إذا كان على قائمة الوطني!!.

كان من أخطاء الحزب ومن أشباح الجريمة التي تطارده أنه نافس رموزاً وطنية في أحزاب أخرى كان يمكن له أن يخلي لها الدوائر

لأن فوز هؤلاء كان سيصب إيجاباً في مصلحة الدولة ولكنه تعمد المنافسة وليتها كانت منافسة شريفة ونزيهة ومشمولة بالحرية والديمقراطية التي كثيراً ما زعم بها عناصره وكوادره وإنما هي منافسة إرتكزت على البلطجة والتزوير ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وغلق أبواب اللجان في وجوههم ومن إعترض على ذلك تم إلقاء القبض عليه والزج به إلى صناديق " البوكس " في سيارات الشرطة الزرقاء والمظلمة في فوهتها تحاشرت وتلاحمت أجساد المعترضين على سلبهم أدنى حدود وحقوق الإبداء بالرأي ومن هذه السيارات إلى زنزانات السجون والمعتقلات وبذلك حال دون فوز رموز من أحزاب الوفد والتجمع والناصري ممن لهم القدرة على العطاء السياسي بأعلى المستويات فإن النتائج التي أسفرت عنها الإنتخابات تكاد تُجزم بضعف وهشاشة عظام الحزب الوطني من إفتقار عام في الأداء الأمر الداعي له بالتغيير فلا يمكن بأي حال من الأحوال لرموز الحرس القديم الإستمرارية والتمسك بمواقعهم بعد أن أوغلوا في إرتكاب الأخطاء والإلتزام بالسلبيات والسير بأسلوب التجاوزات ومعهم ضل الحزب الوطني الطريق وأصبح تائهاً بلا عنوان أو هو يستطيع الهداية إلى مكان ويكاد في سقوط من ذاكرة النسيان ولا يقوى ولا يستطيع إعادة بناء ثقة الإنسان.

وضمن أشباح الهزيمة التي تطارد الوطني هو معاودة الصحف في نشر وقائع الفساد التي قادها عناصر وكوادر إختارتها حكومة الحزب لشغل مواقع بالدولة مثل واقعة إبراهيم نافع الرئيس السابق لمؤسسة الأهرام ثم واقعة النصب التي قام بها نجله أحمد إبراهيم نافع ضد أحمد القطان مندوب السعودية بالجامعة العربية بعد أن باع للأخير الوهم (أرض وزارة الزراعة) بـ٢مليون جنيه و ٣٠٠ ألف دون أن يكون له سند قانوني واحد بإمتلاكها. وبمجرد أن نشرت الواقعة في الكثير من الصحف تدفق العشرات من المواطنين الذين جرى النصب عليهم هم الأخرين إلى مقر شركة"إنترجروب"

للحصول على أموالهم إلا أن نجل إبراهيم نافع يتهرب ويختفي من المطالبين.
إستند أحمد إبراهيم نافع في واقعة النصب على سلطة ونفوذ والده إبراهيم نافع وعلاقاته بوالي الزراعة في مصر يوسف والي .. مئات من ملايين الجنيهات حصل عليها بن نافع من المواطنين دون سند قانوني ودون أي وجه حق ووزارة الزراعة حتى الأن لم تحرك ساكنا طالعت عن قرب ما فعله اللامع مصطفى بكرى ذلك البلاغ الذي تقدم به للنائب العام حيث تقدم بما يقرب من ٣٠٠ مستند ووثيقة تثبت إهدار إبراهيم نافع للمال العام في عزبة أو تكية الأهرام التي شغل رئاستها..
مسكين بن نافع وصبيانه فلم يجدوا من وسيلة للتشكيك في مستندات ووثائق مصطفى بكري معللين أنها مستندات ووثائق من صور ضوئية ولكن الحقيقة غير ذلك حيث أنها جميعاً مستندات ووثائق أصلية حتى وإن كان بكري قد قدم صوراً فهل هي لا تعبرعن وجود أصول لها وأنه بالقطع حين طلب هذه الأصول فسوف يسارع الباحث عن الحقيقة دائماً مصطفى بكري بتقديمها . القضية ليست في التشكيك بأنها صور أو أصول القضية في أنه قد حدث بالفعل جريمة إستغلال النفوذ والسلطة والتمسح في الحزب الحاكم والفاجعة في أنه لا يحدث في الأمر شيء حتى الأن سواء مع نافع أو إبنه أو حتى الأتباع من زبانية الشر وهذا إن دل على شيء فإنما هولا يدل إلا على شبح الهزيمة النكراء التي تطارد الحزب أينما نام أو أفاق من غفوته.
إلى أين تتجه مصر ؟ وماذا يريد الحزب الوطني ؟ والقائمون عليه من هذا البلد ؟ وما هو شكل النظام السياسي وتركيبة القوى المؤثرة والحاكمة في مصيره ؟ وهل إنتهى بالفعل دور المعارضة التقليدية بعد النتائج الهزلية التي حققها أحزاب المعارضة في خريف ٢٠٠٥ الأسود لإنتخابات مجلس القبة الأخيرة ؟؟ وما هو دور الخارج في

تشكيل التوجهات الفكرية للنخبة الحاكمة في مصر ؟ وهل إنتهى دور الأحزاب اليسارية في الحياة السياسية المصرية ؟ وهل ينشأ في مصر ما يسمى باليمين الجديد بعد صعود اليمين الديني وإستئثاره بـ ٢٠% من مقاعد البرلمان إلى جانب اليمين التقليدي ممثلاً في الحزب الوطني الحاكم الذي حاز على نسبته المعروفة ٧٢% من مقاعد البرلمان والباقي للمعارضة والمستقلين حيث لم تحصل أحزاب المعارضة مجتمعة إلا على ١٥ مقعداً بنسبة ٣,٤% إلى جانب حصول المستقلين على ٤,٦% فقط وهي نسبة ضئيلة جداً في أي برلمان في العالم.

والفكرة هنا تدور حول حجم الخلافات الفكرية بين الحزب الوطني والكتلة المعارضة الأبرز في البرلمان الحالي وهم الإخوان المسلمون أو ما يسمى وفقاً لمصطلحات حقل العلوم السياسية باليمين الديني وهل هناك خلاف جوهري في برنامج الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الكبرى التي تشغل الشارع المصري ولا سيما الجانب الإقتصادي والسياسي منها فضلاً عن القضايا الدينية.

ولا يخفى على المراقب الديني خاصة عدم تعارض الطرح الديني الرسمي للدولة والنظام عما يطرحه الإخوان المسلمون من أفكار بل أن هناك مجالات يتم التنافس فيها بين الطرفين في هذا المضمار من إستخدام الرموز الدينية في الخطاب الرسمي السياسي ويزيد تضليل الحزب الحاكم إنتقاده لشعار " الإسلام هو الحل " الذي خاض به الإخوان المسلمون العملية الإنتخابية في حين أن النظام الحاكم برمته يقوم على شرعية هذا الشعار طبقاً للمادة الثانية من الدستور المصري الذي يعتبر الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع وبهذا التطابق في الخطاب السياسي والإعلامي يتلاشى الفرق بين الإخوان والحزب الوطني.

وعلى المقاهي نجد من هم يرسمون سيناريو الشعب في مصر في بدء العام البرلماني الجديد ٢٠٠٦ حيث أحاديث المقاهي وجلسات

المصاطب لا تخلى من نبوءات وتخيلات عن المجلس الجديد فالشارع يغلي ويرفض ويشجب ويستنكر الشارع .. الشارع كلمة بسيطة تضعها كل الحكومات في فمها مثل "اللبانة" عندما تريد رفض شيء أو المناورة مع القوى الخارجية أو حتى إقناع تيار سياسي بعدم جدوى حراكه السياسي. الشارع موجود فقط في فم الحكومة والسلطة ولكنه بعيد عن عقلها وقرارها فبعد أحداث الإنتخابات وقبلها وخلالها رد الشارع بطريقته على سلبية الحكومة والحزب الوطني تجاهه فهو دائماً المفعول به ولذلك أراد الشارع أن يرد للحكومة ما فعلته وبدأ يرسم سيناريوهات قد لا تتفق ورؤية الحزب والحكومة وعقلاء النظام فهذه عادته منذ عصر المماليك وهو يرسم صورة في مخيلته لكل شيء منذ قراقوش والظاهر بيبرس وصلاح الدين ... الشارع له حكمه على الأشياء.

فعندما بدأ منظرو الحزب الوطني في إستخدام مصطلحات جديدة وغريبة مثل الكتلة الصامتة والكتلة الحرجة وغيرها من المصطلحات التي قد لا يفهم الشارع معناها ومدلولاتها قرر أن يصم أذنيه عنها وإعتبرها لا تعنيه وذهب ليصوت بصورة إحتجاجية لصالح أي شخص ضد الحكومة.

منذ بداية المسرحية الإنتخابية كان الشارع خارج حسابات الحزب ورجالات الحزب الذين كانوا ينظرون دائماً بأن المواطن عليه أن يتلقى القرارات ومع الإعداد والتجهيز للعملية الإنتخابية كانت قضية الحرس القديم والحرس الجديد هي الشغل الشاغل للكتلة الصامتة أو الحرجة كما يسميها رجال أمانة السياسات فكان السؤال الدائم هو : ماذا سيفعل الحزب الحاكم في رجاله الذين دار الحديث عنهم منذ أكثر من خمس سنوات عندما دشنوا (حزب المستقبل) الذي كان من المفروض أن يرأسه جمال مبارك وقيل وقتها إن هذه المجموعة يجب أن ترحل لتترك الساحة للوجوه الجديدة وإنه تم إجراء حركة تجديد واسعة في البنية القاعدية وإعادة هيكلة الأمانات بالحزب

الوطني كبديل لقيام الحزب الجديد بعد أن أثبت الرؤية الواقعية أن مجموعة الحرس القديم ليست بالضعف الذي كان يتصوره البعض من أن التخلص منها تكفيه بتصدير صورة إعلامية سيئة لدى الرأي العام ليكون التغيير مطلباً شعبياً إلا أن الشارع كان غائباً من حسابات الحرس القديم والجديد على السواء فكلا الجناحين كان مهموماً بتثبيت أقدامه بغض النظر عن رأي الشارع الذي كان يطالب بتغيير الوجوه التي إستمرت تحمل نفس الخطاب السياسي منذ (الإتحاد الإشتراكي) ولم تكن الإنتخابات الرئاسية مستثناه من ذلك فعندما إكتشف الشارع أنه خارج حسابات الحكومة ذهب ليصوت (عنداً وغيظاً) ضد مرشح الحزب الوطني.
وعند بداية الإنتخابات رأى الشارع أن الحكومة لا حلول أمامها سوى ضرورة التخلص من الحرس القديم بكامله أو إجراء عملية هدم شبه كامل لرءوس الحزب وأن أمانة السياسات ليس أمامها سوى تسمية الفكر الجديد سيطبق بمبدأ (أتركوهم للشارع).
وهي تثق بأن الشارع سينفذ رغبتها بعد هذه الحملة المنظمة طويلة الأجل من الإلحاح على ضرورة تغيير هذه الوجوه وربما أيضاً لجئت لجنة السياسات إلى فكرة كونداليزارايس بتطبيق نظرية (الفوضى الخلاقة) أو التدمير الخلاق أو كما أسماها رجل الشارع (إنسف حمامك القديم).
فالتبعية ضد هؤلاء لن يكون من السهل إجراؤها علانية وإلا حدث إنهيار مفاجئ وشامل للحزب مما يحدث فوضى مدمرة وليست خلاقة إذن كان يجب البحث عن بديل يكون النسف على يديه بطريقة شرعية أو ما أسماه الشارع (الذبح على الطريقة الإخوانية) .
كما يعتقد السيناريو الشعبي بالشارع السياسي أن الحرس الجديد لجأ إلى أكثر الكتل السياسية تنظيماً وطاعة وإلتزاماً وهي الإخوان مستفيد من عدم ممانعة الولايات المتحدة ومجموعة النيو محافظين للتعاون مع النيو إسلاميين وربما تزامن ذلك مع التصريحات

المتتالية لأعضاء من المجموعة الأمريكية التي ترى ضرورة التعاون مع أصحاب الإسلام المسالم أو الإسلام الرخو متمثلة في جماعة الإخوان والطرق الصوفية وهو ما أكدته زيارة السفير الأمريكي الجديد فرانسيس ريتشاردوني لمولد السيد أحمد البدوي في طنطا وهي إشارة لها مدلولاتها وربما نستطيع مطابقة هذا الرأي وتصديقه إذا نظرنا في نتائج الإنتخابات حيث سنجد أن وراء سقوط رموز الحزب القديمة أو غير المرغوب فيها منافساً من الإخوان وهو ما تداوله الشارع بصورة ساخرة ضاحكة من أن الحكومة زورت لصالح الإخوان.

وإذا كان مبدأ (أتركوهم للشارع) قد لا يكون دقيقاً إذا ما أخذنا في الإعتبار مفهوم الشارع الذي طبقته مجموعة الفكر الجديد ومع النتائج الهزلية التي حصل عليها الحزب في المرحلة الأولى والجولة الأولى والصدمة التي حدثت بالحزب بعد تطبيق نظرية الصناديق الشفافة الدالة على الشفافية والصدق والتي جعلت من رجل الشارع يتساءل أين هي تلك التي يقولون عنها شفافية بعد أحداث العنف والشغب والبلطجة وتزوير الإنتخابات. ولكن بعد النتائج وطبقاً لتحليل الشارع فإن الحرس القديم قال " دي لعبتنا .. وإحنا نعرف نخلصها ".

وبناء عليه إستلم الحرس القديم دفة الأمور مرة أخرى لتشهد جولة الإعادة من المرحلة الأولى المسار الحقيقي والواقعي الذي إعتاده المواطن المصري من تقفيل لجان وحياد سلبي للشرطة وبلطجة حتى وصلنا للنتيجة النهائية التي يصدقها الناس ويرضى بها الحزب الذي يجب أن يضمن الأغلبية حتى لو حصل الإخوان على هذا العدد من المقاعد فالأمور في النهاية (تحت السيطرة).

ومبدأ أتركوهم للشارع الذي إتخذه الحرس الجديد مسلكاً وسبيلاً للتخلص من خلاله عن الحرس القديم لم يكن بمبدأ من وحي الخيال للشارع أو لمؤلف هذا الكتاب بل إنه بات مبدأ واقعي وحقيقي لما

أكدته طبيعة الأحداث مع والي الزراعة في مصر يوسف والي فالحرس الجديد كان يعي ويدرك أنه لا شك ولا جدال من سقوط يوسف والي المدوي بسبب ملفه الأسود في سرطنة شعب بأكمله ولذلك فهو تركه للشارع وإن كان قد سانده في بعض الأحيان وذلل له بعض الإمكانات إلا إنها كانت إمكانات شكلية تقليدية ظاهرية طفت على السطح ليس أكثر من ذلك وسقط يوسف والي أحد أعمدة الحرس القديم سقوطاً مدوياً وهو ما أراده الحرس الجديد.

وعودة الحديث مرة أخرى عن حزب المستقبل الذي يترأسه جمال مبارك معتمداً هذه المرة على مجموعة الدعاة الجدد يعد دليلاً أخر على إقدام الحرس الجديد من التخلص والإبادة والنسف التام للحرس القديم وقد يكون عمرو خالد على رأس هذه المجموعة من الدعاة لإستكمال الصورة العامة والرؤية الإستراتيجية للتعامل مع وسط إسلامي معتدل في جبهتيه الإخوان – الدعاة وذلك لإمتصاص الإحتقان والغليان الشعبي والإستجابة لعواطف الجماهير التي سترضى عن أي نظام يحمل أو يتبنى الشعارات الإسلامية البسيطة حتى وإن تطلب ذلك القفز فوق الكثير من الثوابت مثل ملفات فلسطين والعراق والتطبيع الإسرائيلي وأنه إذا تم تشكيل حزب المستقبل فسوف يضم شخصيات ذات شعبية جماهيرية بغض النظر عن الخبرة السياسية أو الحزبية وربما في هذا الإطار فقد بدأت الشائعات تتردد نحو إغلاق وإلغاء جريدة (مايو) الناطقة بلسان الحزب الوطني وإصدار جريدة (روزاليوسف) اليومية كناطق بلسان الحزب الوطني الجديد (المستقبل).

وفي هذا الإطار تزداد الشائعات من إحتمالات تخلي الرئيس مبارك ذاته عن الحزب الوطني وبذلك يكون الحرس الجديد قد ضمن إنهياراً ذاتياً للحرس القديم وتطبيق نظرية (أتركوهم للشارع) كبديل عن إتخاذ قرارات دراماتيكية. خاصة وأن الحرس الجديد لديه كوادر قاعدية تم تدريبها في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

على مدار خمس سنوات تنتظر إشارة البدء للإنطلاق في الشوارع وأجهزة الإعلام للتنظير بصورة مكثفة وسريعة لتعلن عن ولادة الحزب الجديد.

فتبقى قضية الأحزاب ودورها وموقعها من الإعراب السياسي مطروحة في التفسير الشعبي للأيام القادمة فالشارع يرى أن ما تم فعله بالأحزاب السياسية فعل مقصود لذاته حتى تثبت الحكومة للناس أن الأحزاب مجرد أحبار على ورق ولا أساس لوجودها كوجود حقيقي والدليل هو سقوط رئيس الحزب الناصري والقيادة التاريخية لحزب التجمع وأن من قام بذلك هو الناس وليست الدولة وليست أجهزتها هكذا الحكومة تريد أن تقنع العالم بذلك.

كذلك تريد الحكومة أن يقول لها الشعب (إحنا من إيدك دي لإيدك دي) أو يقول الشعب للحكومة (أن الأحزاب رجس من عمل الشيطان) لن نقترب منه.

وفيما يبدو أن الشارع سيتعلم الأدب السياسي ويأخذ بنصيحة الحاج (أحمد الصباحي) رئيس حزب الأمة والمنتخب الساقط في إنتخابات الرئاسة الماضية ويتفرغ لقراءة الكف ولبس الطربوش وسوف يترك الشارع الملك للحاكم ويجوع ليصح ولا عزاء للديمقراطية.

بدأت الحكومة بالفعل في قضم أصابع الندم على عدم إجرائها إنتخابات مجلس الشعب الحالية بالقائمة النسبية التي طالبت بها الكثير من الأحزاب كما طالبت بها العديد من الأقلام أيضاً خاصة وبعد أن أفحمتها أشباح عديدة من الهزيمة النكراء التي واجهت الحزب الوطني في تجربة بروفة الديمقراطية على الطريقة البلطجية وبعد البيانات والتقارير التي أعلنها غالبية المراقبين من إكتساح تيار الإخوان إلى عدم وجود قاعدة شعبية حقيقية لجميع الأحزاب بما فيها الحزب الوطني الحاكم.

وكان يمكن أن يحقق مجلس الشعب الحالي التنوع المطلوب من أحزاب المعارضة الحالية إذا تمت الإنتخابات على أساس القائمة

النسبية وليست القائمة المطلقة التي تم تطبيقها من قبل وأثبتت المحكمة الدستورية العليا عدم دستورية تطبيق نظام الإنتخابات بالقائمة المطلقة نظراً لأنها تحرم المستقلين من ترشيح أنفسهم أو دخول مجلس الشعب وتقصر هذا على أعضاء الأحزاب فقط.
إلا أن الحزب الحاكم ورموز النظام رفضوا تطبيق قانون الإنتخاب على أساس القائمة النسبية بمكابرة غير مبررة وغير منطقية حتى لا يتمكن مرشحوا أحزاب معارضة من الحصول على مقاعد كثيرة في مجلس الشعب.
وأمام الهزيمة الساحقة للحزب الوطني التي تلقاها من الإخوان في الإنتخابات الجارية كان يجب على الحكومة إعادة النظر مرة أخرى في إقرار قانون الإنتخاب بالقائمة النسبية وليس بنظام الإنتخاب الفردي المعمول به حالياً خاصة وأن الحزب قد واجه الكثير من الإنتقادات لعدم قيامه بترشيح عدد كبير من الأقباط والنساء مما كان من شأنه الإراحة من حالة الحرج والهزيمة النكراء لولا المكابرة الكاذبة وهناك إلحاح أخر تفرضه الظروف الحالية على الحزب الحاكم لإقرار نظام القائمة النسبية وبأقصى سرعة وهو موعد إجراء إنتخابات مجلس الشورى في منتصف عام ٢٠٠٧ أي بعد عام ونصف من الآن فقط حتى لا تتكرر مأساة الحزب الوطني في إنتخابات مجلس الشورى كما كانت في إنتخابات مجلس الشعب.
كما أن الإصلاحيون في الحزب الوطني وجدوا أنفسهم في مأزق تمت صناعته عن طريق الحرس القديم الذي كان من أشد الرافضين للإنتخابات بنظام القائمة والذي كان ذاك الحرس القديم من أشد المؤيدين للإنتخابات بنظام الفردي إعتماداً على الأساليب القديمة في الفوز بمقاعد البرلمان بالطرق الأخرى قبل تعميم نظام الإشراف القضائي الكامل على الإنتخابات ليصبح تسويد أوراق الإقتراع لصالح مرشح بعينه من أثار الماضي ويتم إستحداث طرق أخرى ربما هي أكثر بجاحة لكنها سهلة الإكتشاف.

ونكتشف من ذلك أن الإنتخابات بنظام القائمة تعد طوق النجاة للحزب الوطني أمام تيار الإخوان الذي إكتسح مقاعد مجلس الشعب بلا هوادة أو رحمة. ومن أشباح الهزيمة التي تطارد الوطني في نتائج إنتخابات ٢٠٠٥ أيضاً هو إعادة فتح الكثير من الملفات الشائكة التي تستحق الحوار والجدل حولها من أهمها ملف الأقباط الذي شهد في الأونة الأخيرة الكثير من اللغط كان من بينها:

أولاً: مؤتمر أقباط المهجر في واشنطن الذي تم دعمه من الخارج والذي طالب بتعديل الدستور وحذف المادة الأولى والثانية الخاصة بدين الدولة علاوة على تمثيل الأقباط بنسبة ١٥,١٠ % في مجلس البرلمان وتخصيص عدد من المناصب العليا للأقباط.

ثانياً: تخوفات بعض أقباط الداخل من حصول جماعة الإخوان المسلمين على ٨٨ مقعداً بالبرلمان والتهديد بالهجرة إذا وصل الإخوان للحكم وتزامنت هذه التخوفات مع رغبة الحزب الوطني "الحاكم" في الحصول على ثلثي المقاعد في البرلمان.

ثالثاً: مشكلات أو أزمات وفاء قسطنطين وماري عبدالله وأزمة مسرحية كنيسة محرم بك بالإسكندرية.

وكل مرة يفتح فيها ملف الأقباط الذي أصبح شائكاً تتداول نفس الأحاديث المطالبة بمعالجة مشكلات الأقباط وبعد إنتهاء البروباجندة الإعلامية والزفات النشرية وإغلاقها بالمعالجة الأمنية فقط وليست المعالجة السياسية ننتظر إلى أن تحدث أزمة جديدة ثم نعاود الحديث مرة أخرى عن الأقباط.

رغم أن مشكلة الأقباط في مصر هي متداولة منذ عام ١٨٩٧ عندما تقدم وفد قبطي بعريضة إلى اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر ومصطفى باشا فهمي يشكو فيها من عدم تعيين الأقباط في المناصب العليا وضعف تمثيلهم في المؤسسات السياسية.

وعندما واجهت الحكومة الجماعات الإسلامية في الثمانينات والتسعينات كان الأقباط هدفاً لكثير من طلقات الرصاص التي أسهمت بشكل كبير في تقوقعهم وإنعزالهم الحياة السياسية وسلبيتهم غير المتوقعة علاوة على هجرة عدد كبير منهم ليشكوا فيما بعد جماعة أقباط المهجر المدعومة من الخارج والتي تلعب دوراً كبيراً في إثارة الفتن ودائماً ما تستخدم في الضغط على الدولة.

هذه هي أخطاء الحزب الوطني وتلك هي أشباح الهزيمة النكراء التي تطارده أينما ذهب والأمل المعقود الآن ينحصر في المنقذ لكل هذه الإنطباعات والمفاهيم المأخوذة عنه فهل من منقذ ؟؟..

الفصل الثالث والأخير: أخر الخريف..

المشهد رقم ١ : بلطجية بالطلب..

في هذا المشهد:

١. إستدعاء فوري وعاجل للمسجلين خطر بعد منتصف الليل.
٢. "زمن العجايب" البلطجية بقوا "للأمن حبايب".
٣. تربيط وإتفاق ليلي بين ضابط وبلطجي.
٤. الفرق بين مذبحة القلعة وبين مذبحة القبة.
٥. دنشواى مرة أخرى في دمياط "أيام قداحة" بلطجي مثقف دون هوية.

بلطجية تحت الطلب..

في شائعات إنطلقت بسرعة الصاروخ من أفواه المواطنين في الشوارع والحواري وعلى المقاهي والمواصلات حتى البيوت لا تخلى من أفواه المواطنين تلك الشائعات التي يعلم الله مغرضة هي أم مؤكدة في أن مرشح إحدى الدوائر يمكث حالياً بغرفة الإنعاش بإحدى دور العلاج فور سماعه نتيجة سقوطه المدوي أمام منافسه مرشح الإخوان رغم ما فعله المرشح طريح الفراش من مجهودات مضنية مبذولة وإنفاقات أنفقها بمبالغ طائلة قيل أنها تخطت الستة ملايين جنيهاً ويزعم البعض أن ذلك المرشح لم تذُق جفونه طعم النوم عشية ليلة التصويت بسبب مروره شخصياً على منازل الناخبين لتوزيع بطاقات الإنتخاب الدوارة ومع كل بطاقة ورقة نقدية فئة المائة جنيه وهو على ثقة أكيدة من فوزه حيث أوهمه المحيطين به بمدلول فوزه الساحق فهناك ألف مليون طريقة وطريقة تضمن له سحق منافسه ومنها الطريقة الدوارة وهي بطاقة تصويت يتسلمها الناخب خارج اللجنة وأخرى يتسلمها داخل اللجنة كذلك أشار المحيطين بالمرشح ضرورة تجهيز سيارات نقل الناخبين إلى حيث مقر اللجنة دفع خلالها للمسئول عن تجهيز تلك السيارات أكثر من ٣٥ ألف جنيه ليكون ثمن إيجار السيارة الواحدة ٣٥٠ جنيه يوم الإنتخابات ولكن المسئول عن تنسيق هذه السيارات إستولى على المبلغ وفر هارباً وكأنه فص ملح وذاب.

ومن طرائف الأمور التي تشاع عن ذلك المرشح طريح الفراش أنه نظراً لعدم ثقته في المواطنين ناخبيه الذين سوف يمثلهم تحت القبة ويكون نائباً عنهم في حالة فوزه أنه أصدر تعليماته لأتباعه بأن يصطحب كل ناخب يدخل لجنة الإنتخاب جهاز محمول مزود

بكاميرا يلتقط بها صورة الرمز الذي قام بإختياره وعند خروجه إذا تبين بصورة كاميرا المحمول أنه أختاره يتقاضى الناخب ورقة نقدية فئة المائة جنيه والجدير بالذكر أن ذلك المرشح كان يحمل صفة الفئات ويشاركه مرشح العمال حيث لم يفكر للحظة واحدة في دعم ومساندة زميله بنظام الأنا التي يسير على نهجها الغالبية العظمى من قيادات الحزب الحاكم مما كان سبباً في السقوط الذي لاقه الحزب على أيدي هؤلاء..

لم تكمن المشكلة في هروب ذلك الذي كان مكلفاً بالتنسيق على تجهيز سيارات نقل الناخبين أو مخادعة الناخبين بالإستيلاء على رشوة التصويت وإنسياقهم للتصويت لمرشحي الإخوان كيداً وغيظاً في الحكومة وإنما المشكلة تكمن في إنجراف هؤلاء السادة أصحاب سطوة المال الذين أرادوا الجمع والمزج بين المال والسلطة لتحقيق مآربهم وأغراضهم الشخصية. وكان ما كان من إصابة البعض منهم بحالات نفسية أو حالات صحية مثل مرشحنا صاحب هذه السطور خاصة وأنه بدأت خيوط اللوم والمباكته تغزل أثواباً تليق بمقاس كل مرشح أهدر المال وأنفقه بطرق عشوائية ظناً منه أنه إشترى الأرض ومن عليها بماله ليفيق على حقيقة مُرة إسمها السقوط المدوي لحزب خرب إستطاعت قياداته من الحرس القديم أن تقتل كل ما كان به من رونق وجمال وصدق وشفافية فأبداً لم يكن ذاك هو الحزب الذي أسسه الرئيس الراحل أنور السادات كذلك لم تكن مثل هذه الأمور السيئة التي أرادها الرئيس مبارك لهذا الحزب حين أكمل المسيرة وإنما زاد الطين بلة أولئك الذين أحاطوا الحزب كحرساً قديماً حيث ظن كل منهم أنه العزبة أو التكية حيث يرتع وينعم كيفما شاء كما أوهم الكافة من حوله أن الحزب ما هو إلا عصا موسى السحرية ينفذ بها ما يشاء كيفما يشاء والأمر الدال على ذلك هو أن رجل الشارع البسيط الأمي لديه عقيدة راسخة وثقة أكيدة أن ملك الحرس القديم هو الوزير كمال الشاذلي لما يشاع عنه من أقاويل في

جعبته السلطانية هو الأمر الناهي لإلحاق الشباب بكلية الشرطة أو ضم الأميين للمجلس أو تعيين الحاصلين على درجات متدنية بسراي النيابة كلها إنطباعات مأخوذة عن وزير مجلس الشعب لدى رجل الشارع البسيط وكل هذه الصنوف على شاكلتها بالسعر الذي يحدده إلى أن عم الفساد أرجاء أرض مصر فوجدنا المرتشون رؤساء مجالس إدارات الشركات المنتجة ووجدنا الخصخصة ووجدنا الرقابة الإدارية تعمل على قدم وساق وأكثر من ١٥٠٠ قضية رشوة وتلبس لقيادات عمالية خلال عام ٢٠٠٥ وصفحات الجرائد القومية ذاتها خير شاهداً على ذلك. ما الذي حدث وكيف ولماذا حدث ذلك لخير أجناد الأرض التي أقرها الله في كتابه ، ما الذي حدث وكيف ولماذا للكنانة التي ذكرها العزيز الحميد في كتابه كيف إنساق وإنجرف شعباً بأكمله وراء شهوته وإن كانت أكثرها شهوة سطوة المال ولماذا غابت عنا نعمة القناعة وصارت في غياهب النسيان.

لم يكن نفاقاً أو مدحاً لو قلت أن هناك شاب واحد في مصر يصارع من أجل تنظيم وتقنين الحياة السياسية كي يرتقي بالبلد إلى سماء الرقي والتقدم ولكن ثمة حواجز وعراقيل تمنعه في فهم هذه الأمور حيث المحيطين به جاوزوا السبعين والثمانين عاماً .. شاباً يناضل ويحارب كما ناضلت أمه من قبله في القضاء على الأمية وصحة الأطفال الأبرياء ويسرت القراءة للجميع .. شاب واحد يتصدى لسلبيات وتجاوزات وأخطاء الحرس القديم وهم يتصدوا له بزعم خبرتهم الطويلة والعريضة في الأمور السياسية بل وأقنعوه أن مصير هذا البلد في أيديهم هذا الشاب هو جمال مبارك الذي يرغب أن يسبح بالحزب في أعماق الفكر الجديد ويعبر به إلى المستقبل الواعد وهم أوهموه ومن معه من الشباب أنهم السواعد والمجاديف التي ستساعد على هذا الإبحار بأنظمة وأفكار عدة منها الرشوة والبلطجة وتكميم أفواه الناخبين وسيطرة الأمن وتجاوزات لا عد لها ولا حصر بخلاف إنقياد بعض القضاة إنقياداً أعمى لتنفيذ التعليمات.

تكمن المشكلة في فقير لا يجد قوت يومه وما يسد رمقه من فتات ويتألم من لوعة الجوع والفقر ويقع في خيار بيع صوته مقابل حفنة جنيهات أو لم يبيعه فيقضي الجوع عليه وعلى أبناءه . وتكمن المشكلة في قانع أراد منح صوته لمن هو أصلح وأذكى فيتلقى ضربة ساطور أو سيف أو مطواة في وجهه أو على رأسه من منحرف أراد كسب رضا البيه الضابط.. وتكمن المشكلة في بلطجي قام الضابط بتضييق الخناق عليه وإستدعاه كل لحظة إن لم ينفذ أوامره بمنع الناخبين من الإقتراب إلى مقار اللجان.

في حادثة البلطجي وضابط المباحث لنا قصة وحواراً إلتقطته أذناي أثناء جلسة صلح بين البلطجي وأحد ضحايا إنتخابات ٢٠٠٥ حيث كانت جلسة الصلح هذه في ردهات إحدى المحاكم وهم يفترشون درجة من درجات سلم هذه المحكمة ومن داخل المذبحة أرويها لكم بنفس منطوق حوارها بين الطرفين:-

البلطجي:ماتزعلش ما كانش قصدي بس ح أعمل إيه حكم القوي.. قالولي لو ما عملتش كده حيرجعوني السجن تاني ويعملوا لي قضايا بالعبيط.

المصاب: هما مين دول اللي قالوا لك وإحنا ذنبنا إيه عشان بنختار الراجل اللي طول عمره بيقدم لنا خدمات من غير مقابل وأخرتها يرموه هو كمان في السجن ومانعرفش عنه حاجة..

البلطجي: أنا من ساعة ما طلعت م السجن وأنا ف حالي إمبارح بالليل حضروا لبيتي المخبرين وقالولي البيه عايزك دلوقتي قولت أروح يمكن يكون جاب لي رخصة كشك السجاير اللي كلمته عليه من الرعاية اللاحقة زي ما وعدني ولما روحت فوجئت بالبيه بيقوللي إيه المصيبة السودا اللي إنت عملتها دي يا وله يابن .... سألته مصيبة إيه يا باشا؟

الضابط: إنت حستعبط مش عارف يعني كنت فين إمبارح يا روح أمك ح تقول ولا أخلي يوم أمك زي الزفت عموماً شريكك

في السرقة إعترف بكل حاجة وكمان الراجل اللي إشترى منكم المسروقات إعترف ونهارك مطين بستين نيلة ح أرحلك للنيابة ومعاك الكارتة السودا بتاعتك ولو رجعت تاني من النيابة ح أخليك تكره اليوم الأسود اللي شوفتني فيه..

البلطجي: سرقة إيه يا بيه ده أنا والله العظيم ماشي جنب الحيط حتى إسئل رجالتك أنا ليل نهار قاعد ع القهوة لا ليا في الطور ولا في الطحين.

الضابط: وحياة أمك إستعبط إستعبط النوبة دي مش أقل من خمستاشر عشرين سنة قول تأبيدة ده إن ماكنش إعدام وفيه بلاغ تاني إغتصاب وخطف أنثى وبلاغ تالت بإشتباك ومطارده رجال الشرطة ده غير بقى بلاغ إصابة مواطن وشروع في قتله إصابة مباشرة سرقة بالإكراه يعني والراجل محجوز في المستشفى في حالة خطرة.

البلطجي: يا نهار اسود ده أنا كده مش طالع م السجن خالص وح أقضي بقية عمري فيه هو أنا مطلوب مني إيه يا باشا؟

الضابط: يعجبني فيك إنك ذكي وبتفهم أقعد بقى وإسمعني كويس ونفذ كل اللي ح أقولهولك بالحرف الواحد.. بكرة الصبح م النجمة ح تاخد معاك كام عيل من أصحابك ومعاكوا كل الأسلحة بتاعتكوا شوم- سكاكين-سيوف-سنج وتقفوا قدام اللجان الإنتخابية إياها وأي حد يدخل اللجنة على جثتك وجثث أصحابك أي حد من الناخبين بتوع المعارضة أو المستقلين أو حتى الإخوان وخصوصاً الإخوان مفهوم.

البلطجي: أيوة يا باشا بس أنا ح أعرف منين أفرق بين الناخبين وبعضهم.

الضابط: لا دي بسيطة خالص تسأل أي واحد داخل تنتخب مين إذا قال لك إسم غير إسم المرشح بتاعنا على طول تقوله إرجع

ولو معاه محمول خذه منه .. معاه فلوس حلال عليك أما بقى لو مرضيش يرجع ناوله في ساعتها مفهوم.

البلطجي: طب والحكومة يا باشا مش ممكن تمسكنا أنا والعيال اللي معايا؟

الضابط: إنت حتستعبط تاني يا روح أمك أمَّال أنا مين حكومة ولا بياع جزر فوق فوق يا وله وسيبك من الهباب اللي بتاخده ده بقى أحسن والله العظيم أخليك ما تعرف وشك من قفاك أنا عايز الدم يبقى للحواجب مش للركب بكرة الصبح عايز هرج ومرج مش عايز حد يلحق يشوف قدامه إنت فاهمني ويا سيدي إعتبر دي أوامر من سلطات عليا ده عشان بلدك ومتخافش إحنا حنبقى واقفين حواليكوا بس حسك عينك حد يعرف حاجة مفهوم..

البلطجي: أيوة يا باشا بس العيال اللي معايا يعني إنت عارف ظروفها اليومين دول يعني..

الضابط: خلاص يا زفت بلغ العيال دي كلها إنهم معفيين من المراقبة لمدة شهر يرتاحوا فيه بعد العملية دي ووعد مني لو الشُغل عجبني ح أسيبكوا تعملوا كام بلاغ من غير ما أجي جنبكوا وكمان كل واحد له علبة مارلبورو وتلاتين جنيه ووجبتين فطار وغدا يلا بقى وروني الهمة بتاعتكوا.

البلطجي: ونزلت من عند المباحث بعد الفجر لفيت على كل العيال وجمعتهم وفي الصباح كلنا كنا واقفين قدام اللجنة ونفذنا المطلوب مننا على الوجه الأكمل لغاية ما لقيت نفسي هنا في النيابة بتهمة إثارة الشغب والفوضى وإن اللي أجَّرونا هما بتوع الإخوان ولما حبيت أصرخ وأقول الحقيقة فوجئت بالباشا الضابط قاعد مع وكيل النيابة بيشربوا ساقع وسخن وأديني مستني القرار وربنا يعلم قد إيه إحنا مظاليم

وضحايا زيكوا بالضبط المهم عندي إن إنتوا كلكوا تسامحونا..

وهكذا نجد من هذه الرواية الحقيقية الضائعة التائهة في حواديت ما هو خلف كواليس إنتخابات ٢٠٠٥ حيث وقعت أحداث الشغب في السقوط المدوي لإنتخابات ٢٠٠٥ بين ضحايا وجناة .. بين أقوياء وضعفاء بين أغنياء وفقراء..

وقعت الأحداث المثيرة بأن كسب الحزب الحاكم نفسه وخسر الجميع وسوف تذوب هذه الرواية بمرور الأيام كذوبان الملح في الماء وتدخل في طيات النسيان لما يلاقيه المواطن بشكل يومي من طحونات ومستلزمات ومتطلبات من أجل أن يعيش .. من أجل أن يحيا .. من أجل أن تسير الحياة.

لم تكن هي نظرة تشاؤمية تلك التي أسردها وإنما هي الحقيقة فمهما كانت الحقيقة مُرة إلا أنها في النهاية هي الحقيقة وإلا لما طالعتنا الصحف بخبر تأكيد ما سردته هذه المذبحة التي سبق وذكرت أنها لا تقل شيئاً عن مذبحة محمد علي في قلعته من خلال حادثته التاريخية الشهيرة فقد تفضل مجلس الشعب وأحال ١٩٠ طعناً إلى محكمة النقض تفيد ببطلان الإنتخابات في العديد من الدوائر حيث تقدم بالطعون الإنتخابية غالبية نواب مجلس الشعب الحالي الذين لم ينجحوا في الإنتخابات وبعض المرشحين المستقلين والمعارضة حيث أرفق الطاعنون أحكاماً قضائية من محاكم القضاء الإداري بشأن وقف إجراء الإنتخابات وإعادتها مرة أخرى وعدم الإعتداد بالنتائج التي أعلنت من قبل اللجنة العليا للإنتخابات وسوف تقوم محكمة النقض بالتحقيق في الطعون الإنتخابية وإحالة نتائج التحقيقات إلى البرلمان مرة أخرى لمناقشتها أمام اللجنة التشريعية عند إقرار صحة عضوية النواب كما أكد المستشار إنتصار نسيم مساعد وزير العدل وأمين اللجنة العليا للإنتخابات أنه صدرت عدة أحكام من القضاء الإداري واجبة النفاذ بإلغاء إنتخابات الإعادة في

عدد من الدوائر منها دائرة المنشية بالإسكندرية والقناطر الخيرية في القليوبية وأطسا بالفيوم وأكد إن أصحاب الشأن أقاموا عدداً من الإشكالات في الدوائر عدا الدوائر الثلاث المذكورة وبناء عليه قامت وزارة الداخلية بتنفيذ أحكام القضاء الإداري واجبة النفاذ بوقف إعلان نتائج الإنتخابات في الجولة الأولى التي جرت بالنسبة للمرحلة الثانية في هذه الدوائر الثلاث لأن أحداً لم يستشكل في تنفيذها وأضاف بأنه قد قامت وزارة الداخلية بالفعل بتنفيذ أحكام القضاء الإداري هذه وأرسلت كتاباً رسمياً إلى رؤساء المحاكم الإبتدائية في المحافظات الثلاث بوقف إجراء الإعادة في هذه الدوائر وسيصدر قرار بإجراء إنتخابات تكميلية من وزير الداخلية طبقاً للقانون في الموعد الذي يحدده وكان قرار محكمة القضاء الإداري بتأجيل إنتخابات الإعادة في دائرة أطسا بالفيوم إستجابة لطلب المرشح المستقل أيمن والي الجندي الذي حصل على ٧٦١٨ صوتاً بفارق ٤٠ صوت بينه وبين المرشح المستقل على مقعد العمال أحمد القويضي الذي حصل على ٧٦٥٨ صوتاً بدلاً من القويضي بسبب عدم فرز صندوقين في الجولة الأولى ووجود أخطاء في عمليتي الرصد والتجميع..

وإذا كانت حادثة الصفقة القذرة التي تمت بين البلطجي وضابط المباحث والتي يتناولها رجل الشارع بصفة مستمرة هي فريدة من نوعها فهل نستعلم من خلالها أن هذه ما آلت إليه الأحوال في مصر أو نستعلم منها أن هذه هي سياسة الأمن في حفظ الإستقرار والأمن بأن يسير النظام بطريقة " شيلني وأشيلك " كما نستعلم أن الأساليب الجديدة في عصر الديمقراطية والحريات أن هناك بلطجية تحت الطلب هذا ما تؤكده الظروف والأحوال وإلا لما مررنا بالعديد من أحداث الشغب والعنف التي دارت رحاها عشية الإنتخابات وحالات السخط والغضب العارم الذي إجتاح صدور المواطنين نعم هناك بلطجية تحت الطلب جاهزين بشكل دائم لمن يدفع أكثر من أصحاب

رؤوس الأموال كما إنهم أكثر إستعداداً لكسب رضا رجال الأمن حتى ينالوا نعمة العفو عما هم فاعلون من فوضى وشغب.

لقد أتت رياح وعواصف شتاء ٢٠٠٥ قبل موعدها وأعلنت عن مجيئها في خريف ذلك العام من خلال تلك الأحداث المؤسفة والتي لا تبشر خيراً في السنون القادمة كما إنها تنذر بأجيال مستقبلية هشة ضعيفة سوف يكون من شأنها العزوف الشامل والكامل عن المشاركة في أية إنتخابات فلا أعتقد أن أبناء هذا الجيل ممَّن هم رأوا أباؤهم والدماء سائلة من أجسادهم بسبب الإنتخابات إن لم تواتيهم الجرأة والشجاعة في مساءلة الأباء عن أسباب إصاباتهم علانية فقد يكتفون في توجيه الأسئلة لأنفسهم سراً تخيلتها في نفسي لو كان أبي رحمة الله عليه دخل علينا ذات يوم مصاباً بجراح غائرة وتسيل الدماء من رأسه ووجهه وجسده ماذا أقول في نفسي أكيد سيدور حواراً داخلي كما يلي:-

إبن المصاب: أبي إن ما أصابك هو ليس بلطجياً وإنما هو التعبير عن رأيك في بلداً قيل عنها أنها بلادك وأنت غريب فيها قيل عنها أنها تعيش أزهى عصور الحريات وأنت مقيد بأغلال حديدية وعلى فمك كمامة كالأخرس قيل عنها أنها ديمقراطية ولكن على طريقة السيرة البلطجية أبي سامحني وإلتمس لي عذراً لن أكون في صورتك التقليدية عند الكبر .. لن أشارك في حوار .. لن أعيش حب الجوار .. أنا أبداً لن أغار لن أعبِّر عن آرائي .. لن أفاخر في سمائي سأبحث عن مكاني في بلاد غريبة حتى وإن عشت فيها عبداً ذليلاً فهيا بلاداً غريبة أسمى من عيشة كرباء في بلادي حتى لا أصيب بما أصابك في بلادك.

أرجو أن لا تتهمني عزيزي القارئ بالمغالاة في ذلك الحوار الذي يجول ويصول في مخيلتي لأحد أبناء ضحايا إنتخابات ٢٠٠٥ الذين

هم ضحايا المذبحة المؤسفة فأعتقد أن ما حدث كفيلاً لبث الرعب والفزع في نفوس الصغار وإن لم يكونوا بالفعل قد قطعوا عهوداً على أنفسهم بالعزوف التام عن المشاركة بالرأي عند الكبر وهنا حجم وطبيعة الجرم الغاشم الذي إرتكبه مسئولي المذبحة أن تدور السنين ويبقى بين خير أجناد الأرض هنا على أرض الكنانة أناساً يخافون حتى التعبير عن آرائهم.

إنتابتني هيستريا من التعجب والسخرية والسخط والغضب في آن واحد حينما طالعت جريدة الأخبار اليومية في عددها الصادر رقم ١٦٧٢٣ بتاريخ الأحد الموافق ٢٧ من نوفمبر ٢٠٠٥ وقعت عيني على خبران بالصفحة الأولى الأول يؤكد للطفل في بطن أمه إنها جريدة تمتاز بسياسة أربط الحمار والثاني يعد عظة للذين يبغون الأمركة الغربية فأما الأول هو أن مصدر قضائي يؤكد سلامة الإجراءات الإنتخابية بفوز الدكتور مصطفى الفقي يا سبحان الله وكأن شيئاً لم يحدث بعد وكأن المستشارة نهى الزيني لا وجود لها وكأن لا وجود لما يسمى بالدكتور جمال حشمت وكأن رواية الأمطار التي هطلت فوق صناديق الإقتراع خصيصاً من أجل إضاعة معالم الفوز الساحق الذي حققه حشمت لم تكن رواية صحيحة فقط إكتفت الجريدة القومية بإعلان فوز الفقي في أربعة كلمات ولما لا والدكتور الفقي ذاته أعلن في حواراً له أن كل شيء خلاص إنتهى وأنه إستخرج كارنيه عضوية المجلس سبحانك ربي..

وأما الخبر الثاني والذي يؤكد للكهل في خريف عمره بأنه خبر العظه والعبرة لمن هم يبغون سياسات الغرب الأمريكي والبريطاني وتجرفهم تيارات التطبيع الإسرائيلي بمسميات عدة أولها الإستثمار والبزنس حتى وإن كانت على حساب عروبتنا وكرامتنا الخبر الثاني هو قيام الإذاعة البريطانية بي.بي.سي بمعاقبة إحدى صحفياتها وتدعى باربرة بليت لأنها بكت أثناء نقل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات الذي كان يحتضر من مقره في الضفة الغربية عام

٢٠٠٤ إلى هذا الحد هم يكرهون كل ما هو عربي حتى وإن كان في نزعه الأخير فما رأي السادة رجال الأعمال المصريين الذين إنساقوا وراء التطبيع محبوا الأمركة الصهيونية أليس ذلك يتطلب مزيداً من التعجب والسخرية والسخط والغضب.
والأكثر حسرة وذهولاً يكمن في الخبر الثالث وهو بلوغ أرباح الشركة القابضة للصناعات المعدنية خلال العام الحالي ١,٥ مليار جنيه وبزيادة ٢٣% عن العام الماضي والسؤال أين سيذهب ذلك المليار ونصف فطبقاً للشعارات التي عاهدناها وتعودناها أنه سيتم إنفاقها على إقامة المشروعات العملاقة وتحسين شبكات الصرف والكهرباء والتليفونات والرصف وتطوير دور الملاهي والمسارح والسينمات والصحة والتعليم وكأنه مكتوباً على هذا البلد أن تعيش دائماً في التحسين والتطوير للمنشآت ولم ولن يفكر مسئوليها ذات يوم في تحسين بدن المواطن البسيط وسد رمقه من حالة المجاعة التي إجتاحت جسده وجعلته مجرد بقايا إنسان علماً بأن ذلك الهيكل العظمي والمسمى بالإنسان المصري البسيط والمستهان به المحتضر حيث ينظر له الكافة نظرة إستعلائية هو خير أجناد الأرض فقط هو في حاجة ماسَّة وملحَّة في الإهتمام به ومراعاته حتى لا يصير أضعف مخلوقاً في الأرض والغرب في أمَّس الإحتياج لهذا الضعف حتى يسهل له إغتصابه.
وفي ذات العدد من جريدة الأخبار وبالصفحة الأولى والصور التي نشرت عن الفائزون والخاسرون بالإنتخابات أذهلني المانشيت المعلن بفوز شوبير وسقوط خالد محي الدين لم تكن هي معاداة أو كراهية مني تجاه أحمد شوبير فأنا والحمدلله بعيداً تماماً عن الكرة المصرية نظراً لإعتقادي بأنه ليست هناك كرة في مصر ولكن ما الذي مزج وخلط بين الرياضة والسياسة وإذا حدث دمج وخلط بين الإثنتين فما هو تاريخ شوبير السياسي الذي نضاهيه بالقطب خالد محي الدين حيث أعلنت الجريدة الرسمية عن فوز شوبير وخسارة

محي الدين من الطبيعي أن يسقط كل من الحريري والبدري فرغلي لكونهم لاعبوا السيرك في المجلس وقد أسماهم المتابعون للحياة السياسية بالمشاغبون حيث يلعبون بمهارة وحنكة سياسية في كشف العديد من السلبيات والأخطاء طيلة فترات عضوياتهم الماضية مما إستلزم ضرورة التخلص منهم ليغلق المجلس أبوابه ويوصدها في وجوههم هذا أمراً طبيعياً توقعه المراقبون عن قرب للحياة السياسية فكثيراً ما رأينا عملاق بورسعيد البدري فرغلي وقد كان مصباح المجلس المتلألئ طوال جلسات المجلس الذي يكشف خفايا الجحور المظلمة بأضواء كلماته المستنيرة وكثيراً ما أرادت الدولة أن تستقطب البدري والحريري في صفوفها ليزيدوا عدد المنافقين أسف أقصد الموافقين إلا أنهما أبا أن يكونا من الجاهلين والحريري أسد المجلس الذي جعل من الإسكندرية عريناً له يدافع عنها في كل جلسات المجلس نعم كان أمراً طبيعياً أن يتخلص المنتفعون من كل منهم سواء البدري فرغلي أو أبو العز الحريري وكذلك أرادوا التخلص من محي الدين ولهم ما أرادوا ولكن أن تتساوى الرؤوس بل وتنتصر رؤوس على رؤوس فتصير رأس شوبير في قمة الفوز وتتهاوى رأس خالد محي الدين إلى السقوط المدوي هذا مالا يتقبله عقل ولا يقره منطق وبين الفوز والخسارة ينبغي أن نصدق نظريات العهد الجديد والتي تنادي بقلب الموازين فلاعب الكرة دخل المجلس وقد أشيع عن راقصة أرادت الدخول هي أيضاً للمجلس إذن عما هو قريب سنجد الشورت والفانلة هو الرداء المفضل لأعضاء المجلس وعما هو قريب سنسمع ونرى الطبل والمزمار تتناغم مع جلسات المجلس ونرى الأعضاء تتجرع البيرة والويسكي بدلاً من المياه المعدنية إنه زمن الأهرامات المقلوبة وقطعاً لا عجب إن رأينا بائع الفول وهو يستعد لخوض إنتخابات ٢٠١٠ المقبلة ما دام صانع الخبز خاضها في إنتخابات ٢٠٠٥ هو ولاعب الكرة الفائز

وأرجوك أرجوك ثم أرجوك عزيزي القارئ سلم لي على النزاهة الإنتخابية تحت القبة..

المجزرة والمذبحة التي جرت في دمياط خلال الإنتخابات تؤكد أن دمياط وكأنها دنشواى أخرى حيث قام الأمن فيها خلال تلك الإنتخابات بالتزوير والقتل والتحويل إلى ثكنة عسكرية وأمام ذلك قام المواطنون بالإنتقام بإسقاط مرشحي الوطني بالضربة القاضية فأهالي قرية الخياطة أناس طيبون شرفاء صدقوا أحاديث السادة المسئولين عن نزاهة وديمقراطية الإنتخابات وأنه من حق كل مواطن الإدلاء بصوته في إختيار نائبه بالبرلمان كما نص الدستور على ذلك لكنهم إستيقظوا على الفاجعة وأفاقوا من غفلة الأكاذيب والمذاعم على حصاراً أمنياً وأعمال عنف ضدهم للحيلولة دون وصولهم إلى لجان الإقتراع للإدلاء بأصواتهم وإختيار نائبهم وما صاحب ذلك من إشتباكات وإصابة بعض المواطنين وإغلاق طريق عزبة البرج بالمتاريس الأمنية وكأن النية مبيتة للقضاء على القرية حيث وصلت قوافل سيارات الأمن في المساء الدامس والذي يسبق الصباح بساعات قليلة وتمركزت على مشارف القرية وانتشرت القوات داخل شوارعها وكأنهم جنود إحتلال في شوارع فلسطين وفرضوا طوقاً أمنياً حول لجان الإقتراع وبرغم أن المواطنين أحسوا بذلك إلا أنهم عقدوا العزم على الذهاب في الصباح للجان الإقتراع في هدوء للإدلاء بأصواتهم والعودة دون أية إحتكاكات أو مواجهات مع تلك القوات الأمنية إلا أنهم فوجئوا بإغلاق طريق عزبة البرج أمام حركة المرور وفرض السياج الأمني على مسافة ٨٠٠ متر من لجان الإقتراع لمنع المواطنين من الإنتخاب ولم يكن الوصول للقرية بالشيء الهين حيث هرول المواطنين أمام طلقات رصاص رجال الأمن سواء الحية أو المطاطية تتطاير ألسنة الدخان الصادرة من جراء القنابل المسيلة للدموع وكأنها على شكل أسراب من الطيور المهاجرة أو كأنها الغطاء الوقائي البديل لزرقة السماء

وتحويلها إلى اللون الأسود المعتم.. صوت الإنفجارات يدوي في شوارع القرية التي تحولت منازلها إلى مستشفيات لإستقبال الجرحى كان المشهد في دنشواى أقصد دمياط مشهداً بشعاً حيث تتسابق الموتوسيكلات والسيارات الملاكي والنصف والربع نقل في إنتشال المصابين التي إخترقت أجسادهم طلقات الذخيرة الحية بينما القنابل المسيلة للدموع تتساقط هنا وهناك وتنطلق رصاصات مطاطية لتصيب من تصيب والناس تجري بالشوارع وقوات الأمن تلاحقهم ولا يملك الأهالي سوى الحجارة والعصي لمواجهة الطلقات والذخيرة. كان مشهد مأساوياً يحمل عنوان "من لم يمت بالذخيرة الحية فقد مات بغيرها" حالات الإختناق لا تحصى والناس تتساقط على الأرض مغشياً عليهم من جراء إستنشاق دخان القنابل والرصاص إخترق الأجساد لكل من عبده أحمد الحطاب وإبراهيم رجاء الخولاني وسمير أبو حسين وتقلهم السيارات بعيداً عن ساحة المعركة إلى أحد المنازل الذي إمتلأ بالمصابين بينما الصراخ يدوي كخلفية للمشهد المأساوي فالدماء تنزف هنا وهناك والأطباء من أبناء القرية يؤدون واجبهم نحو أهلهم حتى إن إحدى الطبيبات كانت تمارس عملها بملابس المنزل فلا وقت لإرتداء السماعة والجلباب الأبيض مداخل المنزل تحولت إلى أسرة للمصابين وعريناً تغلفه دماء الضحايا. سيارة تأتي لتنقل السعيد الدغيدي ويدوي الصراخ فالطبيب يقرر نقله فوراً إلى العناية المركزة بعد أن إخترقت الرصاصة قلبه مباشرة.

عشرات المصابين يتم نقلهم إلى المستشفى التخصصي بالأعصر فالأعداد كثيرة والمستشفى عاجز عن الإستيعاب .. صوت يأتي من بعيد وكأنه بصوت صارخ "بلاش حد يروح المستشفى لأن الحكومة بتقبض على أي أحد .... في الشارع والمستشفى وفي أي مكان يتواجد فيه الناس مارة يتم القبض عليهم .. المصابون كثيرون والدماء النازفة أكثر والصرخات العالية أكثر وأكثر فيأتي حسن

محمد شولح وأحمد معاطي وإيهاب عز الدين وأيمن المنياوي والدسوقي أبو عطية وإبراهيم الخولاني وحسن العلمي كلهم مصابون جرحى وفجأة صرخة مدوية تكاد تقضي على الهرج والمرج السعيد الدغيدي مات يا بلد!!!!!..
الصمت خيم على القرية الرجال يبكون .. الأطفال يلعنون الحكومة والإنتخابات وسنينها وما هي إلا لحظات وإنطلق الصراخ والعويل من كل أرجاء القرية لقد تأكد خبر الوفاة فالسعيد الدغيدي فارق الحياة قبل أن يصل إلى المستشفى وها هي السيارة التي تحمل جثمانه الملفوف في بطانية تقترب من منزله وسط المئات من أهالي القرية وبنظرة الوداع الأخيرة جاءت لحظة إنفجار البركان .. العصي الخشبية تخرج من كل دار بالقرية قطع الحديد والمواسير في مواجهة غير متكافئة بينها وبين الطلقات المطاطية والقنابل المتساقطة على أسطح المنازل في الشوارع والأزقة والحواري..
الطوفان يجتاح صدور الأهالي فيضعون المتاريس أمامهم لوقف تقدم قوات الإحتلال فينتزعون أعمدة الكهرباء من أماكنها ويلقونها أرضاً ويضعون صناديق القمامة وتحتها نشارة الخشب ويشعلونها ناراً إنما هي تعبر عن الغضب العارم.
يقف الأهالي وقفة الرجل الواحد لصد الهجوم الزاحف عليهم مع زحف الليل.. تصدر الأوامر بإنسحاب القوات والتقهقر للخلف في الوقت الذي تأتي فيه التعزيزات من الإتجاه الأخر عشرات من سيارات الأمن المصفحة والمدرعة والمحملة بالقوات لتصبح القرية بين فكي الرحى وتقبض الكماشة عليها وفي عزبة اللحم كانت الصورة مصغرة عن صورة الخياطة فالضرب هناك كان عشوائياً حتى المقهى الذي يديره السيد محمد الخضري والذين أصروا على فتحه لإعداد المشروبات الباردة والساخنة للسادة الضباط فوجئ الجالسون بداخله بقوات الأمن تقتحمه وتصوب طلقاتها العشوائية لتصيب من بداخله ويتم نقل محمد الخضري فوراً للمستشفى

لخطورة حالته وكذلك إبراهيم المصري وسامر المصري وأعداد كبيرة من المواطنين وسيدة كانت تسير بالشارع ليس لها ناقة ولا جمل ولا هي بمشاركة في الإنتخابات كانت كل جريمتها أنها كانت ذاهبة لإحضار طعام طفلها الرضيع من إحدى الصيدليات وهاهي ترقد بالمستشفى من جراء إصابتها تصرخ وتتوجع من آلام الإصابة مثلما يصرخ طفلها بالمنزل ويتوجع من آلام وتقلصات الجوع وسيدة أخرى قادتها تطلعات وحب رؤية ومتابعة الأحداث إلى فقد عينها وهي واقفة في بلكونة شقتها حيث أصيبت برصاصة عشوائية وهي تشاهد جزء من المشهد المأساوي وصارت المدينة خالية من المارة والسيارات كأنما تعيش حظر التجوال وتحولت شوارع وأزقة المدينة إلى ثكنة عسكرية فالرصاصات تنطلق في كل مكان وفي كافة الإتجاهات وكلما إنطلقت الرصاصات العشوائية إنطلق معها حالات القبض العشوائي على المارة.

داخل مستشفى التخصصي بالأعصر المشهد أكثر بشاعة حيث الدماء تنزف من المصابين بينما الأطباء في سباق ماراثون لإنقاذ وإسعاف هؤلاء المصابين وتسجل دفاتر إستقبال المستشفى بعض أسماء المصابين مثل محمد عبده البسطويسي الذي أصابه خرطوش رش بالعين اليسرى والرقبة من الجهة اليسرى وجدار البطن من الجهة اليمنى ويتم تحويله فوراً إلى مستشفى الطوارئ بالمنصورة كما أصيب ناصر السيد العصفوري بخرطوش بالساعد بالفخذ الأيمن وإيهاب الطلخاوي بالوجه وسمير حمدي الألفي وفريد محمد ورضا محمد النجار ومجدي غباشي وأحمد محمد شلاطة وحسين محمد الصفدي ووسام صبري وسامح رضا معروف وعلي فهمي عبدالعليم و إبراهيم المصري بينما يسارع أهالي المصابين إلى نقل أبناءهم من مستشفيات الحكومة إعتقاداً منهم بأنها تعمل لحساب الحكومة.

وشهدت دائرة فارسكور واقعة الإعتداء التي تعرض لها ضياء الدين داوود شخصياً عندما أبدى إعتراضه على غلق اللجان فكان نصيبه توجيه لكمة إلى صدره ليسقط أرضاً كما أصيب أحمد حسن أمين عام الحزب الناصري وبعض المواطنين.
وكان قد إعتصم ضياء الدين داوود بمبنى المحكمة بدمياط وناشد مؤيديه بعدم الإقتراب من اللجان خوفاً على حياتهم مطالباً إياهم بالإمتناع عن التصويت حتى لو تم فتح اللجان وكذلك تم منع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في لجان الروضة والرحامنة والضهرة والنجارين.
وفي نهاية المشهد المأساوي في دنشواي أقصد في دمياط أقف حائراً متعجباً من نقيض تام بين مشهدي تلقي الفائزين بالحزب الوطني للتهاني وتوزيع مشروب الفوز وأصوات الضحكات العالية والفرحة التي تعلو الوجوه وبين إنتظار أهالي المتوفين بالمستشفى لإستخراج تصاريح الدفن لموتاهم نقيضاً تاماً في ذلك المشهد بين الحزن والبكاء والصراخ حيث المآتم والعويل وبين الفرحة والضحك والإبتسامة وحيث الزينات. ورغم كل ذلك فإن نتائج الفرز التي تمت في الخياطة قد سجلت سقوطاً مخز لمرشحي الوطني حيث أن جميع مرشحيه الذين تقدم بهم لخوض الإنتخابات قد سقطوا في بئر السقوط العميق جميعهم سقطوا رغم كل ما حدث ما عدا واحداً فقط وليكن ذلك مؤكداً للأية الكريمة " ومن أعمالكم سُلط عليكم" صدق الله العظيم..
تعددت وتنوعت وتكاثرت صنوف البلطجية في هذا البلد وأصبح من الصعب بل إنه بات من المستحيل التفريق بين بلطجي وأخر أو التعرف على البلطجي من خلال حمله سيفاً أو مطواة أو إنه إشترط أن يكون ذلك البلطجي في هذا العصر ذا عضلات مفتولة يكشف عنها للمحيطين به من خلال رفع أكمام قميصه أو إنه يُكشّر عن أنيابه أو يتلفظ بألفاظ وسباب غير مقبولة نعي من خلاله أنه بلطجياً

فقد أصبح للبلطجة تحديثا أخر في تصنيف البلطجية فلا يشترط أن يكون البلطجي حاملاً للألة الحادة التي يرهب بها المحيطين بل أن هناك بلطجية مثقفين مأجورين هم دائما تحت الطلب فلم يكد نادي القضاة لينتهي من معركته التي خاضها ومازال مستمراً في جهاده فيها من أجل الحفاظ على الحريات وضمان نزاهة الإنتخابات وحق المواطن في إختيار من يمثله وهي المعركة التي خاضها القضاة بزعامة وإشراف ودعم ناديهم وتحملوا فيها كل الصعاب في معركة هي من أشرف المعارك التي إحتمى فيها المواطن المتمسك بحقه في الإنتخاب بالقضاة الذين أثبتوا عن جدارة أنهم حملة لواء العدل والنزاهة والشرف في هذا الوطن يدافعون بكل جرأة وثبات عن حقوق مواطنيه ولا يخشون في الحق لومة لائم مهما أصابهم وقد كان من المتوقع للجميع أنه سوف يدفع العديد من القضاة الشرفاء ضريبة هذا الجهاد.

حيث ما شهده نادي القضاة من تحركات وجمعيات عمومية للدفاع عن الحريات ونزاهة الإنتخابات في الفترة الأخيرة كانت أحد المقدمات والأسباب لإحداث الحراك السياسي الهام والخطير أكدت أنه سيتم إستهداف رئيس وأعضاء مجلس إدارته الذين شهد النادي خلال فترة توليهم نشاطاً ملحوظاً فيما يتعلق بالسياسة العامة والسعي لإستقلال القضاء والمطالبة بضمانات نزاهة الإنتخابات والإشراف الكامل عليها وهو ما تحقق بالفعل وأكدته المؤامرة التي تحاك ضد رئيس النادي وأعضاء مجلس إدارته والتي يشترك فيها أطياف عديدة لم يعجبها ولم يأت على هواها ما قام به النادي وأعضاؤه في الفترة الأخيرة ليتم توزيع كتاب مجهول الهوية ولا يحمل أي إشارة عن هوية من قاموا بتأليفه وتوزيعه على قضاة مصر بالبريد أو باليد ليحمل العديد من الإتهامات والإفتراءات والتشكيك في رئيس النادي وأعضاء مجلس الإدارة الحالي في محاولة يائسة للإنتقام منهم بسبب مواقفهم الأخيرة.

الكتاب الذي حمل العديد من الإتهامات المالية ومحاولة النيل من الثقة في هذا المجلس الذي يشهد له الجميع بالنشاط الملحوظ في الحياة العامة والكتاب يحمل عنوان " أيام قداحة " .
تشابه أول إتهام ورد في مقدمته مع الإتهام الذي وجهه مجلس القضاء الأعلى للقضاة في بيانه الأخير رداً على الشهادات التي أدلى بها بعض القضاة عما شاب العملية الإنتخابية من تزوير فأشارت مقدمة الكتاب الذي يحوي تفاصيل المؤامرة المدبرة ضد رئيس إدارة النادي الحالي ورئيسه إلى أن المجلس الحالي للنادي قد حاد عن الطريق لأن نفراً من أعضائه على حد قول مقدمة الكتاب قد تحدث إلى الفضائيات المغرضة وإلى الصحف الصفراء حتى أصبح القضاة لكنة في أفواه الأخرين "البانة" مما جرهم إلى معارك مفتعلة مع الجميع ولا أدري من هم الجميع الذين يقصدهم هذا الكتاب حيث أشار إلى أن نتيجة ذلك وحصاده كان قطع صلات وأواصر المحبة بين الزملاء وإنقطاع صلة وأواصر المحبة بين الزملاء وإنقطاع صلة النادي بين بجميع مؤسسات الدولة بما لا يخدم صالح القضاة ونعي بهذه المقدمة من الكتاب المشبوه توضيح أية مصالح التي يتحدث عنها مؤلفو وموزعو هذا الكتاب وأية جهات هي التي تقطعت أواصر علاقة النادي معها كما يتضح وبإيجاز الأهداف والدوافع التي هي وراء نشر وتوزيع هذا الكتاب وقد نشر الكتاب العديد من الأكاذيب والإفتراءات حول مخالفات قام بها رئيس النادي وأعضاؤه ولذلك لم يكن الكتاب موقعاً من أحد ولم يحمل إشارة لمن قام بتأليفه على الرغم من أنهم يعرفون أعضاء النادي ومن مزاعم وأكاذيب هذا الكتاب هي قيام مجلس إدارة النادي الحالي بإختيار الشركات الموردة لأثاث مصيف مراقيا وقد ثبت بالمستندات عكس ذلك في أنه لاصلة للنادي بإختيار هذه الشركات وأن صندوق الأبنية بوزارة العدل هو الذي تولى هذه العملية ولا دخل للنادي بها كما أن الكتاب يحوي إتهامات جوفاء بإختيار عاملين للسفر ضمن بعثة الحج

والذي أكدت المستندات أن أحدهما تم ترشيحه بتزكية من المستشار عبدالمنعم الدسوقي رئيس المكتب الفني لمحكمة النقض وأن الثاني كان له دور بالغ الأهمية في إفشال محاولات إغتصاب أرض نادي القناطر الخيرية قبل إنشائه وظل لسنوات عديدة يؤدي عمله على أكمل وجه والكتاب به العديد من الأكاذيب والإفتراءات والنادي به الأكثر عدداً من السندات المؤكدة لكذب وإفتراء هذا الكتاب والسؤال هو لصالح من تم تأليفه؟ ومنذ متى ونحن نجد كتب تسرد أخبار نادي القضاة ؟ ومن المستفيد من معرفة الإحصائية المالية لنادي القضاة ؟ ولماذا القضاة على الأخص ؟ كل هذه الأسئلة لا تقابلها إلا إجابة واحدة ألا وهو وقفة القضاة وقفة رجل واحد في مواجهة إنتهاكات وسلبيات وأخطاء وإعتداءات إنتخابات ٢٠٠٥ هي السبب الرئيسي في صدور هذا الكتاب المشبوه !!!..

موقف القضاة الأخير والمتسم بالشرف والصدق والأمانة وإنحيازهم التام لمصلحة الوطن والمواطن هو العامل الأول في صدور هذا الكتاب المشبوه !!!..

صلابة القضاة أمام الظلم والنرجسية وإبداء شهادات البعض منهم لإنحرافات إنتخابات مجلس الشعب الأخيرة هي الدافع الأول في صدور هذا الكتاب المشبوه !!!

بقى أن نعرف من هو مؤلف هذا الكتاب حتى وإن كان قد أخفى هويته لينجي من المساءلة أو الإتهام بجرائم السب والقذف والتشهير ورغم إخفاء هويته فمن سطوره وأهدافه سيدرك القارئ الجيد من الوهلة الأولى أن مؤلف الكتاب هو بلطجي ضمن بلطجية النظام الذين هم دائماً تحت الطلب يأمروا فيطيعوا ينتظرون إشارة البدء على أحر من الجمر فينطلقون ككلاب حراسة ينبحون بكل ما يملكون من نباح وعويل. مؤلف هذا الكتاب مجرد بلطجي مأجور لتشتيت ذهن القضاة الشرفاء وكذلك للتشكيك في بعضهم البعض وسحب الثقة من رئيس وأعضاء النادي حتى ينقسم قضاة مصر

الشرفاء المتحدون على كلمة العدل والشرف والنزاهة إلى فريقان فريقاً يقتله التشتيت الذهني وأخر تساوره الشكوك والريبة هذا هو مؤلف الكتاب وذلك هو المغزى والهدف من نشره وتوزيعه رغم أن ذلك المؤلف البلطجي نسى أو تغافل أو تجاهل أن المواطن العادي يشهد بإنجازات وأعمال مجلس إدارة النادي الحالي وما حدث في عهده من تطورات وإنجازات وأعمال الكل إحترمها بل وقدرها وأهمها إعداد مشروع تعديل قانون السلطة القضائية والذي يعمل على إستقلال القضاء والمطالبات المستمرة والدائمة بتحقيق ضمانات نزاهة الإنتخابات العامة بخلاف إنعقاد العديد من الجمعيات العمومية للتأكيد على هذه المطالب والتعبير عن مطالب القضاة وآرائهم وهي مطالب عامة يتمنى عامة أفراد الشعب المصري تحقيقها وهي مطالب جعلت تلاحم الشعب والقضاة وقد أشعرت هذه المطالب بأن القضاة لا يعيشون بمعزل عنهم.

لم تكن الأهداف الحقيرة لهذا الكتاب هي تلك التي ذكرتها فحسب وإنما مؤكد هناك هدف أكبر وأخطر وهو ليس الإكتفاء بالنيل والإنتقام من القضاة ولكن هو حرمان المواطنين الذين تعلقت أنظارهم بحركة النادي الأخيرة والتي أحدثت إلتحاماً مع كل طبقات الشعب ونتج عنها إحساس المواطن بدفء وأمان أثناء العملية الإنتخابية حتى وإن أصابه الرصاص الحي والمطاطي والقنابل المسيلة للدموع ومنعه الأمن من أداء حقه الإنتخابي لأنه يعلم أن هناك قاضياً شريفاً لن ولم ومحالاً أن يسمح بتزوير إرادته وإغتيال حقه الإنتخابي وبمجرد أن ذكرت مقتطفات الكتاب المشبوه إنتقادات عنيفة موجهة للمستشارة نهى الزيني وإتهامها بهدم الثقة في القضاء حتى ثبت يقيني أن مؤلف هذا الكتاب المجهول هو بلطجي مثقف أتى به مستفيد من تفريق القضاة إلى فريقين إحداهما يصاب بالتشتيت الذهني والأخر بالتشكيك الظنوني ومن ناحية أخرى يتهاوى المواطن ويتزعزع أمله في خيرة رجال مصر القضاة الشرفاء.

بلطجي تحت الطلب – بلطجي تفصيل – بلطجي جاهز – بلطجي على المقاس هل يمكن أن نطلق على ديمقراطية ٢٠٠٥ هي بلطجي مضبوط على مقاس الحزب الوطني؟؟ أعتقد أنه ليس ممكناً فليس صحيحاً أن النظام الحاكم قد أخطأ في حق المصريين وقام بارتداء جلباب تزييف إرادتهم وإنتعل نعال منعهم من ممارسة حقهم الإنتخابي من خلال تدخله السافر أمنياً في الإنتخابات والذي أشعل بركان الغضب بين الجماهير وأدى في النهاية لمقتل ثمانية مواطنين أبرياء وإصابة مئات وإعتقال الألاف.

ولكن المخطئ الحقيقي هو الشعب المصري ذاته حينما أعطى قدراً من ثقته لهؤلاء وتصور أن الإنتخابات هذه المرة مختلفة وقال " نجرب مش ح نخسر حاجة " وإقتنع الشعب المصري عبر الأبواق الإعلامية الحكومية أنه مقدم على أزهى تجربة إنتخابية في تاريخ مصر حيث ستلتزم الحكومة وأجهزتها الحياد الكامل والحقيقة وبعد كل ما حدث فقد أسقط النظام بنفسه ورقة التوت الأخيرة التي كان يحتمي بها ليكشف عن وجهه وأنيابه الحقيقي والحقيقية ليؤكد أن الديمقراطية التي يدعيها مضبوطة على المقاس فيأتي ببلطجي مسجل خطر تحت الطلب ورهن السمع والطاعة ويأتي ببلطجي تفصيل ويأتي ببلطجي جاهز ويأتي ببلطجي على المقاس وللمواطن حق إختيار البلطجي المناسب له فإن كان مواطن يسير بنظام لا أسمع لا أرى لا أتكلم كفاه الله شر هؤلاء البلطجية جميعاً وإن كان مواطن يسير بنظام فيها لأخفيها فكان نصيبه الإعتقال والحبس والإهانة وإن كان مواطن يسير بنظام حقي الإنتخابي فنصيبه معروف إما القبر أو أن يطرح بفراش قسم الطوارئ بأي مستشفى هذا هو الفرق بين المواطنين وبين البلطجية.

الفصل الثالث والأخير: أخــر الخريف..

المشهد رقم ٢ : الإنــذار الأخيــر..

في هذا المشهد:

١- القضـــاة يـــؤدون يمـــين القســـم لمحاســـبة المقصـــرين من الأمــن.

٢- كمـال الشـاذلي نجـح واللـي فـي نفسـه حاجـة يقــولـها؟؟!!!

٣- أسـامة الغزالـي حـرب عضـو لجنـة السياسـات بالوطنـــي يفضـــح أمـــر الوطنـــي فـــي حـــوار ســـاخـــن.

٤- نسـاء خائفـات مـن وصـول الإخـوان للسـلطة وضـــابط يـــبطح قاضـــي فـــي رأســـه بدبشـــك بندقيـــــــة آلي.

٥- الأمــن يضـرب عـرض الحـائط بإنـذار القضـاء الأخيــــــــر.

الإنـــذار الأخيـــر..

يبدوا أن القضــاة أرادوا الكشـف عـن أنـيابهم وتـرك أقنعة السـماحة والسلامة والهدوء الذين كانوا يتمتعون به بإعلانهم الأخير عن حالة الغضب التي وصلوا إليها في أحداث الشغب والفوضى التي جرت عشية إنتخابات المرحلة الثانية ٢٠٠٥ والتي كانت أشبه بالمذبحة حيث سالت دماء أبرياء كثيرين في معركة طاحنة لا ناقة لهم فيها ولا جمل وكانت جريمتهم التي أصيبوا من أجلها هي فقط التعبير عن آرائهم في مناخ الديمقراطية الذي توهموه أنه قائماً وكان إنذاراً أخيراً أشار به رئيس نادي القضاة في بدء الإستعدادات والتجهيزات لإجراء المرحلة الثالثة حيث فاجأ المستشار عصام الدين حسين مساعد أول وزير العدل كافة القضاة المجتمعين في ناديهم بإنذاره " بأنه لو أخل الأمن بواجبه في الإعادة لن نكتفي بإقالة وزير الداخلية" وقد أكد أنه موفد من وزير العدل المستشار محمود أبو الليل الذي إتصل باللواء حبيب العادلي وزير الداخلية وقد طمأنه الأخير بأن هناك تعزيزات أمنية كاملة لتأمين اللجان وحماية القضاة وهنا ثار عدد كبير من القضاة حيث طالبوا بضرورة إفصاح وزير العدل عن موقفه من زملائهم الذين تعرضوا للإعتداء عليهم من قبل الشرطة والبلطجية في الأحداث الأخيرة وتدخل رئيس النادي مطالباً القضاة بالهدوء والإستماع أولاً لرسالة الوزير وهددهم بإلغاء الإجتماع بينما طالب قضاة أخرون بإقالة وزير الداخلية بسبب عدم وفاءه بوعوده لوزير العدل حول حماية القضاة في الجولات السابقة وقد توعد زكريا عبدالعزيز رئيس النادي بأنه إذا أخل جندي بواجبه تجاه أي قاض أو عضو نيابة في جولة الإعادة فإن قضاة مصر سيكون لهم موقفاً أخر وأقسم برب العزة وبشموخ القضاء المصري بأنه وقتها

لن يطالب بإقالة وزير الداخلية فقط ولكننا سنتخذ موقفاً أشد قسوة وخطورة وقبل إنصرافه قال حسين أنه سيبلغ الوزير بكل طلبات القضاة وطالب إجتماع القضاة الذي حضره نحو ٢٠٠ قاض. بإعلان أسماء رؤساء اللجان من القضاة الذين إرتكبوا وشاركوا في جرائم تزوير إنتخابات ٢٠٠٥ حيث أنهم كانوا سبباً في الفضيحة وإلحاق العار بقضاء مصر الشامخ كما تقدم المستشار محمود الخضيري رئيس نادي قضاة الإسكندرية معلناً أن بعض رؤساء اللجان العامة "فضحونا" في هذه الإنتخابات معلناً أن الأمن هو "البلطجي" الحقيقي وأن أجهزة الأمن تعمدت الإنتقام من القضاة بسبب طلب ناديهم إستدعاء الجيش لحماية العملية الإنتخابية وفي كلمة المستشار هشام البسطويسي نائب رئيس محكمة النقض أعلن فيها أنه سوف يتم إعلان أسماء كل من ساهم في التزوير أو التستر عليه من القضاة مؤكداً إن بيان مجلس القضاء الأعلى الذي أسف من خروج أقل من عشرة قضاة والتحدث عن إنتخابات ٢٠٠٥ لوسائل الإعلام كان هدفه الأساسي هو التستر على القضاة المتلاعبين في النتائج ليس أكثر.

وعلى صعيد أخر أثار الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري ببطلان إنتخابات دائرة السيدة زينب ردود أفعال مثيرة حيث أشعل نيران الصراع على رئاسة المجلس بين كل من زكريا عزمي وفتحي سرور وكمال الشاذلي هؤلاء الأقطاب الثلاثة قادة الحرس القديم حيث إشتدت سخونة المعركة فيما بينهم على رئاسة المجلس خاصة بعد ضمان الحزب الوطني حصوله على الأغلبية بعد إنتخابات الإعادة التي جرت ودائرة السيدة زينب التي نعرفها يمثلها يمثلها الدكتور فتحي سرور وهو أبرز المرشحين الثلاثة للإستمرار على المقعد الذي شغله خلال الـ١٥ عاماً الماضية خاصة مع خبرته الطويلة في التعامل مع نواب الإخوان المسلمين خلال الدورة الماضية في ظل زيادة عددهم في الدورة الجديدة وإن كان سرور

يواجه بكم كبير من الشائعات حول تحالفه مع مرشح الإخوان المسلمين بدائرة السيدة زينب.
وعن كمال الشاذلي القيادي البارز بالحزب الوطني ووزير شئون المجلس الذي إستطاع النجاح من الجولة الأولى مع زميله مرشح الحزب بدائرة الباجور بالمنوفية والذي خاض الإنتخابات لأول مرة حيث دعمه الشاذلي بعلاقاته المتشعبة والقوية بالنواب وقدراته في السيطرة على المستقلين والمعارضة وخبرته التنظيمية وقد يكون مقعد رئاسة المجلس هو الطريق الطبيعي لخروج الشاذلي من التشكيل الوزاري المقبل كما حدث من قبل مع زميله صفوت الشريف حيث كان الشريف وزيراً للإعلام وعند رئاسته للشورى فقد مكانه بالإعلام.
أما عن المنافس الثالث وهو زكريا عزمي أمين شئون الحزب الوطني المالية والإدارية والذي يتمتع على ما فيه من قبول لدى الجماهير وإقترابه من رجال الحرس القديم في الحزب الوطني بالإضافة إلى أدائه الفائق بالمجلس وإن كان عزمي سيتأثر مستواه بالصعود أو الهبوط بموقف شقيقه الدكتور يحي عزمي الذي يخوض إنتخابات الإعادة بدائرة التلين أمام محمود أباظة نائب رئيس حزب الوفد خاصة بعد الحملة التي شنتها الصحف على رئيس ديوان رئيس الجمهورية بسبب مساندته لشقيقه.
في إنتخابات المرحلة الثالثة كانت هناك مفاجآت عديدة حيث تحالف الخاسرون ضد مرشح الحزب الحاكم في المحافظات المقرر بها الإعادة مثل محافظة أسوان التي إستعدت لجولة الإعادة وزادها التوتر وغاب عنها الهدوء كما حدث في المرات السابقة من الإنتخابات التي جرت في الدوائر الثلاث بالمحافظة في إطار المرحلة الثالثة من الإنتخابات البرلمانية ويحاول الحزب الوطني الفوز بمقاعد المحافظة الستة وسط منافسة توصف بأنها بين الحزب الحاكم وبين نفسه لدخول مرشحي الحزب للإعادة في مواجهة

المستقلين المحسوبين عليه والمنتمين له في الدائرة الأولى ومقرها مركز أسوان وتبين أن الحزب الوطني أكثر إستقراراً من الدائرتين الثانيتين بعد إنضمام كل من دياب عبدالله عبدون وجابر إبراهيم جابر لصفوفه ليتنافس في الدائرة الأولى في الإعادة ٤ مرشحين حزب وطني منهم ٣ عمال وواحد فئات في سابقة جديدة وكانت أخر تقاليع التربيطات أن تحالف زين العابدين سيد أحمد " عمال وطني" مع محمد عبدالله عبدالغني وشهرته محمد جلال "فئات وطني" وهو سيناريو متكرر من الإنتخابات الماضية وهذا التحالف يضمن أصوات النوبيين ودراو والجعافرة.

ورغم كل ما يبذله الحزب من مجهودات مضنية للفوز بالأغلبية الساحقة ورغم أن له ما أراد إلا أن الإنذار الأخير بمثابة السقوط للأخرين من أنظار الشعب حيث رأينا القضاء وقد وضع كلمته الأخيرة دليلاً على نفاذ الصبر حتى من صدور القضاة في مصر غير أن القانونيون أثاروا مؤخراً عبارة مفادها أن تحصين الإنتخابات من تنفيذ أحكام القضاء باطل فمع بداية إنتخابات ٢٠٠٥ تسابق المرشحون إلى المحاكم بالقضاء الإداري للطعن على منافسيهم وأحقيتهم في الترشيح أو الطعن على صفاتهم وجنسياتهم ومواقفهم من الخدمة العسكرية أو غيرها من أسباب وتلعب الطعون دوراً كبيراً في المعركة الإنتخابية حيث تمتد بعد الإنتخابات وإعلان النتائج والدفع بتزويرها وقد أصدرت محاكم القضاء الإداري عدة أحكام بإلغاء الإنتخابات في بعض الدوائر أو تغيير بعض صفات المرشحين أو رفض ترشيحهم إلا أن المخارج والثغرات القانونية جعلت من يصدر ضدهم أحكام يتحصنون بالإشكالات على هذه الأحكام حتى يتثنى لهم خوض المعركة ثم الإستشكال مرة أخرى حتى تنتهي الإنتخابات ويصبح الأمر في يد مجلس الشعب تماماً مثل مجزرة الفقي وحشمت في دمنهور ويصبح تنفيذ الأحكام هنا بإرادة نواب البرلمان.

وهنا أرجع المستشار أحمد مكي ما يحدث من تجاهل الحكومة لكم الطعون المقدمة وكذلك وقفها لتنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها إلى رغبتها في تحصين الإنتخابات والإحتفاظ بنتائجها المعلنة دون المساس بالنواب الذين تمكنوا من الفوز.
فيما أوضح الدكتور إبراهيم درويش أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة أن المبادئ الدستورية العامة وكذلك قواعد العدالة والمشروعية ونص الفقرة الثانية من المادة ٦٨ والتي تقضي بعدم تحصين أي قرار أو عمل إداري لأن ذلك يعد مصادرة لحق التقاضي. هذا رأي القضاة وذاك هو رأي أساتذة القانون فما هو رأي البعض من الصحافيين أمثال أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية من خلال مشاهدتي له في برنامج "في الممنوع" الذي تمت إذاعته فور نهاية أحداث الشغب والفوضى التي جرت في إنتخابات ٢٠٠٥بالعديد من المحافظات حيث دار الحوار حول تلك الإنتخابات التي وصفها الغزالي بأنها شهدت سقوطاً ذريعاً لعدد كبير من رموز الحزب الوطني والمعارضة وأن من منظوره أن النظام المصري لا يستطيع البقاء وفقاً للأسس التي نشأ عليها عقب ثورة ١٩٥٢ وأن النظام قام بمهمته كاملة حتى الآن مع عبدالناصر والسادات ومبارك لكنه يعجز حالياً عن توفير المتطلبات الأساسية للبلد ولنرى سوياً مجريات الحوار:-
المحاور: ما قراءتك للمشهد الإنتخابي الحالي بعد إنتهاءه ؟..
الغزالي: الإنتخابات التي شهدتها مصر حالياً أضعها ضمن حالة من التحول والتطور السياسي الذي تعيشه مصر مع كثير من بلدان العالم الثالث وبالتحديد العربية والإسلامية ولكي نفهم الوضع الحالي فلا يمكن أن نفهمه بمفرده فيجب أن نضع هذه المرحلة في سياق التاريخ لابد أن نعترف أن مصر الآن هي في عام ٢٠٠٥ حيث المرحلة بدأت منذ إستقلال مصر عام ١٩٢٢ ثم دستور ٢٣ ثم مرحلة الليبرالية التي

عاشتها مصر من عام ٢٣ إلى عام ١٩٥٢. وبعد عام ١٩٥٢ جاءت ثورة يوليو التي قام بها نظام أخر مختلف عن المرحلة الأولى الملكية التي إتسمت بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة وإحترام المجتمع المدني فبعد قيام هذه الثورة حدثت تغيرات في عهد عبدالناصر ثم عهد السادات وصولاً إلى عهد مبارك حيث مرت مصر بلحظات عصيبة وحدثت فيها أزمات كبرى مثل هزيمة ٦٧ وفي كل مرة يكتشف النظام والبلد أننا في حاجة إلى الديمقراطية وبالرغم من التحولات والتعديلات التي حدثت فإن الملامح الأساسية للنظام كما هي منذ قيام الثورة بمعنى أشبه ببيت أساسه وأعمدته الخرسانية كما هي والتعديلات تأتي في الجدران والديكور وإنما الهيكل لا يتغير.

المحاور: تقصد أن التغيرات شكلية ؟

الغزالي : قد تكون كذلك في المضمون ولكن محدودة فأول مرحلة في تطور هذا النظام هي المراجعة التي أعقبت حرب ٦٧ والهزيمة القاسية بعدها إكتشفنا أن هناك خللاً كبيراً وأشيع أن ذلك كلام عن التحرير والإنفتاح في النظام السياسي.

المحاور: وبماذا تفسر سقوط أبرز رموز المعارضة والسياسة؟

الغزالي : دائماً نسعى إلى الديمقراطية. السادات تحدث عنها ومبارك أيضاً وكذلك القانون لكن أسس النظام ظلت كما هي فبالرغم من التعديلات كان الفعل دائماً أقل مما هو مطلوب وأقل مما يدفع النظام دفعة قوية لمرحلة جديدة. وما حدث في اللحظة الراهنة تتزامن فيها الضغوط من أجل الديمقراطية في الداخل من جانب القوى السياسية المختلفة مع الضغوط الخارجية وهذه صدفة تاريخية نتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت منذ الحرب العالمية لا تهتم بالديمقراطية.

المحاور : البعض يرى أن ما حققه الحزب الوطني في الإنتخابات هو الإخفاق الكبير خاصة أن النجاح لم يتعد ٢٧% ؟

الغزالي : بالنسبة لي لم تكن مفاجأة كما قلت فالنظام عمره ٥٠ عاماً ونحن هنا لا نتحدث عن الحزب الوطني ولا عن نظام الرئيس مبارك لكن نتحدث عن هيكل نظام عمره ٥٠ عاماً ودستور وضع عام ١٩٧١ في عهد السادات وعندما جاء مبارك إلى السلطة كان أهم عنوان في ذهنه هو الإستقرار وبالتالي لم يحدث تغيير جذري على البناء القديم بل أكثر من ذلك أن القيادات السياسية ظلت لما يقرب من ربع قرن كما هي وما حدث هو نتيجة طبيعية أو إمتداد لهذه المدة مع إستمرار نفس الخصائص القديمة للنظام والتي أصبحت في الواقع لا تتواءم مع متطلبات التغيير في الداخل أو الضغوط من الخارج.

المحاور : بماذا تفسر أيضاً الإخفاق الكبير بالنسبة لحزب التجمع في إنتخابات ٢٠٠٥ ؟

الغزالي : حزب التجمع الناصري أو الوفد جميعها مسئولة عن هذه النتيجة وأريد أن أذكر عنصراً مهماً وهو أن النظام الذي نشأ في يوليو ٥٢ ومازلنا نعيش في ظله يعرف في العلوم السياسية بالنظام السلطوي اللاديمقراطي وهذا النظام بحكم طبيعته اللاديمقراطية يسعى دائماً للحد من قوى المعارضة السياسية ويقاوم كل حركات المعارضة سواء كانت ليبرالية في الوفد أو يسارية في التجمع أو قومية في الناصري إلى أخره والنقطة التي أريد التركيز عليها أن أي نظام غير ديمقراطي في العالم الثالث دائماً ينجح في القضاء على قوى المعارضة وتهميشها وهنا تكون القوى الإسلامية أو التي تستند إلى المرجعية الدينية والتي تكون لها دائماً جذورها الخاصة بها هي الأقرب إلى الجماهير البسيطة فالقوى

الإسلامية لا تتطلب من المواطن أن يكون متعلماً إنما يفهم الدعوة الدينية والمثال على ذلك ما حدث من نصف قرن تقريباً في إيران حيث كان شاه إيران ديكتاتوراً شديد القسوة بالرغم من ظهور جبهة سياسية على أعلى مستوى من الليبرالية والوطنية ومجاهدي الشعب ولكن إستطاع الشاه أن يقضي على كل هذه القوى السياسية عدا القوى الدينية وفوجئ الناس بالخميني والملالى والأئمة يقودون الشعب. هذا الظرف تكرر في معظم الحالات وحدث ذلك بالجزائر ويحدث بالسودان بشكل مؤقت وأحياناً في الأردن وهذا يشكل في النهاية درساً واحداً عندما تكون هناك نظم لاديمقراطية تقضي على الجميع عدا القوى الإسلامية.

المحاور : هل الهجوم الإعلامي بالتنسيق مع الأمن يزيد من قوة الإخوان ؟

الغزالي : الأمن لا يحل محل السياسة بل يخدمها وإذا حل محلها تحدث الكارثة ونحن بدأنا نشعر بهذه المشكلة بدليل ما حدث في مصر من حظر لجماعة الإخوان المسلمين منذ عهد الرئيس عبدالناصر على الرغم من وجود جماعات الإخوان شرعياً قبل قيام الثورة لكون النظام الديمقراطي وقتئذ كان يسمح بكل القوى للتفاعل والإزدهار على الأقل نسبياً وبالتالي خرج التيار الإسلامي بالتوازن مع القوى السياسية الأخرى قبل الثورة ولم ينجح في الوصول إلى الحكم.

المحاور : الإخوان وجدوا قبولاً في الشارع المصري لدى المواطنين بما تفسر ذلك ؟

الغزالي : أنا لا أعتقد أن التصويت الكبير لصالح الإخوان المسلمين بل هو غضب من الحزب الوطني ويجب أن نعترف بأن هناك إخفاقاً حقيقياً للحزب الوطني يعني منه المواطن

المصري الذي لم يجد في ٢٠ سنة مضت حلاً عاجلاً ولم يوفر له حق معيشة كريمة وبالتالي فمن حقه أن يغضب.

المحاور : هل هذا مبرر للمواطن أن يحصل على مقابل مادي لصوته ؟

الغزالي : يبدو أن الحزب الوطني غير مبرأ من شراء الأصوات على الإطلاق ومرشحي الوطني هم الذين بادروا بهذه الظاهرة.

المحاور : رأيك في مظاهر العنف والبلطجة والتي مارسها الجميع ؟

الغزالي : حتى وإذا مارسها الجميع يجب أن تكون محاسبتي للحزب الوطني أقسى لأنه هو الحزب الأكبر والذي يتولى المسئولية في هذا البلد وبالتالي فهو القدوة وعندما تأتي البلطجة من خارج الحزب الوطني يمكن لنا أن ندينهم وإنما أن تأتي من بعض الذين ينتمون للحزب قطعاً هذه مسألة تثير علامات الإستفهام.

المحاور : مازلت تدفع ثمن إعتراضك على تعديل المادة ٧٦ من الدستور رغم إنك عضو بالحزب الوطني ؟

الغزالي : ربنا بيعوضني فأنا ممنوع من الحديث بالقناتين الأولى والثانية بالتليفزيون المصري وأتحدث هنا بقناة دريم .

وهكذا كان الحديث مع الدكتور الصحفي أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية شيقاً وممتعاً كما كان حديثاً طويلاً إختصرت منه الكثير لأقول طبقاً للأية الكريمة "وشهد شاهد من أهلها" أي أن الغزالي بالحزب الوطني في لجنة السياسات وما رأيك في الديمقراطية عزيزي القارئ خصوصاً عند إجابة الغزالي على السؤال الأخير مجرد أن سجل إعتراضه على تعديل المادة ٧٦ من الدستور كان العقاب تماماً مثل معاقبة المرتد عن دينه تم منعه من التحدث في تليفزيون الحكومة وإذا أراد التنفيس والترويح عن صدره فعنده القنوات الفضائية مع أني أرى الناس كافة في مصر قلما تذكروا

تليفزيون الحكومة لمشاهدة قنواته المحلية خصوصاً بعد أن إنتشرت أسلاك الوصلات لهذه القنوات وبعد أن تعممت أطباق الدش فما الداعي إذن لرؤية قنوات الحكومة التي تسير بنظام أربط الحمار.

الملفت للإنتباه في هذا الحوار الذي تم بين قناة دريم والغزالي تخطت نسبة التسعين في المائة منه في الحديث عن الإخوان وفوزهم الساحق الذي نالوه في إنتخابات ٢٠٠٥ كما لو يكون المحاور في حالة مخاوف من إعتلاء الإخوان كرسي السلطة مثلما أعلن الأقباط من قبل تخوفهم من هذا الفوز ووصول الإخوان لمقاليد السلطة كذلك ظهرت مخاوف نسائية من صعود الإخوان بسبب فرض الحجاب على الطريقة السعودية بالذمة مش شيء مؤسف.

فقد أعلنت نوال السعداوي بوصف خطابهم الإنفتاحي بالتكتيك كما أعلنت سحر الموجي بأنهم مفرمة الجماعات المتشددة وهذه المخاوف لنساء ليبراليات لما تملكه جماعات الإخوان من فوز ساحق حيث مخاوف النساء الناشطات من فقدان المرأة المصرية لما تملكه حالياً من هامش الحرية في حال وصول الإسلاميون إلى الحكم في المستقبل وتقول الكاتبة نوال السعداوي .

نوال السعداوي:أنا ضد سياسات الإخوان كلها وليس فقط تلك **كاتبة صحفية** المعنية بالمرأة حيث خطابهم السياسي المنفتح ما هو إلا تكتيك للوصول إلى الحكم والمرأة المصرية تائهة ما بين الأمركة والإستهلاك والتعرية حسب الموضة وبين التغطية والحجاب كما يريدون الإخوان والإسلاميون.

سحر الموجي : أنا أخشى أن تتقلص كل الحريات في حال وصلت **روائية وجامعية** حركة الإخوان إلى الحكم حيث هي المفرخة التي أخرجت الجماعات المتشددة مثل التكفير والهجرة والجهاد الإسلامي وعندما يصلون للحكم سيكونون مثل الأخرين في التشدد وأعتقد أن ٣٣ من أصل ٣٥

فتاة في فصل الدراسة بالجامعة محجبات لكنهن لا ينتمين بالضرورة للإخوان فللمصريين طريقتهم الخاصة في التدين.

رانيا شاهين : محامية أحب أن أراهم الإخوان ممثلين في مجلس الشعب لأن مؤيديهم سيعرفون أنهم منافقون يستغلون الدين وتضيف لكن لو وصلوا للحكم ستصبح كارثة على الرجال والنساء معاً.

ويتبين لنا عدة مخاوف من سواء من الأقباط أو السياسيون أو حتى النساء من فوز الإخوان وقُرب وصولهم للحكم ألم يتفضل هؤلاء السادة ويتساءلون أولاً عن ما هو برنامج الإخوان الذين سيصلوا للحكم من خلاله بدلاً من حالات القلق والتوتر الذي يصيبون أنفسهم بها دون جدوى. ومن الخوف والرعب والفزع والقلق والتوتر الذي ينتاب البعض وينغص حياته واصلاً الليل بالنهار كهواجس وكوابيس وصول الإخوان للحكم نعود للفضائح والوقائع المتوالية من جراء إنتخابات ٢٠٠٥ فقد ظهرت مؤخراً على صدر الصفحة الأولى بإحدى الصحف تفاصيل إحدى وقائع التعدي على القضاة أثناء مباشرتهم الإشراف على الجولة الأولى في المرحلة الإنتخابية الثالثة حيث قام أحد الضباط المكلفين بتأمين العملية الإنتخابية في مقر اللجنة العامة بدائرة قلين التابعة لمحافظة كفرالشيخ بالتعدي بالضرب وإهانة وكيل نيابة يترأس لجنة فرعية بهذه الدائرة الإنتخابية مما تسبب في كسر ذراعه وإصابته ببعض الكدمات وكان أحمد عبدالخالق "وكيل نيابة" متوجهاً إلى مقر اللجنة العامة بقلين "كفرالشيخ" لمباشرة عملية الفرز عقب إنتهاء إنتخابات المرحلة الثالثة فاصطدم بالضابط إبراهيم الكردي – برتبة عقيد بالأمن المركزي الذي طلب منه إبراز تحقيق شخصيته ثم عنفه بشدة ودون سبب أمام جنود الأمن المركزي وقال له :

عقيدإبراهيم الكردي: أمن مركزي هو كل واحد يلبس لي بدلة يتأمر علينا فين بطاقتك يا روح أمك ؟

السيد/ أحمد عبدالخالق: من فضلك بلاش غلط وأنا أرفض الأسلوب
وكيل نيابة ده وح أعرف إزاي أخليك تلزم حدودك.
الكردي: نعم يا أخويا أظن فاكر إني ح أسيبك إبن مين إنت يا بن الـ..........؟
عبدالخالق: متشكر ح تعرف حالاً أنا إبن مين أنا إبن البلدي مصر.

وإنصرف وكيل النيابة الموصوف بالأدب والإحترام من أمام اجنته الفرعية عائداً بسرعة إلى اللجنة العامة وبدوره قام بتقديم مذكرة للمستشار رئيس اللجنة العامة سرد فيها وقائع ما جرى وأثناء إنصرافه بصحبة زملائه من وكلاء نيابة تعمد الباشا العقيد من إهانته بألفاظ جارحة للغاية وعلى ضوءها حدثت المشادة الكلامية بين وكلاء النيابة والباشا العقيد إنتهت بقيام أحد الجنود بضرب وكيل النائب العام " بدبشك" البندقية عقب تلقيه أمراً مباشراً من الباشا العقيد الكردي بالضرب.

والله القضاة لهم الحق الأعظم في توجيه الإنذار الأخير ولعلهم مؤخراً علموا إلى أي درجة وصل الظلم والإستبداد من البعض في ضباط الشرطة . القضاة لهم الحق ولو أني أختلف في توجيه هذا الإنذار لشخص وزير الداخلية لأن الرجل حقاً بريئاً لما يبدر من القلة التي إعتقدت وتوهمت أنها كائنات غريبة أتت من كواكب أخرى وأن الواحد منهم يتصور أنه أسداً وأن المكان الذي يشغله ليس إلا عريناً يرتع ويلعب وينعم به وكان من الأجدر- أن يوجه الإنذار لكل فرد موجوداً في موقعه وأن يكون العقاب جسيماً حتى يردع الأخرين ويعي الكافة منهم أنه قد أعذر من أنذر..

لك الله يا مصر.. أنا ومن بعدي الطوفان هكذا أراد الحزب الحاكم زوراً ومن ورائه حكومة منحته جل إمكاناتها بالرسوة عبر الوزارات الخدمية والرصاص الحي والمطاطي والقنابل المسيلة للدموع عبر وزارة الداخلية وأبلغ وصف ممكن أن يوصف على جولة الإعادة

للمرحلة الثالثة خلال إنتخابات مجلس الشعب في أسود خريف لمصر عام ٢٠٠٥ إنها إنتخابات برلمانية " مسخرة".
لو أقام العالم مسابقة لمعرفة أرخص دم في جميع الدول سيفوز الشعب المصري فيها بالمركز الأول هذا ليس تعليقاً أو سخرية فهذه هي الحقيقة الواقعة ذلك الشعب الذي يعرفه حاكمه بأنه شعباً طيباً مسالماً فهو الذي حفر القناة وشق الترع وأقام المصانع والسدود وتذوق الذل والمهانة في إحتلال الإنجليز والفرنساوية وتذمر وثار في ثورات عدة ووقف مع عرابي وخلف سعد زغلول وإحتضن أفكار الثورة في يوليو وقدّس عبدالناصر وصفق للسادات وإختار مبارك ورغم كل ذلك ومن أجل أن يحقق الحزب الوطني الفوز بالعافية أو بالأغلبية كما يطلقون عليها تلك الأغلبية الخادعة بنسبة الثلثين أهدر دم عشرة مواطنين وقتلهم بدم البارود وأصاب أكثر من خمسمائة شخص بإصابات خطيرة كعاهات مستديمة لا يمحيها الزمن طيلة أعمارهم لتثبت وتتأكد مخيلتي بأنه لهذا أكد دم المواطن المصري رخيص بل إنه بلا سعر أو ثمن ومن أجل ماذا ؟.. من أجل حفنة من المقاعد كي يصلوا بها إلى نسبة الثلثين كي يتحكموا في رقاب العباد لخمس سنوات مقبلة لك الله يا مصر . لك الله يا مصـــر..
فقد ثبت بالدليل القاطع أن الأمن لا يدخل أي دائرة إنتخابية إلا وأفسدها وأراق فيها الدماء والدليل الفاضح على هذا هو دائرة البرلس والحامول .. ففي الجولة الأولى من المرحلة الثالثة تدخلت قوات الأمن المركزي بشكل سافر وبليغ متبعة سياسة القطع والمنع للناخبين بإطلاق الرصاص الحي والمطاطي لمن يعترض على هذه السياسة فسقط في موقعة البرلس الحربية الشرطية قتيل و ٧٠ جريح بينما في الإعادة حدث العكس غاب الأمن المركزي وتوارت الثياب والخوذات السوداء وإختفت الأسلحة الألية والطروات والعصي الخرزانية ففاز حمدين صباحي.
غير أنه تم الإعتداء القذر على ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري من قبل أحد الضباط الذي طرحه أرضاً وكسر ساق الأمين

العام للحزب أحمد حسن كلها جرائم مرت مرور الكرام وإنتهت وتلاشت لعبة الإنتخابات وبدء سباق الكثير من السادة الوزراء لتقديم مسوغات تجديد الثقة بهم للتشكيل الوزاري الجديد وكأن شيئاً لم يكن فهل هم هانئون بالإستمرار على كراسي تكسوها دماء الأبرياء وترفرف حولها أرواح الضحايا هل هم هانئون ؟؟؟..

إنتهت لعبة الإنتخابات وسكتت الأقلام وهدأت الألام والأوجاع وجفت دماء المصابين وتوارت جثث الضحايا بين طيات الترائب وفي طريقها للإحلال التام لتصير قطيع من العظام سرعان ما تذوب وتتبخر وتدخل في دائرة النسيان بإنعقاد برلمان ٢٠٠٥ الجديد ووقف الأعضاء الجدد يتبادلون التهاني والصفح وتعلو وجوههم الإبتسامات وكانما هي كانت مسرحية أسدل ستارها وخرج منها المشاهدون وكأن على رؤوسهم الطير أو كأنهم إبتلعوا مواداً مخدرة أفقدت وعيهم التام رغم أنه قد تبقت تساؤلات عدة تدور في رؤوسهم أولها:-

هل ينجح البرلمان الجديد بتشكيله الحالي في غيبة أحزاب المعارضة مقابل هذا الحضور الطاغي لجماعة الإخوان ؟ وهل سينجح في تحقيق الإصلاح الدستوري السياسي؟ وهل يمكن قيام حياة نيابية ديمقراطية سليمة في غيبة الأحزاب؟ ثم إنه هل يمكن أن يصمد البرلمان الجديد بتشكيله الجديد ؟ حيث أغلبية الحزب الوطني ومعارضة الإخوان !!..

أم أنه سيكون حل هذا المجلس علاجاً عاجلاً لهذا الخلل فيكون الحل هو الحل ؟؟

تستحق المستشارة نهى الزيني والمهندسة منال السيد الشكر مرتان الأولى لجرأتها في شهادة الحق والثانية لعفة نفسها ونزاهتها وطهارة يدها رغم إحتياجها ولنبحث سوياً أولاً وثانيا:-

الأولى: لم تغرها الألاف من الجنيهات التي سوف تحصل عليها بعد إنتهاء المسلسل الثلاثي لإنتخابات برلمان المستقبل الذي علمه عند الله ولم تسكتها شهادتها السيارات التي خصصت لخدمتها وبدلات الإعاشة والتجهيزات التي أعدت خصيصا لإستقبالها في المكان الذي تتواجد فيه خلال فترة الإنتخابات ولم يثنها عن

شهادتها صمت الرجال وعدم جرأتهم على مجرد النطق بما يرونه سواء في الإنتخابات أو غير الإنتخابات.

الثانية: منال السيد التي لم تضعف أمام مستوى معيشتها وقلة راتبها الشهري ولم يغرها بريق المال والمعيشة في الأبراج العالية مكتفية براتب حكومة الحزب الوطني وحوافزه التي لم تتعدى إجمالي ٢٥٠ جنيه شهرياً والسكن في غرفتين وصالة كما ذكرت المهندسة منال السيد ورفضت في المقابل ٤٥ ألف جنيه رشوة وشقة تمليك في البرج الذي كان يود صاحبه إقامته على أنقاض المبنى المطلوب هدمه من المهندسة عفيفة النفس بإصدار قرار إزالة.

نهى الزيني ومنال السيد نموذجان رائعان لعظمة المرأة المصرية هاتان المرأتان أكدن للعالم أجمع أن مصر أمة مازال الخير باقياً فيها إلى أن تقوم الساعة وأبداً لم يكن كل شعب مصر كاملاً محباً للذفة الإنتخابية ومتاجراً في ضمائر وأصوات الجماهير أو مستحباً لإهدار الدماء وقتل الأبرياء أو لاهثاً متكالباً على المقعد ليت كل إمرأة في مصر ..نهى الزيني ومنال السيد.

إذا كانت دولة المؤسسات كما تدعي .. لا تحترم أهم سلطاتها على الإطلاق وهي السلطة القضائية إذا كانت الدولة قد أزالت وتخلت عن أخر ورقة توت كانت تستر عورتها على مدار عقود من الزمن فماذا ننتظر منها غير هذا التردي غير المسبوق في تاريخ مصر وعلى كافة الأصعدة؟؟..

لكم ملأت حلقي غصة مريرة وملأت عيني دموع هي أشبه بالدماء الساخنة من حجم المرارة والمهانة والإذلال التي شعرت بهما كمصري من هذا الوطن .. قضاء مصر العادل الشريف هو أخر بصيص من الأمل كان ومازال يدفع فينا الأمل بأن مصر مازالت بخير على مدار عقود من الزمان.

فإذا بهم إستكثروا هذا البصيص الضئيل من النور الداخل في أعماقنا قناعة بأننا مازلنا على قيد الحياة وأن أنفاسنا مازالت تتلاحق وأن

قلوبنا الضعيفة من القهر والتعسف والإضطهاد مازالت تنبض حياة على الرغم من قلة مساحتها فهي حياة السلام.

إنها وبلا شك أو جدال أسوأ أنواع المهانة لي كمواطن مصري أن تقوم السلطة أي سلطة كانت وفي أي زمان وفي أي مكان أن أرى محاولة إفساد العدل في مصر سواء بالقهر أو بالذبح أو بالخيار إما بذهب السلطان أو إما بسيفه !!!..

شعب مصر بأكمله لم يعيش ويشعر بمثل هذه المهانة الكبيرة الفادحة إلا عند حدوث نكسة ٦٧ وكأنما هو قدر ذلك الشعب أن يعيش النكسات الجسام رغم إختلاف الوضع وظلم المقارنة فنكسة ١٩٦٧ أمكننا التغلب عليها بالإعداد العسكري الجيد والعزيمة والتضحية والفداء والصبر أما نكسة ٢٠٠٥ ومذبحة ٢٠٠٥ هي ذبح القضاء الشريف هو إصابة في مقتل لا نستطيع تغييرها بما سبق لأنه قد خلق شرخاً نفسياً وعقلياً في النفس وخلق جروحاً كالشقوق في جسد الأمة لا نستطيع مداواتها.

إن إنهيار العدالة إنهيار للمجتمع كله ولقد رأينا وقرأنا في تاريخ الأمم السابقة أن نهاية أي أمة نهاية لا تقوم لها بعدها قائمة تبدأ بالقضاء على العدل فيها وبإنهيار العدالة في مجتمعها.

إن أسبق الناس لدخول الجنة هو الحاكم العادل والقاضي العادل ونلاحظ هنا أن رب العباد جعل العدل هو الرابط بين الحاكم والقاضي لما للعدل مكانة عند الله وفي كافة الأديان السماوية ينبغي أن نكون جميعاً مواطنين لسنا إلا جبهة شعبية لحماية القضاء والعمل على إستقلاله التام عن سلطة الدولة وهيمنتها وأن يكون وزير العدل بالإنتخاب من بين رجالات القضاء.

إمتلأت الأجواء بالغضب العارم والمثير سواء من القاضي ميزان العدل في البلاد أو من المواطن مراقب الأحداث من جراء إنتخابات ٢٠٠٥ التي شهدت عمليات إعتداء واسعة وسافرة وبليغة على عدد من رجال القضاء رؤساء اللجان الفرعية والعامة بمختلف المحافظات وعلى أعداد غفيرة من المواطنين المصريين الذين أرادوا التعبير عن

إرادتهم بالمشاركة في تلك الإنتخابات ولم تفرق رصاصات الأمن الحية أو المطاطية بين المشاركين وغيرهم من المارة الذين ليس لهم بالإنتخابات ناقة أو جمل فعلى خلفية الأحداث التي شهدها قضاة مصر في الإستفتاء على تعديل المادة "٧٦" من الدستور والإنتخابات الرئاسية والبرلمانية وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وغيرها أتت إنتخابات نادي القضاة هذه المرة أكثر سخونة ولهيباً عن ذي قبل حيث يتنافس على الفوز بالرئاسة ثلاثة تيارات مختلفة إنعكست رؤاها للوضع الراهن على ما طرحته من برامج وأفكار وسياسات مستقبلية.

المستشار زكريا عبدالعزيز الرئيس الحالي لنادي القضاة يخوض الإنتخابات بدعم واسع من أعضاء الجمعية العمومية الذين خاضوا معه معركة الإستفتاء وإنتخابات الرئاسة والبرلمان وثلاث جمعيات غير عادية وخدمات عديدة حققها وضمنها في برنامجه الإنتخابي منها إعداد مشروع السلطة القضائية وضمانات إنتخابات نزيهة والتعبير عن مطالب القضاة رافعاً شعار " نحو إستمرار التغيير ".

أما المستشار عادل الشوربجي المعروف بقربه لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء يرفع شعار " هيبة القضاة فوق الجميع ".

وعن المستشار إيهاب عبدالمطلب نائب رئيس محكمة النقض والذي يرفع شعار " رؤية جديدة ". ثلاث جبهات تتنافس على مقعد رئيس النادي ولا فرق ولا تفريق بين بعضه البعض كونهم جميعاً يبغون إقامة العدل والمساواة والحق ولا يمكن لأي واحد فيهم إتخاذ مقعد الرئاسة من أجل الإغواء والسلطة والتسلط أو الإنتهازية السلطية التي إعتدناها في كثير من أجهزة الدولة المختلفة ويود المواطن ترشيحهم جميعاً لهذا المنصب بسبب ثقته الأكيدة وعقيدته الراسخة في شخوصهم جميعاً.

هل أصيب القضاء إصابة في مقتل مما أفقده كيانه وهيبته لدرجة يصل الحد فيها لتجاهل إنذاره الأخير الذي أخذه عهداً على أنفسهم قضاة مصر تجاه الشرطة والعهد الذي قطعوه بإعلان الحرب على الداخلية في حال ظهور عنف وشغب وبلطجة بالمرحلة الثالثة والأخيرة في

إنتخابات ٢٠٠٥ ووجود أية تجاوزات من شأنها الإخلال بالأمن العام وحماية القضاة والناخبين حيث أيقنت الوقائع الطافية على سطح أحداث المرحلة الثالثة بأنه لا حياة لمن ينادي بها القضاة فقد شهدت المحافظات التسعة التي جرت فيها مرحلة الإعادة الثالثة الكثير من الأحداث الجسيمة وكأن القضاء ينفخ في بوق كبيراً وبه ثقب مما يجعل من عملية إفراغ الهواء سريعة وسهلة التفريغ بشكل ملحوظ ففي محافظة سوهاج كانت الأوضاع سيئة للغاية فقد إعتصم القضاة وأعضاء اللجان إحتجاجاً على إنتهاكات الأمن ومنذ الساعات الأولى لعملية الإقتراع إزدحمت الدوائر الساخنة هناك بالألاف من جنود الأمن المركزي مثل قرية الصلعا معقل مختار أحمد البيه مرشح الإخوان "فئات" وقد منع الناخبون من الوصول للمدرسة الموجودة على الخط الزراعي السريع - قنا - سوهاج حيث تم إغلاقه وضرب الناخبين وتفريقهم بالقنابل المسيلة للدموع وسقوط السيدات الطاعنات في السن مغشياً عليهن. وسمحت أجهزة الأمن لدخول اللجان فقط لحاملي كارنيهات الحزب الوطني فقط وتلاحظ وفود شباب بأعداد رهيبة حاملي كارنيهات الوطني وكلهم حالقي رؤوسهم وقد إكتشف المراقبون أن هؤلاء الناخبين ما هم إلا جنود بالأمن المركزي يرتدون الزي المدني للتصويت لصالح مرشح الحزب الوطني وقد عاند الخط نقيب المحامين سامح عاشور ورغم العنف والبلطجة والقنابل المسيلة للدموع فقد أسقطت الجماهير ترشيحات حزب تحكمه المصالح الشخصية وتصفية الحسابات فقد خاض الإنتخابات البرلمانية للحزب الوطني ٢٨ مرشحاً على ١٤ مقعداً لم ينجح منهم سوى ٧ مرشحين بواقع ٢٥% ولولا التدخلات والمساعدات الأمنية في مرحلة الإعادة لما نجح هذا العدد للحزب الوطني كما خاض الإنتخابات خمسة مرشحين للإخوان حصلوا على ثلاث مقاعد بواقع ٤٠% ولم ينجح أحد من المعارضة أو المرأة وقد حصل المستقلون على ١٨ مقعداً.

وفي الدقهلية وبالرغم من نزيف الإعتقالات وهدير القنابل المسيلة للدموع وأسراب الطلقات الرصاصية الحية والمطاطية وجيوش

الحصار للجان إلا أنه قد تم سقوط رئيس اللجنة التشريعية وأمين الفلاحين المستشار/ محمد موسى مرشح الوطني فقد إحتفلت دائرة منية النصر وقراها بسقوط مرشح الوطني وإنطلقت مسيرات من قرية ميت تمامة والبجلات إبتهاجاً وسروراً بهذا السقوط ويأتي ذلك بعدما تردد على عن خوضه جولة الإعادة بثلاثة ألاف صوت دون وجه حق بدلاً من مرشحين أخرين حصلوا بالفعل على أكثر من عشرة ألاف صوت وفي السياق نفسه لم تهدأ أيضاً دائرة تمى الأمديد بسقوط أبو العباس محمد حيث إحتفلت العديد من القرى بسقوطه لإعتقاد الأهالي هناك بأن عملية ترشيحه إنما هي جاءت بالبراشوت من القاهرة التي يتولى فيها موقع أمين الفلاحين بالحزب الوطني على مستوى الجمهورية.

وفي شطورة بمركز طهطا في محافظة سوهاج كانت قوات أمن القرية ضد قوات أمن الحزب الوطني حيث كان كل شعاراً يتردد بين الأهالي هناك تحدياً وإنتقاماً من مرشحي الوطني الذين يعيشون على مساعدات وإمدادات قوات الأمن وخلال ٢٤ ساعة فقط سجلت الوقائع الخلفية لكواليس إنتخابات ٢٠٠٥ البرلمانية صوراً ناطقة لمشهد غريب سُمي بالإنذار الأخير والغير مألوف على المؤتمر الصعيدي بطبيعته الهادئة وترابطه وتماسكه المتين فالدائرة التي تربع على كرسي مجلس الشعب بها على مدار عشرات السنين نواب من عائلات أولاد عبدالأخر وبيت أبو سديرة كانت الإنتخابات الحالية هي شهادة لسقوطهم الذريع بعد فشل جميع المحاولات للحفاظ على مقاعدهم التي ورثوها عن أجدادهم وأبائهم منذ زمن طويل.

وفي أسوان كان ينبغي على الحزب الحاكم أن يعي الدرس جيداً ويسأل نفسه لماذا يخفق دائماً في أسوان ؟؟ فالدرس الذي لقبه الناخبون والشارع الأسواني للحزب الوطني على مقعد واحد من ستة مقاعد مقسمة على ثلاث دوائر في أسوان ؟؟ وبذلك نجد أن هناك خمسة مقاعد وقد طارت كالعصافير أو كسائل الكحل من بين يدي الحزب الوطني ونجده قد خرج من "المولد بلا حمص" ونعود بالأذهان

لإنتخابات ٢٠٠٠ فما أشبه الليلة بالبارحة في أسوان ولا عزاء للحزب الوطني في فقدانه ثقة الجماهير بمحافظة أسوان تلك المدينة الموصوفة بالهدوء والسكينة من خلالها جماهيرها الموصوفة بالحكمة والصبر والطباع الهادئة المستقرة.
أما في الشرقية فيبدو أن الأوامر قد صدرت ولا رجعة فيها بإحتلال أسطح المنازل والضرب في المليان حيث شهدت جولة الإعادة هناك مخالفات وتجاوزات أمنية صارخة فقد حاصرت قوات الأمن كافة لجان المحافظة خاصة تلك التي لاقت تفوقاً ملحوظاً لمرشحي الإخوان في الجولة الأولى وتم منع الناخبين من التصويت من خلال الطوق الأمني المفروض وفي ظل إستمرار هذه الحالة من المنع من التصويت تعالت الهتافات وحدثت الإشتباكات حيث تم إستخدام الحجارة والأسلحة البيضاء وماء النار وقنابل المولوتوف وكرات النار التي أدت لإصابة عدد من الناخبين إضافة لإصابة مصور الوكالة الفرنسية بيده وعينه وتمثلت حالات الفوضى والشغب الأمني في إصابة أعداد غفيرة من المواطنين وسقوط وقتل ثلاثة على الأقل هناك وإستخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية فقتلت إثنين من الأهالي هم محمد كرم الطاهر ٢٠ سنة – طالب – ومحمد أحمد جزر ١٥ سنة - طالب - وأصيب ٣٢٠أخرون بطلقات نارية متفرقة تم نقلهم للمستشفى في حالات خطيرة كما قام البلطجية بقذف الناخبين بالطوب والزجاجات المملوءة بماء النار وخطف وإعتقال مندوبي الدكتور محمد مرسي.
أما في كفر الشيخ التي شهدت أحداثاً مؤسفة في الجولة الأولى من المرحلة الثالثة بسقوط الضحايا من الناخبين شهداء للديمقراطية ٢٠٠٥ لإستمرار عمليات حصار اللجان والقرى في المرحلة الأخيرة وإزدياد عمليات الضرب والإعتقالات والقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي والمطاطي لإرهاب الناخبين وعدم إقترابهم من اللجان مثلما حدث بقرى سيدي سالم التابعة لمركز الرياض والواصل عدد أصواتها إلى إحدى عشرة ألف صوتاً وهي مسقط رأس المرشح الإخواني محمد شاكر سنار الذي كان يلقى قبولاً وشعبية واسعة من رجل الشارع هناك

وقد وضعت الأجهزة الأمنية حواجز وعراقيل ومتاريس رغم أن أجهزة الإعلام من صحافة وشبكات تليفزيونية عربية ودولية برصدها وتعالت هتافات معاداة الأمن ورفضه التام لمرور الناخبين إلى اللجان وترددت الشعارات بعبارات " يا قضاة يا قضاة أنتم لينا بعد الله " وهنا قام بعض القضاة بتشميع الصناديق وتحرير محاضر ومذكرات بذلك راصدين فيها ممارسات الأمن الوحشية وسرعان ما قامت عناصر أمنية بصب جام غضبها على المواطنين وتساقطت القنابل وسط الناخبين وعلى أسطح المنازل وإنتشرت الغازات الخانقة وتساقط الضحايا والمصابون وحضرت سيارات الإسعاف لنقل الضحايا من كبار السن والشباب وكان الموقف المحزن والمشهد المؤثر أن يكون ضمن هؤلاء الضحايا أطفالاً حديثي الولادة أو براعم صغيرة لم يتعدى أعمارهم الخمسة سنوات ووسط كل هذه الأحداث المؤسفة وتلك التجاوزات والإنتهاكات والحواجز الأمنية يتخطى حمدين صباحي مؤسس حزب الكرامة ويفوز رغم كل هذه الصعوبات.

أما في شمال سيناء فيبدو أن أحمد عز صاحب حديد عز وبما أنه أي الحديد ثقيلاً للغاية فإنه كذلك أحمد عز يعد ثقيلاً كثقل الحديد أو أكثر ثقلاً من الحديد ذاته حيث أنه أنقذ الحزب الوطني في شمال سيناء بطائرة خاصة رغم أن الأمن قد أصاب العريش بالشلل التام فقد إحتشدت قوات الأمن في شمال سيناء والإسماعيلية وبورسعيد بمدينة العريش الصغيرة وتم حصارها أمنياً وطردت الناخبين وأطلقت القنابل المسيلة للدموع وإعتقلت العشرات وأصابت المئات من المواطنين في ظل وقوف القيادات الأمنية على أطراف أصابعهم من أجل إسقاط مرشح الإخوان الوحيد في شمال سيناء بعد أن حصل على ٨ آلاف صوت في الجولة الأولى بفارق ٣ آلاف صوت على مرشح الوطني وقد إعتبر الأهالي هناك أن فوز مرشح الوطني جاء على جثة وكرامة المواطن في العريش وبصورة غبية أثارت حفيظة وغضب الشارع العريشي الذي ثارت ثائرته بعد إغلاق الصناديق حيث تم إشعال

النيران في إطارات السيارات ورشق قوات الأمن بالحجارة في الشوارع الرئيسية بمدينة العريش.
أما في البحر الأحمر فمازالت القبلية هي التي تمثل القوة والمقاومة معاً والتي لولاها ما فاز الحزب الوطني بمقاعده الثلاثة فقد أسفرت إنتخابات مجلس الشعب في محافظة البحر الأحمر عن فوز مرشحي الحزب الوطني بثلاث مقاعد مقابل مقعد واحد للمستقلين وهذا ما أكدته الأرقام النهائية التي أعلنها القضاة فور إنتهاء عملية الفرز في الغردقة والقصير والواضح منها أن المستقلين قد إنهزموا بشرف خاصة شعبان رشوان وحسني أبوبكر وحربي عبدالمعطي بالإضافة لأفضل مرشح للوطني وهو اللواء محمد أمين مقيشط وتأكد الجميع أن القبلية مازالت تخرج لسانها للحزب الوطني وتقف كالحجر العثر أمام تطلعات القيادات الحزبية والسياسية بالبحر الأحمر لما أوردته قائمة الأسماء الناجحة والحاصرة لمقاعد البرلمان هي إنما أتت بفضل القبلية والعصبية والتي سيطرت ودعمت خروج ناخبيها لصناديق الإقتراع والأمر الدال على ذلك هو فوز الكهل العجوز شدول توفيق البالغ من العمر ثمانين عاماً وهو أقدم برلماني في مصر لأن قبيلته وأنصاره خرجوا لمبايعته ضد الحزب وقد نجحوا في ذلك.
إنتهت المعارك والمناقشات والإشتباكات والمواجهات بإنعقاد مجلس القبة الجديد ٢٠٠٥ وتبقت ٦ دوائر في إنتظار تحديد موعد لإجراء إنتخابات جديدة بها ستة دوائر هن: أطسا بالفيوم، والقناطر الخيرية، والقليوبية، والمنشية بالإسكندرية، وكفر الشيخ أول، ودسوق وأجا دقهلية. وعدم إجراء الإنتخابات في هذه الدوائر لا يحول دون إفتتاح المجلس الذي يصبح إنعقاده بـ ٣٥٠ عضواً فقط على الأقل بعد إعلان نتائج المرحلة الثالثة وحسب تصريحات صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني التي صرح بها لكافة الصحف القومية بتحقيق الحزب لنسبة ٧٥% من المقاعد وهي نسبة مشكوك فيها في ظل نفي عدد كبير من المستقلين إنضمامهم للحزب في الوقت الذي كان يضمهم بالجملة وتلقائياً ومع ذلك لن تقل نسبة مقاعد الحزب عن نسبة الثلثين اللازمة

لتشكيل الحزب للحكومة واللازمة لتمرير التشريعات التي يبغيها الحزب وبذلك حقق الحزب أغلبية وصفها بالأغلبية المريحة رغم أن نسب نجاح مرشحيه لم تتعد نسبة الـ٣٠٪ .
والسؤال هو هل يهدد الإخوان شرعية النظام ؟؟!! بعد أن خرجوا من قمقم السرية ولن يكون بمقدور أحد إعادة حبسهم مرة أخرى في هذا القمقم لا بالطلاسم ولا بالسحر ولا ببرامج أجهزة الإعلام الخاضعة للدولة والتي راحت تكيل كل إتهامات الكون للجماعة وتصويرها على أنها جماعة لا تؤمن بالديمقراطية ولا بالتعددية السياسية ولا بحقوق المرأة ولا بحقوق المواطنة وإنها جماعة ضد السياحة والصناعة والحرية وأنها نجحت في إختراق البرلمان من خلال التنسيق مع أمريكا ومهادنة الكيان الصهيوني بل إنه تم وصف تصوير صعود الإخوان بالتصعيد للعنف وأن هذا العنف لا يمكن أن تتهاون معه الدولة حتى لوكان الثمن هو التحريض على إستدعاء قوات الجيش لمواجهة عنف الإخوان.
الغريب أن تعامل الدولة مع نجاح ٨٨ إخواني في إختراق برلمان (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠) شكلوا نسبة ١٩,٣٨ ٪ من إجمالي المجلس جاء عشوائياً وكأن دخول هؤلاء لمجلس الشعب كان مفاجئاً على الرغم من أن صلة الإخوان لم تنقطع بالمجلس منذ برلمان عام ٧٦ حينما نجح صلاح أبوإسماعيل في إختراق البهو الفرعوني قبل أن ينجح مرة أخرى في إختراق برلمان ٧٩ ومعه حسن الجمل والإخوان كانوا في مجلس ٨٤ والذي دخلوه تحت عباءة التحالف مع حزب الوفد والإخوان كانوا في مجلس ٨٧ من خلال ٣٤ نائباً من إجمالي ٦٠ نائب والإخوان مثلوا تحالفاً حزبي الأحرار والعمل في مجلس ٩٥ عبر بوابة على فتح الباب والإخوان كانوا في مجلس ٢٠٠٠ بمجموعة الـ ١٧ قبل أن يتقلصوا إلى ١٥ والأكثر غرابة أن النظام لم يعي الدرس سواء من صعود الإخوان أو من إنذار القضاء الأخيـــــــــر.

الفصل الثالث والأخير: أخــر الخريف..

المشهد رقم ٣ : كشف المســتور..

في هذا المشهد:

١-الســقوط المــدوي لوالــي الــزراعة بالصــوت والصـــــورة.

٢-قانـون ٤٧ لسـنة ٧٢ وقانـون ٤٠ لسـنة ٧٧ نظـــام الأحــزاب الســياســية وقانـون ٣٨ لســـنة ٧٢ نظــام مجلــس الشــعب بمـــاذا تنـــــص ؟؟

٣-إرهــاب وتــرويع الناخبــين فــي المنصــورة ومنعهم من التصويــت .

٤-المســتور إنكشـف للحلقــوم ولــبيس للــركب فقـــــط!!!.

٥-عقـاب الأهالـي بـدلاً مـن حسـاب والـي. ضـابط شرطة يؤلف كتاب عن تزوير الإنتخابات بإسم "تزويــر دولة".

كشـــف المســـتور ..

يوسـف والـي .. سـقط فـي الإنـتخابات !!! عـبارة يـرددها الشـارع المصـري منذ إعلان نتائج إنتخابات ٢٠٠٥ عبارة يرددها الناس في كل بقعة من بقـاع أرض مصر بل وفـي كل شبر سمعتها من الطفل والصبي والشـاب والرجل والعجوز والبنت والمرأة الكل يردد الكل يصيح لم يتبقـى سوى أن أسمعها وهي تتردد مع تغريد الطيور في الصباح ونهيق الحمار عند الظهيرة وصهيل الخيول في العصاري ورفرفة أوراق الشجر في المغارب وزئير الأسود في المساء .. لم يتبقى سوى أن أسمعها تتردد مع ضربات الأمواج المتلاطمة على الصخور في خريف الغضب العارم لعام ٢٠٠٥ مع قطع الحجارة التي تلاقفتها الأيادي والأبدان في مذبحة ٢٠٠٥ يوسف والي .. سقط في الإنتخابات رغم إمتيازه بالعديد من الإنجازات ورغم ما فعله من أعمال مضنية فهو الرجل المثالي والأول في إفساد الحياة السياسية والعابث الأعظم بالنظم الحكومية والمتلاعب الكبير بالجامعات والقوانين والمبدد العام لأراضي الدولة وصاحب الإمتياز في بسط حمايته على الفاسدين والفاتح الكبير لأبواب الوطن للصهاينة والقاتل الماهر للشعب بالمبيدات المسرطنة وصفقات اللحوم الموبوءة يوسف والي صاحب هذا الملف التاريخي الأسود.. سقط يا جدعان ياه لا أنسى رفع الشعب أثناء الإنتخابات شــعار الإحتجـاج والرفض لترشـيحه بعبارة "لا لمرشح السرطان". فهل بعد إسقاطه شعبياً في تلك الإنتخابات سيتم كشف المستور فالشارع على أحر الجمر وعلى نـار الإنتظار يعيش لمحاكمته فماذا بقى لهم من حجج واهية .. يتذرعون بها حتى لا يقدم يوسف والي للمحاكمة. لقد جرده الشعب منها تلك المانعة المانحة ذات الباب العالي والمسماه بالحصانة نعم جرده الشعب منها فقد قام الأهالي بغلق ديارهم في وجهه. طردوه من المساجد وطارده في حصنه الذي أسماه يوسف الصديق حيث

إستصدر قراراً من رئيس الوزراء يوم ٢٠٠٢/١/٢٥ بتحويل إحدى القرى بالفيوم إلى مدينة ولملم من حولها بعض القرى.. إنتزعها إنتزاعاً من مراكزها حتى يشكل لنفسه دائرة خاصة تضم العائلة والأصهار وأغدق عليها من ملايين الدولة حتى تستوي أمام العيون كياناً قائماً بذاته وأطلق عليه إسماً غير صادق "يوسف الصديق" متوهماً أنه سيكون حصنه الحصين وخط دفاعه الأول والأخير.. لا صوت يعلو فيه على صوته.. يمثله بالتزكية وينوب عنه وحده بتقويض دائم وأزلي ولكن لأن الشعب كالبحر لا يتلوث ولأن الدولة راوغت وتذرعت وتحججت ودارت ولفت حتى ينجو من المحاكمة جراء ما إرتكب من فظائع فقد تحرك الشعب من تلقاء نفسه ينزع عنه حصانة مفتعلة لا يستحقها ويتركه وحيداً وسط أعاصير الإدانة والبغضاء والكراهية وأنات المرضى وصرخات الملتاعين من الثكالى الأرامل والأيتام. وحكم محكمة جنايات القاهرة الصادر في ٢٠٠٤/١٢/٢٣ بتكليف النيابة العامة بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فيما هو ثابت من موافقة يوسف والي على إستيراد مبيدات زراعية محظورة ولها تأثيرات مسرطنة وكذلك موافقته على إستخدامها في مكافحة الأفات الزراعية في مصر وإصداره لشهادات تسجيل تضمن أن هذه المبيدات تمت تجربتها داخل مصر وتبين عدم خطورتها على صحة الإنسان رغم عدم صحة ذلك وفقاً لما إنتهى إليه الحكم.. هذه مجرد واحدة من قضايا والي المتعددة التي أجبرت الأجهزة الرقابية الضابطة للوقائع صوتاً وصورة على تقديمها للقضاء ومع ذلك دخل ١٩ متهماً السجن وظل المتهم الأول بالمماطلة والمراوغة . وسيد قراره. خارج السجن يرتع وينعم ينهي ويأمر يخوض الإنتخابات التي كانت بالنسبة له أخر أمل وطوق نجاه لو كان قد فاز لأخرج لسانه للشعب وهو تحت القبة قائلاً بالعند فيك يا شعب غيظاً وغلاً اللي يحصلني يكسرني بس مش حتقدر عشان عندي "حوصانة"تقيلة وكلها خرسانة، وبتحمي النايمة

والعدمانة، واللي مش عاجبه يقول أه يانا، بلدنا دي ولا الأنتكخانة، بالمراوغة والأونطة بسط حمايته على تشكيل يوسف عبدالرحمن العصابي وفتح له الطريق ممهداً ومحصناً بالحماية لإرتكاب سلسلة من الجرائم المتشابكة والتي لم يحاكم إلا على واحدة فقط منها وعلى نفس الطريق وبذات الأساليب هرب والي من المحاكمة في قضية رشوة الـ٢ مليون جنيه موثقة صوت وصورة لمهندس " الأرض مقابل المعلوم". أحمد عبدالفتاح المستشار القانوني لوالي ولوزارته والذي إستخلصه من بين الخطائين ووضع في حجره كل مفاتيح وزارته وأحاطه بسياج من مخالفة القانون والتدليس والكذب والتلفيق والنفوذ وعندما سقط عبدالفتاح وحوكم بالسجن المشدد ١٥ سنة وغرامة بالملايين تنكر له المتهم الأول والي وظل طليقاً رغم شهادات الشهود العدول وإمساك الوقائع بتلابيبه وإدانته الظاهرة للعيان.

الدعوة لمحاكمة والي كمطلب شعبي قطعت شوطاً كبيراً من الإصرار والمطالبة من أول الأقلام الصحفية التي بدأت هذه الدعوى إلى أصوات القانونيين وصرخات الضحايا حتى حكم محكمة جنايات القاهرة الدائرة ١٩ برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوي وقوبل ذلك كله بالمراوغة والتهرب من قبل أساطين الكلام الذي ما أنزل الله به من سلطان في مجلس القبة وأغلبيتة المصفقة والهدف واضح وهو الحيلولة بين والي والمثول أمام القضاء وهذا ما يجعل إتهام الشعب للدولة بتخليها عن واجبها لغيرها وتنازلها عن قضية حماية شعبها من الأفاقين والفاسدين لغيرها ولعل مشاهد العنف التي إقشعرت لها الأبدان والنفوس خلال إنتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ تكون دليلاً على أن غياب الدولة وغيابها المفتعل أو تواطؤها يدفع الناس تلقائياً لمحاولة الإنتقام وإشاعة الفوضى وسعي كل فئة لأخذ حقوقها بالقوة والعنف والإرهاب ومواجهة الدم بالدم والبادئ أظلم..

وإصرار الحكومة على الحيلولة بين يوسف والي وحكم العدل كان حتماً وراء العنف الذي واجه به الناس يوسف والي وتجريحه ومحاولات الإعتداء عليه.وإسقاطه على هذه الصورة المؤلمة.. هناك إيضاح هاماً أود ذكره وهو أن مسارعة السلطة لإقصاء والي عن منصبه بالأمانة العامة للحزب الحاكم في سبتمبر ٢٠٠٢ ثم يليه إقصائه كنائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة في يوليو ٢٠٠٤ هو شأن يخص في المقام الأول سلطة الدولة مع واحد من أركانها ولا يعني ذلك قليلاً أو كثيراً أي فرد من أفراد شعب مصر الذي ينبغي ويجب وحتمياً وحصرياً لابد من أن يقتص من عدوه اللدود وأن ينال حقه القانوني ممن ألحق به أنواعاً غليظة من الأضرار البالغة على كافة المستويات متحصناً بحصانتين وربما أكثر حصانة الوزارة وأمانة حزب الحكومة والحصانة البرلمانية.وجاثماً على صدر الأمة ربع قرن كامل من الزمان أفسد خلالها الحياة السياسية وعبث بالأجهزة الحكومية ونظم الدولة وتلاعب بالجامعات، والقوانين وبدد أراضي الدولة وبسط حمايته على الفاسدين وفتح أبواب الوطن أمام الصهاينة ومخططاتهم وقتل الشعب بالمبيدات المسرطنة وصفقات لحوم موبوءة والكثير من الإتهامات التي أصبحت تستقر في الوجدان لكل أبناء مصر والتي تتردد على ألسنة الجميع وتصيب الناس بالحنق والغضب وفقدان الإنتماء لإنتهاك حرماتهم ومقدراتهم وحياتهم من قبل رجل لم يسأله أحد عما فعله ولم يمسسه ضر حتى الأن ويعلن مبتسماً لأجهزة الإعلام أنه الرجل الثاني في الدولة حسبما وضعوه نائباً لرئيس حزب الحكومة.

وفي كشف المستور لوالي أنه لديه أتباع فالكارثة الكبرى والطامة العظمى أن الحماية الغربية المفروضة عليه والتي تحول بينه وبين القضاء لا تعفيه وحده من المساءلة ولا تحميه وحده من سطوة العدل الذي هو أساس الملك بل تحمي وراءه جيشاً جراراً من الفاسدين واللصوص والمرتشين الذين لعبوا في حمايته بمقدرات الدولة

وشعبها وداسوا على القوانين والتقاليد والأعراف ودمروا بنايات وهياكل علمية وإدارية بذلت أجيال من المصريين دماؤها وكل ما تملك في إنشائها.. نهبوا من ثروات الوطن ما وسعهم النهب وأحبطوا نفوساً وعقولاً وأشعروها بالدونية والإغتراب وسحقوا آلافاً من الشرفاء وحالوا بينهم وبين لقمة العيش الحلال وحرموهم من أبسط حقوقهم في الحياة ذلك الجيش من الفاسدين الذي خرج من عباءة والي وإستظل بظله وإحتمى بسلطته ونفوذه بنى القصور وإشترى العقارات وكدس الأموال في البنوك وإستخدم أفخم السيارات وعاش حياة السلاطين ولم يقترب منه أحد. لم تسأله سلطة ولم تمسسه هفوة ولم يقترب منه أحد ولم يجرؤ القانون نفسه على طرح سؤاله من أين لك هذا والسؤال هل من العدل والضمير والحس الوطني أن يترك والي طليقاً بكل جرائمـــــه ؟؟؟؟..

هل يمكن بعد كل ما ذكرته أن تكتفي مصر بمحاكمة يوسف والي وأتباعه؟ هل يتوهم البعض أن مجرد المحاكمة وإنزال العقاب إن صحت النوايا وإستيقظت الضمائر سيكون كافيا؟

إن الآثار التي تركها يوسف والي على كافة مناحي الحياة في مصر والتي أصبحت علامات على عصر بأكمله لن ولم تمحوها المحاكمات مهما بلغت عدالتها ومهما إستخدمت من قوة تحق على الفاسدين لأن تلك الآثار قد تغلغلت في تربة مصر وأصبحت من وفرتها وضغوطها وإستمراريتها وأساليبها وأنصارها جزءاً من ثقافة العصر.. يصعب تداركها.. ناهيك عن محوها وهو ما يدفعنا للتفكير في دعوة شاملة بتشكيل حملة قومية جادة تضم أعداداً من الوطنيين والمخلصين وأصحاب الضمائر والحس الوطني الحي كي تضع خططها لإزالة آثار يوسف والي.. وإبراء عقل الأمة وجسدها مما غرسه فيها من قيم وتقاليد وممارسات حتى يعود وجه مصر صافياً يشع بالأمل والنور والضياء خالصاً لأبنائها. محاكمته سوف

تطمئن أرواح الأبرياء.. محاكمته سوف تهدأ نفوس المرضى ولا بديل عن ذلك إلا الفوضى.

أذكر معركة قمت بخوضها مع والي شخصياً في يناير عام ٢٠٠٠ كان سلاحي المعتاد دائماً وأبداً بإذن الله "القلم" وكانت أسلحته عدة السلطان والنفوذ والجاه والمنصب وحمداً لله وفقت وإنتصرت في معركتي أمامه تأكيداً ومصداقاً لقوله تعالى "وكم من فئة قليلة" وهي معركة مأساة شباب الخريجين ببنجر السكر بالإسكندرية حيث كنت أعمل في ذاك الوقت مديراً لتحرير جريدة أخبار الأحرار وقد إتصل بنا في الجريدة أعداداً وفيرة من الشباب الخريجين يبعثون بنداء إستغاثة عما يلاقوه في الأرض الزراعية التي هي صخرية في الأصل والتي منحتها الدولة إياهم لإستصلاحها وزراعتها وتقسيط ثمنها وكان لي شرف لقاء هؤلاء الشباب قرية بأكملها هي القرية ٢٩ حيث المأساة الحقيقية لا ماء شرب أو ري – لا سماد – لا إقامة – لا بذور – لا تقاوي مجرد أرض صحراء جرداء لا زرع فيها ولا ماء وخط قلمي تحقيقاً صحفياً في هذا الصدد على صفحة كاملة من الجريدة وأرسلت بها إلى حيث مكتبه وفي اليوم التالي تعلو وجهي الدهشة حين طالعت جريدة من الجرائد القومية اليومية وهو يجري حواراً فيها يشيد بالقرية ٢٩ ببنجر السكر وأنه كان في زيارتها أمس وتقبل تقدير وشكر وإمتنان الشباب متجاهلاً حتى أن يشير لما نشرته بأخبار الأحرار وكأنما هو يخرج لي لسانه ويقول بالعند فيك مش رادد عليك !!!.. الأمر الذي دفعني للإسراع بسرد وقائع مأساة شباب الخريجين بالعدد التالي للجريدة في الإسبوع التالي وكرر ما فعله بالمرة الأولى وإنما في جريدة قومية أخرى وسارعت للمرة الثالثة والرابعة قرابة شهران متواليان وأنا أسرد وقائع المأساة على شكل حملة صحفية تبنتها أخبار الأحرار عام ٢٠٠٠ إلى أن فوجئت برئيس التحرير يبلغني إستدعاء لي بإحدى الجهات الأمنية لأمر هام وذهبت وهناك تم تحذيري بأسلوب لائق وهادئ من محاولة الكتابة

في صدد بنجر السكر منعاً للإثارة وبعد خروجي من الجهة الأمنية فوجئت بشباب الخريجين وقد حضروا لمقر الجريدة لإتهامي بالتشهير عن قريتهم وعن وزير الزراعة ظلماً وزوراً حيث أن كل ما سردته من تحقيقات صحفية عن بنجر السكر ما هو إلا أكاذيب وفبركة صحفية لمجرد حشو صفحة التحقيقات المسندة لي وأن هؤلاء الشباب على أتم الإستعداد لتحرير المحاضر بالشرطة ضدي لما أنسبه عن قريتهم بالزور والإدعاء هنا فقط أيقنت أنني من خلال قلمي قد إنتصرت على والي الزراعة في مصر هنا فقط وثقت وتأكدت أن قلمي أطاح بفكر والي الفساد هنا فقط أحببت عملي أكثر حبا لأنني جعلت الأرض تهتز أسفل أقدام والي السرطان فقد هداني عقلي لأن أذهب في اليوم التالي إلى بنجر السكر ففي الأمر شيئاً غريباً وذهبت للقرية ٢٩ لأجد هناك خطوط مياه الشرب وأنابيب مياه الري ومعدات رصف الشوارع وعمال البناء وأجولة السماد وصناديق التقاوي والحياة هناك على قدم وساق الكل يعمل لسباق الزمن والجميع يسارع مذعوراً كي لا يفتضح الأمر وينكشف المستور يالها من فرحة عامرة غمرت صدري حينما رأيت ذلك يالها من بهجة لم أشعر بها من قبل وهمس لي أحد الشباب قائلاً..

خريج: سامحنا يا أستاذ اللي إحنا فيه النهاردة ده الفضل فيه لربنا ولقلمك بس إحنا غلابة هما نبّهوا علينا نقطع علاقتنا بيك أو بأي حد تبع جريدة معارضة معلهش سامحنا.

سألت الشاب سؤال لم يعي مغزاه حتى إنصرفت من أمامه !!!

سؤالي: قوللي هو إنتوا بقالكم كام سنة مستلمين الأرض دي؟ فأجاب خمس سنوات فقلت وإنتوا تعرفوني بقالكم قد إيه؟ فأجاب شهران فضحكت وسرت من أمامه وركبت سيارة العودة مبتسماً وفي صدري شرحاً وبهجة بنصر الله المبين .

هذه هي قصة معركة على صدر صفحات عشتها مع والي وقد أفلت فيها من المساءلة نظراً لنفوذه وسلطانه وقتئذ فهل سيفلت الآن بعد أن أسقطه الشعب وجرده مما كان يملكه من مفاتيح زمام الأمور..

يبدو أن هذا الفصل الأخير ويدعى كشف المستور فيه الكشف للمستور سيكون للركب أو سيصل للحلقوم فبشهادة الجمعيات الأهلية ومجلس حقوق الإنسان أن إنتخابات ٢٠٠٥ التي إتسمت بالمذبحة والمجزرة والعنف والبلطجة خلت هذه الإنتخابات خلواً شاملاً من النزاهة والشفافية والإحترام ففي ظل تدخلات أمنية شديدة في مسار العملية الإنتخابية وصلت إلى حد غلق اللجان ومنع الناخبين من الوصول إليها للتصويت وما صاحب ذلك من أعمال عنف والحيلولة دون قيام المراقبين بمباشرة أعمالهم ومنعهم إضافة إلى طرد مندوبي المرشحين من اللجان فإن العديد من جمعيات المجتمع المدني وحقوق الإنسان رصدت عدداً من التجاوزات التي صاحبت العملية الإنتخابية فقد أكدت الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي عدم ديمقراطية إنتخابات المرحلة الثالثة التي إبتعدت عن النزاهة والشفافية وعدم إحترام إرادة الناخبين ومن ثم بطلان ما يترتب عليها من نتائج.

وحمّلت الجمعية كلاً من رئيس اللجنة العليا للإنتخابات ووزير الداخلية المسئولية كاملة عن كل ما يحدث من غلق للجان ومنع الناخبين ومنع المراقبين من مزاولة أعمالهم والإعتداء عليهم وهو ما يؤكد وجود نية للقيام بالتلاعب في نتائج الإنتخابات وطالبتهم بإصدار التعليمات التي من شأنها جعل العملية الإنتخابية تتم وفقاً للأصول الديمقراطية ومعايير الشفافية والنزاهة.

وقد رصد مراقبو الجمعية العديد من التجاوزات التي حدثت خلال اليوم الإنتخابي ففي الدقهلية وتحديداً في منطقة كلية الأداب وهي تضم ٥ مدارس بها لجان إنتخابية هي مدرسة خالد الطوخي ومدرسة الحديثة وشجرة الدر والإمام محمد عبده والثانوية بنات

بدائرة المنصورة قام عدد من البلطجية يحملون الشوم والسيوف وغيرها من الأسلحة البيضاء بإرهاب جموع الناخبين أنصار الإخوان لصالح مرشح الوطني.
وفيٍ مدرسة رزق حمامة الإبتدائية بدائرة بلطيم كفر الشيخ رصد المراقبون وقوع مشاجرة بين أنصار حمدين صباحي وبين أنصار الوطني وقامت قوات الأمن بإطلاق القنابل المسيلة للدموع والأعيرة النارية الحية مما نتج عنه وفاة أحد الناخبين بسبب إختراق الرصاصة لرأسه أمام المدرسة.
وفي الشرقية حدث ذلك وشمال سيناء وسوهاج وأسوان وكفر الشيخ هناك تم تدمير ٢٣ منزلاً تماماً بسبب النيران التي إشتعلت فيها من جراء قيام الأمن بإطلاق النيران بصورة عشوائية.
وفي الدقهلية ودمياط والشرقية وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً صحفياً أبدت فيه قلقها العارم تجاه الأحداث العنيفة التي صاحبت المرحلة الثالثة للإنتخابات كما إتهم المجلس القومي لحقوق الإنسان الشرطة على سلبيتها وحيادها الذي ساعد على تفاقم الأزمة كما أكد المجلس أن موجة العنف التي تصاعدت في عدة دوائر أصبحت السمة التي تميزت بها إنتخابات ٢٠٠٥ وقد أكد مراقبوا جمعيات المجتمع المدني والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان أن السلطات فشلت فشلاً ذريعاً في ضمان مصداقية النتائج وإستهدفت مراقبي اللجان بالعنف المنظم مما يهددهم بعدم العودة لأية إنتخابات تجري في مصر ومن ناحية أخرى فهناك كشف مستور أخر ألقى الضوء عليه الدكتور حامد صديق سيد مكي الباحث بالمركز القومي للبحوث حيث تقدم بدعوى طعن أمام محكمة القضاء الإداري تدعو إلى رفض إنضمام المرشح المستقل لعضوية مجلس الشعب بعد إعلان فوزه أو بعد تقديم أوراق ترشيحه كمرشح مستقل إلى صفوف الحزب الوطني الذي فشل عضوه المرشح المنافس في الفوز بالعضوية وذلك بمخالفة

النصوص القانونية والتطبيق والتأويل والتأصيل القانوني لها يأتي من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية وقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والدعوى مرفوعة ضد كل من رئيس لجنة شئون الأحزاب بصفته ورئيس مجلس الشعب بصفته.

وقد أفاد الطاعن في دعواه أن قانون الأحزاب السياسية رسم كيفية تنظيم الحزب وتشكيله وتكوينه وكيفية إدارة شئونه والهدف من قيامه وحالة العضو عند الإنضمام أو الفصل بناء على لوائحه الداخلية التي لا تخالف أو تخرج عن مبادئ وأسس وقواعد الدستور والقانون والنظام العام لذلك تكون لجنة شئون الأحزاب هي المعنية بإصدار قرارات في شأن الأحزاب كما إنها المخولة والمنوطة بمنع قرارات الأحزاب خاصة المخالفة بصفة للنظام العام وقد جعل القانون من حق لجنة شئون الأحزاب حل الحزب أو الإعتراض عليه ورفض سلوكه المخالف لقيمه ومبادئه كذلك رفض الإنضمام بعد الفصل والإنشقاق لذا فإن موافقة لجنة شئون الأحزاب بعدم إعتراضها أو إمتناعها رفض إنضمام المنشقين أو رجوعهم إلى الحزب بمثابة مخالفة أو الخروج على مقتضيات أحكام مواد الدستور والقانون والنظام العام والمشروعية.

كما أن قانون مجلس الشعب قد بيَّن كيفية التقدم لعضويته وجعل أوراق المرشحين مستندات رسمية ولما كان المستقل تقدم بأوراق تفيد أنه ليس ضمن حزب معين وأنه يخوض الإنتخابات ضد الأحزاب كما أن الناخب إنتخبه لهذه الصفة وفاز لصفته اللاحزبية كذلك كان ينبغي له ألا ينضم إلى حزب رفضه الناخب لذا فإن موافقة رئيس مجلس الشعب على إستخراج كارنيه العضوية على صفة حزبية ليست الصفة التي تقدم بها للترشيح وهي بمثابة قرار إداري خارج على الشرعية أو المشروعية والتستر على هذه المخالفة هو تزوير في أوراق رسمية يعاقب عليها قانون العقوبات.

يا سبحان الله ده مش بس كشف المستور وخلاص لأ ده كمان اللعب ع المكشوف عشان كده كل واحد يلزم حدوده ويصدق ولو لمرة واحدة إنها مش جهجهون أو تكية أو عزبة الكل يلعب فيها على مزاجه وعلى راحة راحته..!!!..

نعي من ذلك أن كل من خاض إنتخابات مجلس الشعب من المنشقين عن الحزب وفور نجاحه عاد إليه هو مخالفاً ليس فقط في حق ناخبيهم وإنما هو مخالف في حق القانون والدستور وأنه لا يجوز معاقبتهم طبقاً لما أقره القانون والشرعية وقد ثبت بالفعل إنه عام السواد على الحزب لما شهده هذا العام من مهازل وغضب وحروب ومثلث مخيف وفضائح وأشباح هزيمة وبلطجية بالطلب وإنذار أخير بنظام العصا لمن عصا وربنا يسترها وبلاش نقول اللي راح راح وياريت نقول يا دهيتين م اللي جاي سواء في كشف أخطاء الحكومة أو كشف المستور الذي نحن بصدده الأن.

عقاباً للأهالي الذين إتحدوا على رأي رجل واحد وأبدوا بكلمة واحدة في إسقاط والي الزراعة في مصر من خلال سقوط يوسف والي المدوي في الفيوم فقد قامت الحكومة وبدون سابق إنذار بهدم بيوت الأهالي على رؤوسهم رغم الوعود والتصريحات المبهجة التي رشتها الحكومة كرشة جريئة على الناخبين في جولات دعم مرشحي الحزب الوطني.. وعود سددت ديون الفلاحين المتراكمة حتى قتلتهم في دمياط والدقهلية وأسوان والشرقية وبورسعيد والإسماعيلية وإسكندرية ووعود حلت مشاكلهم مع إدارة الأملاك والمحافظة وغيره فاطمأنوا على بيوتهم التي بنوها منذ عشرات السنين وإعتقدوا خطأ بخديعة أن بلدوزر الحكومة لن يقترب منها..ووعود ومنح وعطايا.. بإختصار غرق الناس في الخير الوفير الذي تدفق مع ميكروفونات مؤتمرات الحزب. أما سكان قرية حنا حبيب التابعة للوحدة المحلية بالريان يوسف الصديق فقد كان وضعهم مختلفاً إذ أنهم وبالنيابة عن جموع المصريين أسقطوا رجل

السرطان الأول في مصر. وزير الزراعة السابق يوسف والي. الذي إنكشف مستوره ودعمه الملحوظ في إصابة الشعب المصري بأكمله أو غالبيته بمرض السرطان من خلال الموافقة على تداول البلاد في المبيدات المسرطنة وقد عبَّر الأهالي بصدق وشجاعة عن رأي جميع المصريين فيه رغم أنه لم يُسئل حتى الآن في واحدة من عشرات القضايا الموجهة له رسمياً.

قالوا الأهالي كلمتهم وأسقطوه ففتحت عليهم بوابة جهنم على مصراعيها لأن قريتهم مقامة على أراضي أملاك الدولة منذ قديم الأزل.. الأباء حفروا ونحتوا الصخر حتى بنوا بيوتهم المعمرة بالكهرباء والمياه وكانت مصلحة الأملاك تربط هذه الأراضي سواء بالإيجار أو بحق الإنتفاع أو البيع بالممارسة لواضعي اليد وقد نال السكان كغيرهم نصيبهم من الوعود المجانية وكانت السيدة رئيس الوحدة المحلية بالريان قد قادت حملة منذ عامين لهدم منازل القرية وقامت بتجريف الأراضي الزراعية غير أنها سمحت للغير بالتعدي على الأملاك الخاصة بسكان القرية ولوحت في وجوه الأهالي بقرار يقضي بإزالة خمسون منزلاً داخل الكتلة السكنية بوسط الصحراء في الإمتداد العمراني للقرية علماً بأن المنازل كلها بها عدادات كهرباء ومياه مثلما هي بها أطفال رضع وحديثي الولادة وفي المراحل التعليمية المختلفة ومر عامان على الواقعة التي لم تنته بهدم المنازل.

لكن الكارثة والفاجعة والطامة التي أتت عن طريق بعض السكان الذين تجرأوا وإقترفوا إثماً عظيماً وهو:-

إذ أن هؤلاء الأهالي تحدثوا بحرية وصدق عن حقيقة مشاعرهم تجاه يوسف والي عبر صفحات جريدة "الوفد" في أحد التحقيقات الصحفية المتابعة للعملية الإنتخابية فإنقلبت الدنيا وأظلم النهار وتبدل رغم ساعاته الأولى إلى ظلمة الليل المعتمة وغابت الخضرة من كل مكان في القرية وحلت بدلاً منها اليابسة وشرد فكر الناس وعلت

الوجوه نظرة اليأس والقنوط وسرعان ما تبدلت فرحة سقوط والي الزراعة المدوي إلى الندم العارم لأنه قد صدر لهم العقاب وفتحت أبواب التشرد والضياع لهم وكأنما هي تريد أن تحتضن براعمهم الصغيرة لتغرس فيهم عوامل الخوف والرعب والعزوف في المراحل القادمة عن أية إنتخابات تجري في مصر وعدم الخوض فيها إلا لصالح مرشحي الحكومة فقد تقرر تنفيذ قرار الإزالة ولا تراجع فيه مهما كانت الظروف الإجتماعية أو الصحية على نهج مبدأ "لا رحمة ولا هوادة" .

حاول الأهالي إيقاف إجراءات الإزالة فسارعوا لرئيس مركز مدينة يوسف الصديق لطرح شكواهم من السيدة المرأة الحديدية رئيس الوحدة المحلية وإلتقوا بالمهندس رئيس الربط بأملاك الدولة فأعلن شرطه الأول وهو ضرورة موافقة المحافظ ليتم ربط هذه المناطق بالمنطقة السكنية فأسرعوا إلى المحافظ أملين إنصافهم والوقوف بجوارهم لكن للأسف فقد رفض معالي المحافظ التأشيرة بذلك ليس من أجل قانون أو مادة أو قرار وإنما من أجل توصية تليفونية تلقاها من رئيس مدينة يوسف الصديق الذي أبلغه بأنه أوامر عليا بعدم الموافقة لهؤلاء الناس المتسببين في إسقاط أنشط وأعظم مرشح للحزب الوطني الرجل الذي أنجز العديد من الأعمال والخدمات للشعب وصاحب الملف الملون باللون الأسود في تاريخ مصر وهو ملف السرطان كما إنه راعٍ لفكرة الإستيطان الصهيوني في مصر ومازال الأهالي هناك في إنتظار وترقب هدير البلدوزرات التي سوف تأتي بأسرع من الطائرات لتشردهم وأولادهم في العراء ويتم كشف مستورهم عقاباً لهم على ما إقترفوه من إثم في الإبداء بآرائهم..

الفقر.. الجهل.. القهر.. الإنتقام كلها أركان أساسية في منظومة الواقع المصري الحالي الذي يعزز يومياً عشرات المآسي والجراح التي يقع ضحاياها يومياً الكثير من الجرحى والقتلى.. ففي القاهرة وفي

أحد الأحياء الراقية ظلت شيماء "١٨سنة" تتردد على مكتب توظيف الخدم من أجل العمل ووفير لقمة عيش كريمة وأخيراً تم إلحاقها بالعمل لدى مطربة الفيديو كليب بوسي سمير وبعد مرور ثلاث ساعات فقط من إلحاقها بالعمل ولأسباب لا يعلمها إلا الله والخادمة الضحية إعتذرت الخادمة للفنانة وطلبت الإنصراف وهذا ما أكدته الفنانة في محاضر الشرطة وعادت الفنانة تطلب من مكتب التوظيف توفير البديل إلا أنها إضطرت لترك المنزل لأداء أحد المهام وقامت بإحتجاز الخادمة في الشقة لحين عودتها وبعد مرور دقائق معدودة من إنصراف الفنانة فوجئ الجيران وحارس العقار بصوت إرتطام ووجود جثة مجهولة والمفاجأة أنها جثة الخادمة شيماء التي ألقت بنفسها من النافذة لتلقي حتفها في الحال.

وتظل الجريمة غامضة تتضارب أفواه مسئولة مكتب التوظيف مع إعترافات الفنانة بينما أسرة الضحية والدها ووالدتها ينتظران حكم القضاء حيث يطلبان مبلغ تعويض ضخم من أجل الترحم على شيماء الشابة التي تم إستثمارها في حياتها ويريدان المزيد منها بعد وفاتها هذا كان في القاهرة وحتى الأن لم يكشف المستور عن نفسه في أنه لماذا أقدمت شيماء على الإنتحار وهي التي قبل وفاتها كانت تسعى للإرتزاق من أجل أن تعيش وأسرتها حياة كريمة إنما هي تُبنى على الشرف والأمانة لماذا لم تفكر في الإنتحار في مكان أخر ولماذا من شرفة الفنانة المتخصصة في الفيديو كليب بالتحديد وكلنا نرى وندرك ونعي ماذا يدار من مشاهد خليعة مداها العراء وقوامها المسخرة في أغاني الكليب التي غزت شاشات الفضائيات في مصر ولماذا تضارب الأقوال والإعترافات بين مسئولة مكتب التخديم وبين الفنانة ولماذا إعتذرت الضحية عن العمل لدى الفنانة بعد ثلاث ساعات فقط ولماذا إحتجزت الفنانة الضحية بالشقة وإنصرفت معللة ذهابها المحتوم لقضاء بعض المهام ترى عزيزي القارئ أنني تركت الحديث عن القبة ومذبحة القبة وإنصرفت بنظري ورؤيتي عن

مشهد كشف المستور لإنتخابات خريف ٢٠٠٥ وإنحرفت بك لمشهد أخر مأساوي على شكل حادثة إنتحار بعد ذلك إنحرافاً مني كالمصاب بمرض الزهيمر أو فقدان الذاكرة ولكن رؤيتي لكشف المستور لم تنحصر فقط في كشف كواليس الإنتخابات وإنما هو كشف العديد من الأخطاء والجرائم التي إجتاحت حياتنا كمسلسلات أو أفلام يتصدر بطولاتها كل من الفقر.. الجهل.. القهر.. الإنتقام هذا ما حدث بأحد أحياء القاهرة الراقية فهيا معي عزيزي القارئ نستطلع الأمر فيما حدث بالإسكندرية إلا أننا سنجد وكأنه سيناريو أو مشهد لفيلم واحد وأبطال واحدة..

في الإسكندرية الضحية هذه المرة مازالت ترقد بين الحياة والموت في إحدى غرف مستشفى المركز الطبي بسموحة جروحها وجسمها النحيل وأثار التعذيب في أنحاء متفرقة من جسدها يذكرنا بحادث تعذيب خادمتي الفنانة وفاء مكي منذ سنوات إسم الضحية إفراج محمد نصر بخيت ٢٢ سنة الشهيرة بمنى هي إحدى ضحايا المنظومة ساقها قدرها وضيق ذات اليد للعمل كخادمة في أحد البيوت فقد زوجتها أمها فهي الأبنة الوسطى لنادية فتحي محمود ٤٤ سنة التي تزوجت منذ أكثر من ربع قرن من محمد نصر الذي يعمل على باب الله تزوج أم منى وهو كهل عجوز وهي إبنة ١٤ عاماً تنجب منه محمد ويطلقها الكهل العجوز ولا تجد الإبنة وسيلة إلا العمل للإنفاق على إبنها الصغير الذي يمرض ويخطفه القدر وعمره عام تتعرف إفراج أو منى على فايقة جارتها التي تبيع الخضروات في السوق وتخبرها بحاجتها للعمل في مكان يضمن لها الأمن والإستقرار تنطلق بها فايقة لأسرة ميسورة الحال إنها أسرة رجل الأعمال تاجر الحديد (إبراهيم الدسوقي زهران) أسرة عريقة إلتحقت إفراج بالعمل لديهم منذ أربع سنوات شقيق زوجة رجل الأعمال يفرض نفوذه وسلطانه ويصرخ بداخله شيطان الرجولة في فرض شهوته على الضحية بالتعذيب تارة والإهانة والسجن بالمنزل

وعدم السماح بالخروج وزاد التعذيب بصورة مأساوية بشعة يعجز القلم عن وصفها قدمان متورمتان كذلك يداها وأظافرها حتى وجهها به آثار التعذيب ربما هي تحتاج إلى سنوات وعشرات من جراحات التجميل لإعادتها إلى طبيعتها مرة أخرى في حال نجاح هذه الجراحات الحروق أصابتها بسخونة وهزال وكادت ساقيها لا تقويان على حملها هي عاجزة عن الكلام ظنوا أنها ماتت فحملها هشام شقيق زوجة رجل الأعمال وألقاها على ترعة المحمودية وهي بين الحياة والموت في إنتهاء خريف ٢٠٠٥ وبدء شتاء قارس وبرودة عاجفة توقف تاكسي نزل منه السائق تفحصها ظناً منه أنها جثة هامدة حملها إلى منزلها وسرعان ما تحرر محضر بالواقعة في قسم شرطة الرمل بالإسكندرية.

ترى عزيزي القارئ أي قهر ومذلة ورخص للمصريين أكثر من ذلك ترى لماذا وصلنا إلى هذا الحد الرديء من إندثار للقيم والإنسانية والمبادئ والأخلاقيات ترى هل عاد بنا من جديد عصر ما قبل الجاهلية وأين هي التقدمية وأين هي الديمقراطية وأين هي الشرائع والأديان وهل سيتم القصاص من مفتعلي هذه الجرائم ومن مَن ومن الذي سوف يقتص رجال القضاء الذين ساعدت الدولة إلى إهدار هيبتهم ووقارهم في إنتخابات الخريف الأسود ٢٠٠٥ ترى أنه سيتم إفشاء العدل والحق بين ضحيتا القاهرة والإسكندرية أم أنها مجرد حوادث عابرة وفردية ستمر مرور الكرام بعد عقد مصالحات نظير حفنة ورقية من الأموال وتقوم أهالي الضحيتان بالتنازل وكأن شيئاً لم يحدث بعد.

لم أقتصر في الحديث عن كشف المستور للحزب الحاكم فحسب عزيزي القارئ كي لا تتهمني بالتحيز والتجني على قيادته وكأنما هو ثأراً مبيتاً ولكني سوف أسبح بقلمي داخل أروقة الوفد الذي غابت سفينته في مهب الريح لنتعرف سوياً عما حدث لحزب الوفد خلال إنتخابات ٢٠٠٥ التي كانت دليلاً دامغاً على ضعف وهشاشة الوفد

والذين هم على شاكلته من أحزاب معارضة قيل عنها أنها الجدار الصلب والذي يصعب إختراقه أو تدميره وقد إنكشف المستور بأن الوفد وكافة أحزاب المعارضة ما هي إلا زوبعات في فنجان وثرثرة فوق النيل وصرخات على الشواطئ وعويل في الأزقة والشوارع ونحيب في الميادين وعويل في المحافظات فما هو مستقبل الوفد بعد إعلان قيادته عزمهم عزل نعمان جمعة بل أنهم هددوا بإنقلاب داخلي بمعرفة أعوان نعمان جمعة نفسه وأبرزهم منير فخري عبدالنور الذي فصله نعمان وبنفس السيناريو الذي تم مع قيادات الأحزاب الأخرى مع أيمن نور ومحمود الشاذلي وفريد حسانين وجدي مهنا والنائب سيف محمود ووحيد عبدالمجيد.

فقد أكدت المصادر بأن نعمان جمعة قد فصل وعزل أكثر من ٥٠ قيادة حزبية فضلاً عن عزل رؤساء الوفد بكل محافظات مصر تقريباً حيث بدأت سلسلة فصل القيادات بعزل وفصل ياسين سراج الدين رئيس الوفد بالقاهرة وتوالت حلقات العزل والفصل وتعددت القضايا ضد رئيس الوفد نعمان جمعة والتعويضات الضخمة التي تحملها الحزب وتظاهر العديد من الوفديين لمطالبة نعمان جمعة بمحو عار على الليبرالية إذ إنه كيف يبقى رئيساً للوفد مدى الحياة وهو الذي طالب رئيس الجمهورية بعكس ما يفعله هو شخصياً وعلى جدران وأرضية وأسقف الوفد يثار سؤالاً وهو هل كان الإخوان سيكتسحون الإنتخابات البرلمانية لو كان الوفد بنصف قوته وعافيته؟؟ خاصة بأن من وراء كواليس وخبايا الوفد وأن نفس الأثناء الحرجة والظروف الساخنة والأحوال الملتهبة التي كان كافة قيادات الوفد هي الواقفة كالحائط الصلب في محافظة الشرقية لمساندة محمود أباظة حيث كانت الإنتخابات هناك أشد سخونة وإلتهاباً كان النقيض تماماً حيث كان نعمان جمعة في زيارة للفيوم حيث كان يطيب خاطر والي الزراعة يوسف والي الذي سقط سقوطاً مدوياً في إنتخابات الفيوم مما كان من شأنه حدوث صدمة

مروعة داخل الوفديين للإطاحة بنعمان جمعة بطريقة الإنقلابات العسكرية ومن حسن حظ الوفديين أن نعمان جمعه هو الذي منحهم سكين ذبحه بيديه من خلال إستفزازه لهم بفصله واحد من أهم قيادات الوفد وهو القبطي البارز والمشهود له بالوطنية منير فخري عبدالنور مما أثار حفيظة الإخوة الأقباط وهم داخل الوفد لهم كيان محترم ومن المفترض أن يبقى الوفد على تراثه القديم ببقاء الرموز القبطية داخل صفوفه وبقيام نعمان جمعه بفصل وعزل منير فخري فقد كان من شأنه قلب الطاولة على الأول ومكوثه الأخير على مسلخ الذبح القريب بسكيناً كان هو مالكاً لها ويشير قيادات الوفد بأن أياً منهم قد نجح في الإنتخابات الأخيرة بذراعه وبدون مساندة من رئيس الوفد بل أن بعضهم شهد حروباً من نعمان جمعه أثناء الإنتخابات كما أن القيادات الوفدية توعدت بعزل نعمان جمعه أو أن يستقيل هو من تلقاء نفسه لينقذ حزب سعد زغلول من الإنشقاق والإنهيار حيث يكفي ذلك الإنهيار المحدث في الإنتخابات حيث كان إنهياراً كالفضيحة في أعناق الوفديين جميعاً الذين عاشوا دمار وخراب الحزب وفي تصريح طالعته بإحدى الصحف عن منير فخري عبدالنور المفصول من الوفد بمعرفة نعمان جمعة حيث قال :-

منير فخري عبدالنور: القيادي الوفدي البارز لن أتركه يبقى رئيساً للوفد أبداً ما حييت وخلال فترة قصيرة سيكون خارج الوفد بإذن الله وبدعم كل الوفديين والليبراليين داخل صفوف الحزب من فصلهم وطردهم للأسف تحملناه كثيراً لكنه إستغل هذا حتى أنه لم يعد يتحمل النقد والرأي الأخر فهل يعقل أن يطرد كل من يقول رأياً داخل حزب الليبرالية ؟؟.. إنها كارثة بنفس السبب فصل نعمان جمعه القيادات الوفدية الكبيرة التي

أعادت الوفد للحياة مع الباشا للأسف نعمان جمعه.

وعلى مسئوليتي الشخصية فإن نعمان جمعه يفتقر كل مقومات رئاسة حزب الوفد أو أي حزب بوزن وقيمة حزب الوفد لأنه صاحب تركيبة متناقضة فهو يتحدث عن الحرية والديمقراطية ويطالب الحزب الوطني بتطبيقها وهو القائم بفصل القيادات والقاطع لكل الآراء كالسيف صدقوني لو قلت لكم أننا لم نعد نعرف الأن عدد رؤساء اللجان النوعية للوفد بالمحافظات وعلى مسئوليتي هذه رسالة إستجداء لكل عضو ورئيس لجنة أدعوهم للعودة إلى بيت الأمة كل واحد منهم سيكون له دوره وعقد جمعية عمومية طارئة أو عادية لطرد وعزل نعمان جمعه.

كان ذلك تصريحاً للقيادي البارز بالوفد/ منير فخري والغضب العارم يطل برأسه من خلال نوافذ الكلمة المتعددة والمتوعدة بالإنتقام وهذه هي مشكلة كل أحزاب المعارضة في مصر المشكلة التي أثرتها منذ سنوات بعيدة حينما إنزلقت قدماي في الإنضمام لحزب الأحرار الإشتراكيين وسرعان ما إستقلت عنه وإبتعدت وهرولت مسرعاً بعيداً عن ملامسة تلك الأحزاب حيث أنهم في عقيدتي "يقولون ما لا يفعلون" يحبون الصياح والثرثرة والصراخ والعويل "يزعمون والشكوك مداهم والأكاذيب قوامهم" فبدلاً من التصدي للفساد والإفساد وبدلاً من المشاركة في رفعة راية مصر خفاقة فقد راح كافة الأحزاب في إقامة الصراع بين بعضهم البعض ليكشف المستور الحقيقي تلك الحقيقة المريرة في مغزاهم الحقيقي وهو حب الأضواء والشهرة الذي غلب حب الوطن والمواطن، حب

الأنوية والذات الذي غلب مصلحة البلد والبسطاء راحوا جميعاً يتصارعون ويشهرون الأسلحة في وجوه بعضهم وقد إستفاد الكثيرون من ذلك وعلى رأسهم الحزب الحاكم ثم الإخوان فلا وجود طافياً على السطح سواهم الأن الحزب الوطني - الإخوان من خلال إنعقاد البرلمان الجديد ولن يطول الصراع الجديد بين الوطني والإخوان حيث أن قراصنة الوطني المعرفون بالحواة لديهم في جعبتهم الكثير من الألاعيب التي سوف تطيح بالإخوان عما هو قريباً جداً وأولى هذه الألاعيب كما يترقبها ويتنبأ بها رجل الشارع العادي هي " الحل هو الحل " حل المجلس بسرعة يعني !!!.. لإعادة تشكيل مجلس جديد من خلال إنتخابات جديدة للإقلال من مقاعد الإخوان.

تعددت وتنوعت وتكاثرت وتبعثرت أوراق الكشف للحقائق والدلائل في ذلك الفصل الأخير "كشف المستور" من خلال ذلك الكتاب "مذبحة القبة" فالأسرار والخبايا وصلت مداها ففي سرعة فائقة ظهر بالأسواق كتاب "تزوير دولة" للكاتب/ محمود قطري وعجب العجاب عزيزي القارئ أن ذاك الكاتب ليس بكاتب عادي من عامة الشعب مرتادي المقاهي أمثالي بل إنه ضابط شرطة برتبة عميد وقد يكون كتابه هذا بمثابة شهادة حية تنبض فيها دماء الصدق والحقيقة على تزوير الإنتخابات ولأن السيد العميد شرطة سابق محمود قطري لم يكن مؤهلاً لكتابة مثل هذا الكتاب ولم يعي كيفية وطريقة سرد أحداث في كتاب فقد أسند تحريره للزميل الصحفي/ سعيد شعيب وما أن ظهر الكتاب بالأسواق حتى سارعت نقابة الصحفيين بعقد ندوة لمناقشة أهم أفكار هذا الكتاب لما إمتلك مؤلفه من جرأة لإعلان الوقوف مع الحق ضد الظلم والإستبداد وقد شارك في هذه الندوة التي أدارها الصحافي خالد السرجاني كل من السيد المستشار هشام بسطاويسي نائب رئيس محكمة النقض والناشر الدكتور شريف حافظ وتناول العميد محمود قطري مؤلف الكتاب الخطور

الكبيرة لتزوير الإنتخابات ليست لأنها تأتي بحكومة مزيفة ولكن لإنعكاسها الخطير على واقعنا الإجتماعي والإقتصادي لأننا قد نصبح أمة مزيفة مما يزيد من فقدان الثقة بين الشعب والحكومة منذ فترة طويلة. وقال:

العميد شرطة: محمود قطري مؤلف كتاب "تزوير دولة"

إن البلطجة أصبحت سمة مميزة للإنتخابات في مصر ومرجعها للقصور الأمني ولا يمكن لعاقل أن يقتنع بحياد الشرطة السلبي حيث إن عدم إلقاء القبض على البلطجية هو تخلي عن الواجب وهذا ما يُعنى أن الشرطة شريك مباشر لهم وتمارس البلطجة هي الأخرى العمل المسند إليها بكل حرية وإستباحية.

وهناك تمثيلية هزلية تستخدمها الشرطة عن طريق إيجاد أي ذريعة للتدخل في سير العملية الإنتخابية ودكها بالقنابل والغازات المسيلة للدموع كما حدث في دمنهور وبورسعيد وقنا والإسكندرية والشرقية ودمياط والكثير من محافظات مصر.

سعيد شعيب كاتب صحفي ومحرر لكتاب " تزوير دولة"

إن هذا الكتاب ينقل صورة جهاز الشرطة لكيان يحكمه مجموعة من البشر فيها المخطئ والمصيب وجعله جزءاً من الرأي العام وضابط الشرطة ليس وحشاً لأنه إذا لم يكن كذلك سيحرم من كل المميزات وليست لديه وسيلة للدفاع عن نفسه والضابط الذي يعذب الناس بوحشية غير مسبوقة يكون رجلاً من منظور زملائه ويتوافر لديه الشعور الرهيب بالكبرياء والتعالي والغرور.

أعتقد عزيزي القارئ أنه بإنعقاد هذه الندوة في نقابة هي أعرق النقابات كنقابة الصحفيين وكتاب كمثل الذي قام بتأليفه ضابط شرطة وحرره صحفي وحضرها قاضي أن كل هذه دلائل ملموسة وهي بكاشف حقيقي لأي مستور حاول أن يخفيه أباطرة السلطة من كشف عورات الأخطاء والسلبيات والتجاوزات.

عزيزي القارئ الذي لا يعلم إلا الله إن كنت شاباً أم رجلاً فتاة أو امرأة يعلم الله وأنت بين يديك وثيقة لم تكن من الخطورة قدر ما هي من الرداءة فيما ألت إليه أحوالنا من تدني وسقوط فلم أجد الكلمات التي أشفق بها على أحوال العباد في مصر خلال خريفها الأسود ٢٠٠٥ غير تلك الكلمات التي إلتقطتها أذناي ورأتها عيني لأحد المبدعين في تنسيق الكلام وهو يرددها عن حكومة مصر التي لقّبها في قصيدته "حكومة وضع يد" ولك أهدي عزيزي القارئ تلك القصيدة نيابة عن مؤلفها لأختتم بها كتابي الذي قصدت به توصيل الحقيقة إليك وبذل مجهوداً متواضعاً في البحث عنها خلف كواليس إنتخابات القبة ٢٠٠٥ إليك قصيدة " حكومة وضع يد".

وزارة تيجي ووزارة تروح * * * إنشاالله تتْطربق تتْهد
أفضل أنا ودايماً موجود * * * أنا أصلي م الوزرا اللي بجد
عاوزيني أو مانتوش عاوزين * * * أنا مش ح أعبّر أيها حد
أنا بقي فيها ومهما يكون * * * الدور ده متفصل ع القد
ما أنا أصلي مش عادي وظهورات * * * أو ممكن أتحاسب وأتشد
ده من زمن وأنا فيها وزير * * * ما أنا أصلي فيها بوضع اليد
لوكله يتغير أنا لأ * * * ما أتشالش لو يتشال السد
راجع لكم من تاني وزير * * * أنا بختكم لليوم والغد
تلاقوني في وجودي معاكم * * * من حظكم دايماً تسّود
بس الجدع فيكم يرفض * * * ويعلي ف الرفض ويحتد
حارجع لكم غصبن عنه * * * وإنشاالله راح يلطم ع الخد

وعلى رأي مواطن كان جالساً على المقهى السياسي في إحدى دوائر غرب الإسكندرية يصيح في الناس صارخاً

مواطن على قهوة:إيه يا بلد مالك؟؟ إيه يا ناس مالكوا؟؟ مش عاجبكم نائبكم الجاهل مرشح الدايرة طب والنبي
لا يكونو إتنين من الجهلة بالغيظ والكيد فيكوا واحد فئات والتاني عمال ويجعله عامر..

وإلى عملاً أخر نلتقي على خير أعزائي القراء بإذن الله..

الخاتـــمة

عزيزي القارئ لم تكن إنتخابات مجلس الشعب هي دافعي الأول في إقدامي لعمل هذا الكتاب ومعايشة المذبحة التي ضاع في رحاها الكثيرين وأصيب من أصيب قدر ما كان خريف ٢٠٠٥ هو المتسبب الأول في قيامي بهذا العمل وقدر ما كانت إنطباعاتي عن مناهج وأساليب شعبي شعب مصر الموصوف بالحكمة وطيب الخاطر والصبر إلا أن ذاك الخريف الذي جاء ليقتلع الأشجار المثمرة من جذورها ويهدم أغصان الطيور الهادئة ويغير بغاراته الجنونية فيعمل جاهداً على تبديل نفوس وضمائر الناس من الإسكندرية إلى أسوان وحتى أسوان التي وصف الناس فيها بالإستكانة والهوادة جرت فيها الأحداث المؤسفة وسالت فيها الدماء لتختلط بمياه النهر وصار اللون الأحمر سمة يتعارف بها العالم أجمع على الشعب المصري من الوهلة الأولى.. صارت البلطجة وأساليب العنف وطرق الغضب هم أهم علامات الشارع المصري بسبب ذلك الخريف الأسود ٢٠٠٥ فعاش الناس فصلاً كاملاً من فصول العام في أحلك أيامهم وتهافت ولهث البعض منهم على الحصول والفوز بالمقعد السحري المتواري تحت القبة وراح البعض الأخر وإنصرف في البحث عن المقابل وعائد الفوز به وصار شعباً بأكمله قيل عنه صاحب حضارة وتاريخ وصفه الغربيون بالهمجية والبربرية وهذا ما أراده الغرب أن نكون بمنظوره همجيون – بربريون وذلك ما وصلنا إليه نحن في الصراع من أجل البقاء، من أجل التفرقة الطبقية، من أجل الأنوية التي أصابنا بها الخريف الأسود٢٠٠٥.

عزيزي القارئ هذه هي الخاتمة للشعب المضري صاحب الحضارة والتاريخ صانع الأهرامات والمعابد شعب العبور العظيم والقتال حتى الموت من أجل غسل عار الهزيمة، شعب التصدي والمواجهة

لنابليون وأتباعه وقطع ذيل الأسد البريطاني وقهر الأسطورة وكسر الذراع الطويلة شعب أحمد عرابي وسعد زغلول ومصطفى كامل ونجيب محفوظ وأحمد زويل شعب العمالقة الذي يشهد التاريخ له بقوة الإحتمال والعراقة والصلابة إهتزت أقدامه فجأة أمام خريف ٢٠٠٥ فعاش مهزلة هي أشبه بأم المهازل وخريفاً من الغضب هو أقسى من رياح وأعاصير وعواصف الشتاء ذاته وحمل الطبول لدى الحرب بين بعضه البعض ليقع فريسة سهلة المنال في مثلث برمودة ثم تأتيه الفضائح بالجملة فيكون أشبه بالطفل الذي تبول في فراشه وتطارده أشباح وهواجز الهزيمة أينما ذهب وكأنما يود أن يفصح عن تبوله اللاارادي أنه بالفعل لاإرادي ويخرج من بين أضلاعه بلطجية تحت الطلب لمن هو يدفع أكثر فتعم الفوضى وينتشر الفساد ويأتيه الإنذار الأخير تذكيراً بأنه طفلاً وقد أعذر من أنذر وتكون المفاجأة في كشف مستوره بأنه ليس بطفلاً حديث الولادة وإنما هو كهلاً وعالماً وصاحب تاريخ طويل سرعان ما سيذكر ذلك ويعود لصلابته من جديد ليتصدى إلى ما هو أقوى وأعظم من خريف ٢٠٠٥ سيتصدى الشعب المصري للمخالفات والتجاوزات والسلبيات والإنحرافات وسيعلن رفضه التام لأسلوب العرض والطلب، البيع والشراء سيحمل السيف والدرع لمواجهة الخريف والشتاء ولن تقوى رياح أو أعاصير أو عواصف على زعزعة أمته وإستقراره نعم سيفه القضاة الشرفاء ودرعه القانون والشريعة ليمضي ربيعاً وصيفاً هادئاً عبر السنين القادمة بإذن الله..

عزيزي القارئ أرجو أن يحوز مؤلفي إعجابك وأن تقبل ماقلناه لمصرنا الغالية؟

المؤلف،،،

إيــداع رقم
٢٠٠٦/١٩٧٧

الترقيــم الدولي
٢٠٠٦/١٩٧٧
تنفيذاً للقانون رقم ٣٨ لعام ١٩٩٢م

٠١٢٣٥٠٠٩٨١
٠٣٤٣٦٦٥٥٦

فهـرس الكـــتـاب

إقرأ فى هذا الكتاب :

بين يديك أخطر وثيقة بها :

- «أم المعارك» كانت فى الخليج وهنا نعيش «أم المهازل».
- خريف ٢٠٠٥هو خريف الغضب فى الإسكندرية والبحيرة وبورسعيد وقنا والفيوم وأسوان وكل محافظات مصر.
- دقت طبول الحرب ومن المسئول؟ هل وفاء قسطنطين ومارى عبد الله؟ أم كنيسة محرم بك؟ أم هى الحكومة؟؟
- مثلث برومودة المميت وقع فيه الحزب بسبب إتفاقاته وتربيطاته مع بلطجى!!!
- سلسلة من الفضائح واجهها الحزب فى أسود أيام ٢٠٠٥م.
- العلاقة الفاترة بين المحامى وضابط الشرطة وشبح الهزيمة الذى يطارد الأثنان ...
- بلطجى يروى قصة التنسيق بينه وبين ضابط مباحث لإثارة الشغب والفوضى بإحدى الدوائر ...(روبي) تقود إنتخابات مرشح الحزن الوطني..
- تهديدات وتحذيرات سافرة للمستشارة نهى الزينى بعد شهادتها الخطيرة فى التزوير.
- فلوس التربيطات راحت أونطة على مرشح الدائرة وشائعة عن مكوثه في غرفة الإنعاش
- ما وراء كواليس الإنتخابات بالصوت والصورة - أحداث مثيرة ووثائق خطيرة.
- السقوط المدوى لمرشح «السرطان» يوسف والى..! والشعب يترقب وينتظر المحاكمة وفتح الملف الأسود... حوار ضاحك وساخر بين «عرب البدو» و بين «مرشح ا

«في حياة المؤلف»

- **الإصدارات السابقة :**

١- القوادون فى الأرض ٢- الوقائع السكندرية ٣- الاسطورة الكاذبة

- **الإصدارات الحالية :**

٥- مذبحة القبة ٦- الرجل الأسطورة ٧- ساقطات ولكن !

دار الأصدقاء للطباعة والنشر